

التحولات الاقتصادية العالمية وتأثيرها
على الاقتصاد المصري وحملة التنمية
دراسة تحليلية

من اعداد

أ.د/ عطية عبد الحليم صقر
أستاذ الكليمة الماسة في جامعة
القاهرة

سابقاً

[www.Profattiasakr.net.](http://www.Profattiasakr.net)

الموقع الإلكتروني:

attiasakr@yahoo.com

البريد الإلكتروني:

«التجفف العالمي»

** الفصل التمهيدي: المحاولات التي تحاول تجنب الاقتصاد العالمي

لقد أهاط بالاقتصاد المصري من منتصف العقد الثاني من القرن العادن المصري بجموعة من المحاذير الداخلية والخارجية الدافعة بأذى عابر للحدود، أدت في جملها إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث أدت ثورة يناير ٢٠١١ إلى انفصال مئات الملايين من العاملة وتحمل المرأة العاملة لزعباء الواردات المقيدة من الغاز والنفط وسلع الستوك وتأكل احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، ولم يقدر الاقتصاد المصري بفعليته من زلزال الثورة يناير ٢٠١١ حتى داهمته جائحة كورونا واضطرار الحكومة المصرية إلى مواجهة تداعياتها التالية في تكفل أوصال اللقاح ووزع المادية لجهة المعاناة من العمل، ودعم السلع المستوردة التي استفعت من انتشارها العالمية، إضافة إلى انفاسه عشرات المليارات على بُعد تطبيق وكرامة سمعة كبيرة، وظل بهذه المليارات طافت سمعة فساد التقييم من برامج التنمية الاقتصادية والنمو.

ولذا كان الاقتصاد المصري قد استطاع بصعوبة بالغة بتجاوز تداعيات جائحة كورونا، إلى أنه وفِي نفس فحفل معاييره من آثار الجائحة أصبح طالباً بتجاوز آثاره، حيث عالجت المطالبة تدهور صادراته على بعد ألف الكيلومترات من التراب المصري ببيع سرطان النيتروجين بالدعم المادي والدولي من دول القارة الفيروزية والدول ذات المقدرة، ودعم الدعم الذي يهدف إلى إطالة أمد هذه الحرب لزوال فترة بحثنة، وهي في المقابل انتقال الاقتصاد الروسي وروسيا إلى داخلها.

على مجال لتلبيتها أبابل هذه الحرب وأدّها فيها القرية والبعيدة، لخروج

زيادة الماليّة العامة للطلبة بخفيه الرفاه العام لما يَبْتَ على زيادة بمقدار
أعلى من النّيادى فى الزيادات العامة من زيادة عجز الميزانية العامة للدولة،
وأن تقليله بهذا العجز بعد تقدّمها في هذا العجز لخفيه المزدوجة في
الرّفاه القوى وفي نّيادى الرّفاه الرّفاه وخفيفه مقداره أربع من الفو
الرّفاه القوى مقارنة بالفو في حالة عدم حدوث المضي المال الصامد للزيارة
في الرّفاه العام.

بينما تعلّق أصوات أخرى بـ أن سطوة التقى عن طبيعة تحفيه الرّفاه
العام الرّجيمات على وجه المخصوص تقدّم في النّيادى إلى المزدوجة الرّفاه
في عدالة توزيع الدّخل القوى في صالح الطبقات الّذاتيّة انتظامها في المجتمع، كما تؤدي
لذلك إلى شائع عكسيّة منارة بأصوات الفو

(٤) تراجع ترافقه في رؤوس المسؤوليّة الدينية إلى أسواء الدول العالمية لغير اصحاب
الرّفاه المباشرة في المعاشر، وذلك بما يُؤدي إلى التّنمية المستقرة أسماء
صحف عموميّة في هذه الدول في مواجهة العروض المعيارية العالميّة، وإلى تناول المعاشر
غير المترددة في تداول العورات الدينية، وإن تسبّب رؤوس المسؤوليّة الدينية
إلى المتردّد، وإن التّزايد التّزيد في الطلب على العورات الدينية لغير اصحاب
المضايّفة على أسماء تغيير، وليس لغير اصحاب الساعات التي يأخذون الماء والغطاء
من ذلك مما توظيفها كبيّن من بفرات الماء الدينية من العورات الدينية في
عمليات المضايّفة في السمعة المعداء

(٥) اعتماده أن يُؤدي التقى العالمي المنفلت، والجامعة المستقرية البيوك لمزيد
خراء المعاشرة على العورات المصروف (لبع جماع بهذا التقى، وأصحاب العوولة
المفروطة ورفضه الطلب الكلى المؤديات إلى)، وتراجع مقداره في الرّفاه الرّفاه
المتقدمة والتّالية، وتفاهم عجز الميزان الجيّار في اللّذين الدول، والتّقطة
الباقطة للويبي المستمرة في أوسعها، اعتماده أن تؤدي كل هذه العوامل والذّيارات
إلى انتها - اللّذين في التّقطة العابرية للجوع (دولية التّاطي) بل والذّي انتها اللّذين
من البيوك اللّذين العالمية، بل وبيوك العمل التّالية التي تفرض إلّى دفع
قواته المالية للمودعاته دون تحفيه أربع معاشرة نشيطة لخفاذه عجم اقترابه
إلى تقييده من

(٦) وأخيراً علينا آفاقاً من أبرز المجالات الرّفاهية للويبي المترددة في أوسعها:
- استقرار الموارد الرّفاهية لغالبية دول العالم نشيطة لارتفاع أسماء القراء والطّلاق
- تذبذب أسماء الرّفاه في الرّفاه العالمية نشيطة لرقبة المستقرية

- تغير جغرافية المعادلات والصادرات العالمية وتأثُّرها بالروابط الرقتصادية المترتبة القديمة، والتحول البيئي لغير العملة من عالم يسوده التعامل بالقدارات المترتبة. سُرعة تجارة واحدة إلى عالم تسوده مبادئ المترتبة الرقتصادية من عالم تجارة تسوده المترتبة المترتبة بين الطرائق التجارية إلى عالم تسوده المخاوف والمواضيع من عوائق المعمليات الرقتصادية وأسبابها الجغرافية بسبب الفوارق من عالم تسوده الثقة في تبادل أرصدة الدستمارات بمقاييس المليار إلى من العوائد إلى عالم أصبح يحيط ويصادف أرصدة الدستمارات الرجيمية، من عالم تلعب فيه العديد من العوامل الداعلة المعايير أدوات استدامة في تحفيز الصناعات الرقتصادية العالمية إلى عالم أصبح فيه الدولار الأمريكي الذي يهيمن على هذه المصانع، من عالم كان فيه الضيـر إلى الذي يـركـيـس صـحـافـاتـ فيـ سـوـاجـيـةـ تـصـيـعـ الرـقـصـادـ العـالـمـ إلىـ عـالـمـ أـصـيـعـ فيـيـ الضـيـرـ إلىـ الذـيـ يـركـيـسـ صـحـافـاتـ خـطـرـ علىـ النـظـارـ المـالـيـ المـالـيـ عـالـمـ رغمـ كـثـرـيـاتـ لـبـنـوـكـ المـركـزـيـةـ الرـجـيمـيـةـ منـ مـخـاطـرـ قـرـائـةـ المـسـائـيـةـ بـرـفعـ سـمـ الـفـائـةـ عـلـىـ الدـولـاـتـ الـأـمـريـكيـيـ.

* أبرز التداعيات الرقتصادية العالمية على الرقتصاد العالمي:

يعاني الرقتصاد العالمي في وصفته الراهنة تحديات مركبة تتداخل فيها الدوريات الرقتصادية المترتبة مع الترميز الرقتصادي العالمي المضطرب ذات الطابع المزعزع لاستقرار الرقتصاد مثل التدفـعـ المـنـافـيـ ، والـنـوـيـةـ وـالـجـوـعـ الصـعـيـدـ والـدـرـجـاءـ والـخـروـجـ الدـوـلـيـ بالـرـكـلـةـ ، والمـصـاعـعـ عـلـىـ الـرـهـيـنـ بـيـنـ الـقـوـىـ الـلـبـرـىـ ، وـالـطـهـرـاتـ الـقـطـبـيـةـ لـكـثـيرـينـ الـدـوـلـ ، وـالـقـارـبـ عـلـىـ الـمـوـرـدـ إـلـىـ عـنـيـزـاتـ مـنـ الـذـرـمـنـ الرـقـصـادـ الـقـطـبـيـةـ الـرـاهـيـةـ إـلـىـ فـلـعـهـ اـهـمـيـاتـ إـلـىـ أـسـ الـمـالـ الصـنـاعـيـ دـلـيـلـاـنـيـ وـالـمـعـرـفـيـ وـالـتـقـنـيـ وـالـمـالـيـ وـإـلـىـ رـصـيـدـ دـلـيـلـ الـعـالـمـ وـفـوـقـ قـوـاعـدـ اـهـمـيـاتـ عـلـىـ الـمـوـرـدـ الـلـبـرـىـ مـنـ الـرـهـيـنـ عـلـىـ الـعـالـمـ

وـمـعـهـ الدـورـاتـ الـزـرـنـةـ الـرـاهـيـةـ الـتـيـ تـواـجـهـ الرـقـصـادـ الـعـالـمـ تـجـمـعـهـ إـلـىـ إـعادـةـ بنـائـهـ عـلـىـ أـسـسـ الـأـنـوـنـةـ وـالـأـنـجـازـيـةـ لـدـسـتـمـارـاتـ الـتـنـبـيـةـ مـاـلـيـةـ وـصـنـوـعـاـلـمـ خـارـطةـ الـخـرـقـعـ مـنـ أـنـرـةـ سـرـصـفـ الـجـنـيـهـ الـعـالـمـ فـيـ سـوـاجـيـةـ الـدـوـلـاـتـ ، وـأـلـئـكـ تـعـظـيـهاـ لـعـائـدـ مـنـ الـفـصـولـ الـحـلـوـكـةـ لـلـدـوـلـةـ وـلـلـقـطـاعـ الـمـاـلـيـ ، وـأـلـئـكـ عـمـقاـنـيـ جـيـراـءـاـتـ الـهـادـفـةـ إـلـىـ مـعـالـجـةـ الـدـفـتـرـيـاتـ الـمـيـطـيـةـ فـيـ بـنـيـةـ الـرـاهـيـةـ ، وـأـلـئـكـ تـحـذـيـفـاـنـيـ وـدـعـماـنـاـ الـذـكـرـ صـنـفـاـنـهـ اـرـتـقـاعـاـ ظـارـقـاءـ وـالـمـعـاوـيـهـ وـالـطـاقـهـ ، وـأـلـئـكـ اـنـفـاقـاـنـهـ عـلـىـ اـقـامـهـ وـصـيـانـهـ الـبـنـيـةـ الـرـاهـيـةـ لـلـسـعـيـهـ وـالـتـوـسـعـ الـعـرـاقـيـ وـزـيـادـةـ الـرـسـمـاتـ وـغـفـقـهـ عـنـ الـبـيـانـ أـنـهـ مـنـ أـبـرـزـ التـدـاعـيـاتـ الرـقـصـادـ الـعـالـمـ الـرـاهـيـةـ الـتـيـ تـواـجـهـ

* الفصل النموذج

التفصيم

المفهوم - المفهوم - النسأة والتقويم

* مقدمة في أبعاد التفصيم وأثره على التنمية: يعد التفصيم أحد وظائف العصر الرأسمالية ذات الأبعاد الاجتماعية، المركبة على المستوى الداخلي والمعنوي، والارتفاع إلى الارتفاع على عمليات التنمية المستدامة، وهي أبعاد تستلزم رؤية استقصائية يتم من خلالها التجربة على المسؤولية المالية:

ما هو التفصيم وما هي مبادئه والمعامل المؤدية إليه، وجعله ظاهرة اقتصادية ناتجة عن ظروف ومتغيرات محلية فقط، أم أن مرتضاه عوامل متباينة بعضها محلي وبعضها عالمي مستمر، وجعل ترتيب ظروف ناتجه المحلية بمعدلاته المستمرة التي تفوقه حجم الارتفاع؟ أم ترتبط بحجم ومعدلاته الدسميراد؟ وجعل عيده قياس صناعة الظاهرة قياساً لما يحيط بها التغير على مستوى على جميع وأبعادها محلية، واقتران العملاء المناسبة لتقديرها، وللتتحقق من آثارها، وافعها التراسية لظاهرة التفصيم على الماء الرأسمالي، وجعل تفاصيل صناعة الارتفاع قطاعات اقتصادية متعددة بعينها، أم هي متعددة إلى طاقة وقطاع الارتفاع والذمم؟ وما هي ارتباط صناعة الظاهرة بالارتفاع العالمي، وبيان الدعم الاجتماعي للطبقات الراقية لاحتياجها، وجعل ترتيب عزمه الظاهرة يقتصر على الميزان الرئيسي في المعرفة عن مرحلة الطلب المقاييس على مختلف السرع والمذمام، وما أثر كل من الارتفاعات الطبيعية والرسمية على وجود صناعة الظاهرة؟ أمثلة كثيرة ومتعددة ومرتبطة، تنبع عن تأثير مدخلة التفصيم وتأثيره أبداً وآثاره، تتجدد الحاجة إليها والتغير إلى الاتجاه من اتجاهات وحلول لها، مما جددت التغيرات المحلية والدولية التي تؤثر وتأثر بالتفصيم، وصولاً إلى الذي يكتفى به تعدد صوره موضوع الجائحة وتأثيره مائلة

* نظام الجائحة في الفصل المأول:

سوف ننفق في الفصل المأول بالجامعة في شرارة أسر جوشوا هـ: ١- مفهوم التفصيم (تعريف) ٢- أنواعه ٣- ناتجه وتطوره . فنقول:

أولاً: مفهوم /تعريف التفصيم: تعيين الماء في الرأسمالية إلى أن التفصيم النقيض ظاهرة اقتصادية دولية عامة ل لتحقيق اقتصاداً دوّناً آخر، صاحبته ظروف عالمية وانتها معامل بالنقود المورقة الرئاسية غير التعادلية، وتفاصيله في وجود صراع أزمة ١٩٥٩، ودخل العالم في دعامة تأسيس الحرب العالمية الثانية، وإنزادت مسيرة انتهاج المجرى العالمي

لدول القارة التذوربية، والقطاع صادرات الزراعة والريوتن البنائية والمباني المدنية
الصربية المذكورة لدول العالم، وأضطررت البنية الصناعية والبنية الرئيسيّة لدول العالم
التي أفرزت المطبات المقدمة والرفع المعمول لارتفاع الفائدة على الدفع
والدقة لصالح الجهة المصرف، والنفع الجماعي للستراتيزيا المذكورة والمذويبة غير
المباشرة من المسؤولية المالية الثالثة، وتجاوز الدولة المذكورة بهذا آمناً وأدلة لقطع
من مخاطر الرخصاصه المتولدة لرسماً صرف العبرة المرتبطة به، وإداة مالية استثنائية مرحة
كل جزءه المتغيرات العالمية الثالثة عن طبيعة الروبية التذوورية، بالضافة إلى
المتغيرات الرقتصادية التي ارتبطت بجامعة كورونا، والتي ارتبطت بالتغيرات المعاصرة
نعني أبداً بجاية مباشرة للتفعيم العالمي . * * * البحث الرابع: ماهية التفعيم وأنواعه

* ماهية التفعيم: أوردت الغبيات الرقتصادية ماهيات متعددة للتفعيم من أصلها:
(١) أنه ذات نطاق المبسط مرادف لارتفاع المسؤولية المترتبة على
مستوى معيتهم وجاية يعودون إلى اختصاصه دخولهم المعنوية.
(٢) أنه الزيادة المالية في المرضي الطبي للنقد الثالثة عن الرخص المقدمة
المذكورة، دون أن يحيط بلون زيادة شاملة في المرضي الطبي للقطاع المقرر من السلع والخدمات
(٣) أنه صفت أو اضطرار التوازن بين الطلب الطبي على السلع والخدمات والمرضي الطبي لها
(٤) أنه صفت أو اضطرار التوازن بين القوة الشرائية للموجة النقدية وبين قيمها الرسمية
(٥) أنه الزيادة المسمى في أنها السلع والخدمات المعاصرة والرسمية المذكورة
إلى اختصاصه المسلط طبقته الموسعة والمتداولة في المجتمع، والمرتبة على زيارة
التدفقات النقدية بأيديها الرغبة بالمقارنة بالمقارنة المعاصرة للسلعية ذات المسؤولية.

* صعوبة وضع تعريف جامع مانع للتفعيم:

ترى الدراسة المائلة أن تعدد أشكال التفعيم أمر يحول دون وضع تعريف جامع مانع له، وأنه
يجب أن يفرد كل شكله بتعريف خاص به ومن ذلك على سبيل المثال:
(١) التفعيم المليبو: ارتفاع مستوى أسعار السلع المستهلكة أو سلع المنتاج، أو سعياً لزيادة
الذى تستطيع السلطات الحكومية من ظهوره عن طريق سطح الدعم والمعابر الجمركيه ورقابة
المسؤولية، والذى تحصل المزانة العامة أعباءه المالية .
(٢) التفعيم الجامع: وضع الارتفاع غير المنضبط في المضار، وذلك باتجاه معالى لدق
دخول الرغداء، أو أسراع المسؤوليات، والذى يعود إلى اختصاصه المعنوي في مستوى معيته
الرؤساء أو إعاقته ناط المرءات، ونفقه الدليل المعنويه .
(٣) التفعيم المؤقت الطارئ: وضع الذي يثبت على فلل مؤقت في المعرفة فيه الطلب الطبي
على السلع والخدمات والمرضي الطبي لها، والذى يقرره عادة بزيادة التدفقات النقدية

الرأسمالية المتقدمة، حيث تتجه إلى سعى في مثل هذه الاتجاهات إلى الدخول في التفاعلات
في صعود سوقولة وبصيغة، باعتبارها لفظاً للارتفاع من المنهج الذي تدفعه لدولية
في مقابل تطوير صافتها، وفقاً لقائمة النزعة التي من شأنه أن يضع أسلوب عمل
النتائج المرئية لعمليات التنمية.

وعلى العكس من ذلك؛ فإن المفهوم قد يكون شاملاً إذا صاغيه تراجع في
النحو أو كمداً اقتصادياً، أو كان ناجماً عن افتقار لدائن الصيغة في بنيته الاقتصادية لبلد
أو كان مُرتبًا لرياحه في درجة وتجنيه أية مطالبات مالية أو نقدية يتحقق خطابها
المترتب، أو كان ضراراً بآلياته في اقتصاده، أو على درجة مرتفعة من عدم الاستقرار
أو كان مصايبه المتقلبات اقتصادية عالمية عنيفة، أو لم تكن طبيعية أو لغير انتهاجية
مالية عاتية، أو كان مصايبه يقود اقتصاده عالمي مرتفع.

وتسلم دلائلاً على ذلك أن درجة المفهوم لا يحتمل أن تكون متساوية في جميع الدول
 بل تتباين من اقتصاد إلى آخر بحسب تختلفه أو منتهه أو تقدمه، وذلك نظر لتقدير
 الأسباب المؤدية إليه وقدرة الاقتصاد على تحملها أو على تحملها.

كذلك تسلم دلائلاً على ذلك بوجود عوامل عالمية متعددة تؤدي إلى نتائج المفهوم أو إلى
 تأجيجه، ومن أمثلتها: اضطرابات سوق الرساد العالمية، ولارتفاع أسعار الطاقة
 والثانية والغذاء، وتقطفه المزدوج، والاضطرابات والانحرافات المصايمية للجهاز
 الصحي، إلى غير ذلك من العوامل المؤدية إلى نقص العرض الكلي العالمي من
 لبنة وخدمات الانتاج والرسورات في مواجهة تزايد الطلب الكلي العالمي عليها،
 وتحتسب الدول النامية بعدة عوامل عالمية تؤدي إلى نتائج أو تفاصيل المفهوم
 في أسواقها ومن أمثلتها: زيادة وارتفاع من صادراتها، والتزايد المتسارع في
 كتلتها الكثائية، وصنفتها جهازها الاقتصادي، ونسبة تدفوه من الرأس المال الأجنبي
 إلى اقتصادها، ونقص موارد صادراتها العبرية والذهبية، ولارتفاع تقطفه وأعباء
 دينها الخارجية، وصيغة رسوم الرسالات الافتراضية من أسواقها المالية، وتدنى
 أسلوبها المالي، صرف عملتها الوطنية في سوابقها المعتبرة الرئيسية العالمية، ونسبة الفاقد
 المزدوج من انتاجها من الغذاء، وحجم الضرائب التي تجاهلها المعاشرة والذهبية،
 وزن زادته عدد الوسطاء في أسواقها المحلية، وغياب الرقابة المطلوبة على
 النسخة، إلى غير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى انفراط الرأسا

وتدنى بها وأخيراً فيها من مكان إلى آخر، وإلى ارتفاع الملوثات على تقرير عن
 مسؤولية لحماية البيئة للطبقات الأولى فقراتية وقوع اضطرابات اجتماعية
 وذلك بما يحيط به من انتهاكات المعاشرة، وليقى أعباء مالية اضافية على الاقتصاد

عناصر الدلتاج، ومن نماذجه: ارتفاع الموسى في أسعار بعض المفردات الفرالية في غير سياقها ومحضها، أو نتيجة لتغيرات مناخية مفاجئة.

(١) التفهم الوسيطى: وصف الذي يرى في ذلك دلائل وآثار في الميزة على الاستجابة بما يُؤدي إلى عجز العرضة الطبيعية والخدمات عن تقطيع الطلب علىها.

(٢) التفهم المتصور: وصف الذي يرى في الدولة سبباً وراءها من السوء المتصور ويفهم نتيجة عوامل فخرى من أبرزها: ارتفاع أسعار واردات الدولة في أوقاتها المالية نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة أو التأمين أو الشحنة، أو نتيجة لتوقف سرقة الموارد العالمية لموجود صراعات سياسية في طرق الشحنة العالمية، فتضطر الدولة إلى انتهاجها بكلة بالذم والتجريح المريضة.

(٣) التفهم الضرارى: وصف الذي يصيّب اقتصادات الدول النامية، نتيجة لتدليلين: المركزية الرئيسية العالمية في سياساتها النقدية، بمعنى أنّ الفائدة على العملة ينبع من الرئيسيّة على ما للتفهم الجائع لها، بما يترافقه على اقتصادات الدول النامية فيما يلي:

- أ) ضرر المدخلات الخامسة في سوقها المالية.
- ب) ارتفاع أسعار صرف العملة الدولية في سوابقها عن سواقتها الوطنية.
- ج) انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية للدول النامية.

ب) ارتفاع أسعار واردات الدول النامية من الفضاء والطاقة والسلع المرسية.

ج) ارتفاع تكلفة (أعباء) الديون المائية وزيادة عجز الميزانية العامة.

د) ارتفاع تكلفة المنتج بما يُؤدي تلقائياً إلى زيادة أسعار السلع والخدمات.

(٤) تفهم العرضة النقدية الكلى: وصف الناتج عن افراط الدولة في تصدير النقد البديل أو عن افراط الميزة الصدف في سعى قرصانة المستهلك للمورد، من عجز الميزانية، الدناءة في الدولة عن سوابقها الزيادة المفرطة في العرضة النقدية بزيادة سماكة في المنتجات من السلع والخدمات.

* التفهم دوره اقتصادية ستة لـ مفترضها:

من المعالم أن التفهُم كظاهرة اقتصادية قد يكون مطلوباً ومحمداً، وقد يكون حراماً مطيناً، يكون مصادها أو ناجها عن عملية تنمية متصوفة، أو في ظل اقتصاد قوى على درجة عالية من الاستقرار والقدرة على تحمل التحدى المأزومي والمتطلبات الاقتصادية الرامية، وللتغييرات الجيوسياسية العالمية، أو عند ما يكون في إطار اقتصاد غير مترافق معه الجاذبية إلى كل صفات صفات اجتماعية أو اقتصادية، أو من ما صاحبها وعادت بها ونظم بدورها وأحياناً طرأتها المقدمة المعاصرة، أو عن ما

* أبرز التحديات الاقتصادية العالمية لغرب البر الرئيسى الفوكلاندية (بالوطقة)

(١) جمجمة التضخم العالمي الناتج عن:

- توقف نمو ملء المحدود العالمية

- انتفاضة أسعار الفنادق والطاقة والتأمين

- التحرب على الموارد والاقتصادية وعلى شبكات ترويات العالم وموارده.

- احتكار - اس إل إل الصناعي والزراعي والعربي والتكنولوجيا والمالي وإعادة تصديره لدول العالم النامي ورفعه قواعد احتكارية جديدة

(٢) احتلال العرب بيه البنوك المركزية العالمية بقيادة البنك الفيدرالى الأمريكى والبنوك المرتبطة بالدولار على التهديد بالبيئة النقدية ورفع أسعار الفائدة

والتي تتبع عنة:

- تحول الدولار الأمريكى من كونه عملة عالمية إلى صيرورة سببًا آمناً للبقاء أصحاب رؤوس الأموال في العالم، تم المصادرية عليه فيما بينهم لتحقيقه أكبر قدر من الغربان على صواب الفكرة والمعزز لهم في العالم أجمع.

- تصريحات المسؤولين المسؤولين المالية للدول النامية ذات المخاطر المرتفعة بخصوص المخاطر المترتبة على التغير المناخي الذي يزيد من الفساد المترافق للفائدة

- بدأية - صلة - موطنة لفترة صرف العملة الوطنية لصالبة دول العالم، بما في ذلك العملة الفنزويلية الموجهة (البيزو) والجنوب الإسترليني والميم الياباني

- ظهور نوع الركود الاقتصادي الذي يزيد من الدول الفنزويلية والدول النامية على حد سواء

- انتقال داعل دول العالم النامي باستفادة تطفله على نفع والفساد والفساد

- سيطرة عملية الفوكلاندية الاقتصادية في دول العالم النامي نتيجة لتأخر قيادة غيرها الوطنية

أمام الدولار واستفادة أسعار المواد التي في الترسانة العالمية وأسعار مواد الطاقة المترتبة بالعملة، وأصحاب المستويات المحلية عن طلب الرئاسة الصحفية التي ترى لذاته أو لم تغير أمل التوسيع في الضرائب على الاستهلاكية نظرًا لاستفادة أسما الفائدة من زيادة تطفله وتدفع قدراً لهم التنافسية.

- تزايد مطالبات العمال بزيادة الفوج - بما يتضمنه من المرض واضطرار أصحاب

الذمم إما إلى تغليف بعضه خطوط الدفع أو إما إلى تقليله لأعمال المذاق أو

الإعفاء من الضرائب على الأنشطة التجارية للعاملة

* معايير التفرقة بين ارتفاع الرسما - ظاهرة اقتصادية وبين التضخم :

يعبر ارتفاع الرسما - ظاهرة اقتصادية عالمية عن اعلى العوامل مقدرة من ادراها :

١- المتقدمة المضارع للجيعان وما يصاحبه من تغير احاطة الدسمة للفرد وزيادة الرفاهية المعاك والفرد، ومن ارتفاع مستوى معيشة الزوار ومن زيادة الدخل القومي والفرد ومن عوامل مالية واقتصادية وأجتماعية أخرى كثيرة

٢- ارتفاع الطلب على بعض السلع والخدمات مع تباين احصاها

٣- التغير المترافق صفات وجوهه السلع والخدمات التي لم ينافاها لتلبيه الفنية عليهم.

٤- زيادة تكلفة الانتاج واستفاضة اسعاره عوامل ارتفاع

ويكشف التحليل الاقتصادي الرئيسي أن عوامل ارتفاع تكلفة جذريها هي عوامل ثلاثة وارتفاع التضخم، وأن التضخم لم ينفع في جوهره ارتفاع اسعار سلع متفرقة أو فردية، وإنما يعني ارتفاع المستوى المعاك لنiveau ما بما في ذلك اسعار الجملة وأسعار السلع المستهلكة وأسعار السلع والخدمات التي ينبع ارتفاع اسعارها، أو أنه لن ينفع ارتفاع المباب البسيط في مستوى الرسما، وإنما يعني ارتفاع الرفاهية في الرسما العالمية التي تقيس مستويات أسعار الجملة، وأسعار الجملة وأسعار السلع المستهلكة تكون للستة أيام المدارية لزوراد والذرس من سبب وغذاء وكهرباء وطاقة ومواد وأساليب وأدوات ونفقات ترميم وإجازات، وذلك بالمقارنة إلى الرقم لعيارات المعاك للتابع القومى الرجعى (أى كمية السلع والخدمات التي أنبعها الاقتصاد القومى في سنة المقارنة (السنة المالية المالية).

كما يكشف التحليل الاقتصادي كذلك عن أن ارتفاع المتدرج في اسعار بعض السلع والخدمات قد يكون ارتفاعاً سهلاً من جانب عدد كبير من المواطنين منطبقات المفكرة، ضرر فالتضخم الذي يعاني الجميع من غير راحلين على مستوى الزوار فقط، وإنما على مستوى الدولة والتصريرات الاقتصادية

كما يكشف التحليل الاقتصادي كذلك عن أن التضخم يصاحبه اختلافات القيمة الحقيقة أو القدرة الشرائية لوحدات المضود، وأن غيره لا يتطلب وصف حد أعلى لارتفاع السلع والخدمات، بل يتطلب تفعيل ماستر ام ادوات مالية ونقدية أخرى على مستوى الاقتصاد العالمي، وأنه في المقدمة المضارع للجيعان، وإنما ينبع ارتفاع اقتصادية أو سياسية عالمية.

ولذلك تتعذر هذه المفترضات بين التضخم والارتفاع المترتبين في الرسما، المعاك، المتابعة، الطارئية، فإنها يتحققان في بعضها أسباب العزوف والمعابر ومتى:

- صنفه في النهاية العام والخاص بالرغم على حجم الدفع والاستثمار
- زيادة أعداد المقيمة وتبسيط الاستثمار والحد من المحفظة
- المدارة المتميزة لحصول وتحللت المولة والذفران
- توسيع سلع ومواد الدفع وتحفيزها لغايات الوفاة
- توسيع التمويل إلى كل القطاعات التجارية الصغيرة والمتوسطة الصغير
- تحفيزها لغايات الفائدة على
- التمويل الجيد للمقاولات وتبسيط عدد الوسطاء
- استقرار أسعار المالية والنقدية والضريبة والمتباينة بينها والحد من فرض
- الرسوم المبالغة على المقيمة
- تربية المناخ العام للاستثمار والعمل وزيادة الدفع.
- توسيع مظلة الطاقة الكهربائية للفئات الـ ٣٪ احتياجاً
- وصفوة القول فيما تقدم :

أن التضخم ليس مجرد ارتفاع في أسعار بيع السلع أو المذاقاتارتفاعاً أو اتساعاً، بل مجرد توسيع عرضه لعدة السلع والمذاقات مع الطلب السوق علىها وإنما تتصدر ظاهرة اقتصادية لها مجازاتها و المؤشرات المعاصرة و تحمل في طياتها أبعاداً تفصيلية على مستوى عملية التطبيقية المتوسطة والديناء، و تؤدي تفاصيله المتواترة على سطح الميزانية إلى اتساع المذاقات بساطة سعادتها، و تجتمع في معايازها إلى الاتساع المذكور

لقد دأب السياسيون المالية والنقديون، وإلى التطبيق خارج الصندوق في استخدام آلياته ووسائله لاستخلاص المسؤولية الزائدة في الأسواع، و معالجة أوضاع لريال تعويضه

أو عارض العملة الوطنية في مواقعه المفترضة الرئيسية في العالم، والمعنى خوزة زيارة الطلب عليها وتحفيزها لتحقيقها الحقيقة، والحمد لله الضاربات الصناعة عليها، ومن افعال الطلب على المضاربات التي تجنب التنازلية لغيرها

الاقتصادية والسياسية العالمية التي باتت مصدر التضخم إلى الدول النامية، بما يزيد عليه من اضطراب في سوق الديار المالية ومن فيروح له رحى موال السافرة من أسلوب الاستثمار في البلدان النامية

- ١) أسلوب السافرة هي المؤسسات التي تتميز بالخصائص التالية:
- أ) جعل كوكبها ببعض من دوله إلى أخرى وقطرات اتصالها دون أن ترى أي حدود منها ودون عناوين ودون إجراءات معقدة.
- ب) صفات وراء تحفيزها أكبر قدر من الزراعة من جراء تجاهلاً

المبحث الثاني

أسباب التضخم النقدي

دراسة نظرية لطبيعة تحليطية

نعني بالطبع بالنظرية تلك الرسابة المفسرة للتغيرات التي تطرأ على مستوى لذاتها في نطاقه الاقتصادي لدولة ما، أما الرسابة التطبيقية فهو التي ترتبط بالمحاطة المترابطة بالاقتصاد الدولة، والمفروضة بأنماط اقتصادية أو سياسية عابرة للحدود ومؤدية بالفعل إلى نتائج وتفاوت ظاهرة المرض، وسوف نتناول بعثة إنواعهم فيما يلي:

أولى الرسائب النظرية الدافلة: يربط التضخم في داخل طرولة بالمتغيرات التالية:

(١) التغيرات التي تطرأ على كينة العرضة الكلى للنقد : (نظرية كلية النقد)

من المعلوم أن للوجهة النقدية قيمة مدننة على وجهها، وقيمة حقيقة مبنية عن قوتها التزائية، تلك القوة التي تعنى عرضه العجمة والطلب عليه

ومن الثابت أن استقرار وسبابات المدخل الاقتصادي (الذاتي والمستمر) في الدولة ينبع عنه غالباً سبات واستقرار الطلب على النقد، دون ما تأثير على قيمة الوجهة النقدية ومن هنا يكون عرضه النقد العامل الذاتي المحدد لقيمة الحقيقة، فالمعنى الذي يحيط على العرضة (الوفرة أو الندرة) يعود تلقائياً إلى التغير في قيمة الوجهة النقدية أو إلى التغير في مستوى الرسابر، وتطبيقاً لذلك:

بانه إذا حدث اتصال نقدي جديدي أدى إلى زيادة العرضة الكلى للنقد، مع سبات حجم الناتج القومي من السلع والخدمات وسبابات جميع الدسميرات لظهوره على سطح المدنية فإن المحصلة المترتبة لذلك هي اختفاء القوة التزائية للوجهة النقدية، حيث تكون المستويات على استعداد لدفع عدد أكبر من وحدات النقد مقابلة السلعة أو الخدمة نظر الوفرة الوجهات النقدية لديه، وبذلك يكون عرضه النقد أحد العوامل الذاتية في تحديد مستوى الرسابر، وذلك لمجود عرقية إيجابية بيه كلية النقد المستاوية في المجتمع وبهذا مستوى الرسابر.

(٢) الطلب المستمر: من آلي المؤشرات على نتائج التضخم النقدي في أغلب دول العالم زيادة التفاوتات الاقتصادية لفضائل المستقلة للسلع والخدمات المستمرة كغيرها تلك الزيادة التي قد تتأثر: تيار بدل الدقة أصله من الجهاز المعرف لذاته الدسميرات أيامهم، أو عن الارتفاع الطبيعي في مستوى دفعهم الحقيقي، والتي تعيق عن قوتها التزائية وقد ترمي على الدفع، أو تتأثر عن ظهور منتجات المستمرة الجديدة أو آلته صناعة بفعل المقدار الذاتي التلخوصي، أو تتأثر عن كثافة الأداة المستقلة بالعينات المالية المضليلة، أو عن وجود مؤسسات مالية تتحقق بتقديم

يُلْعِنُ بِنَفْسِهِ وَلِنَفْهِ طَلَبًا ضَاصًا مَرَأَيَا، وَيَتَأَيَّدُ بِمَعْصِيَةِ الظَّالِمِ عَلَى سَلْعَةِ الرَّسْتَهْرِلَكِ، فَإِذَاً طَرَرَ الْجَبَانُ الرَّنْتَاجِيِّ فِي دُولَتِهِ جَاهِدًا لِدِيلِيَّتِهِ لِهَذَا التَّأَيِّدِ بِزِيادةِ سَعَائِلَةِ الْمُعْوَضَةِ مِنَ السَّلْعَةِ وَالْمَذَمَاتِ فَإِنَّ النَّفَيِّيَّةَ الْمُنْظَفَةَ لِذَلِكَ تَعْدِي هَرَوْتَهِ الْمُنْقَدِرِيِّ وَالْمُرَسَّافِعِ الْمُوَاصِلِ فِي الْمَقَامِ الْقِيَاسِيِّ لِهَذَا سَعَاءَ.

(٢) الطلب العام المُلْحَمُ وَالرَّسْتَهْرِلَكِ لِلْمَرَأَةِ الرَّنْتَاجِيِّ وَالْمَذَمَاتِ الْمَعَامَةِ :

يَلْتَمِسُ الْمُعْرِيقَ بَيْنَ طَلَبِ الرَّسْتَهْرِلَكِ عَلَى سَلْعَةِ الرَّنْتَاجِيِّ عَلَى عَنَادِرِ الْمَعْلُومِ وَالْمُعَادِلِ الرَّوْلِيِّ أَصْصِيَّةَ لَبِيرَةِ نَسَأَةِ وَتَفَاقِمِ الْمُنْقَدِرِيِّ، بِيدِ أَنَّ هَذِهِ لِعَرِيقَةِ يَسْوَقُهُ عَلَى الْعُوَاطِفِ الْمُتَالِيَّةِ :

- حَالَةِ الْمُرَوْجِ الْمُنْقَطَدِيِّ دَاخِلِ الدُّولَةِ وَمَا يَرِيَّ بَيْنَ عَلِيهِمْ مِنْ اقْبَالِ الرَّسْتَهْرِلَكِ عَلَى إِقَامَةِ مَسَرِّعَاتِ الرَّسْتَهْرِلَكِيَّةِ بَيْنِ جَيْسِيَّةِ الْمَرَأَةِ وَالْمَعْلُومِ، وَمِنْ زِيادةِ طَلَبِ الرَّسْتَهْرِلَكِيِّ عَلَى الْمُنْجَيَّاتِ الْمَلْعُونَهِ وَالْمَذَمَمَاتِ لِلرَّتَفَاعِ مَتَوَيَّاتِ دَرْخَلِهِمْ وَمَعْمَلِهِمْ

- ظَاهِرُ فَضُولِ اِنْتَاجِيَّهِ جَدِيدَهُ قَادِرٌ عَلَى ضَلَعِهِ مِنْجَيَّاتِ الْكَرَابِيِّ إِسْبَاعِ الْمُرْغَبَاتِ الْمُسَهَّلَكِيِّ بَكِيمَيَّاتِ سَجَارَيَّهِ.

- عَدْمِ وَصْوَلِ الْمُنْقَطَدِ الْمُوَسَّعِ لِلْمُؤْلَمَةِ إِلَى مَسَوَّعِ الْمُوَظَّفِ الْكَاظِلِ لِعَنَادِرِ الْرَّنْتَاجِيِّ لِهَذِهِ، بِمَا يَسِعُ بِزِيادةِ الرَّسْتَهْرِلَكِاتِ فِي مَجَالِهِ الرَّسْتَهْرِلَكِيِّ

وَبِالْمُثَلِّ فَبِزِيادةِ طَلَبِ الْجَبَانِ الْمُلْحَمِ عَلَى سَلْعَةِ الرَّنْتَاجِيِّ وَالْمُسَهَّلَكِيِّ

صَاحِبَةِ الْمَعْصَمَاتِ الْمَدَارِيَّةِ مِنْ عَنَادِرِ الْمَعْلُومِ وَالْمُؤْلَمَةِ لِلْمُؤْلَمَةِ

وَمِنْ مَوَادِ الْرَّنْتَاجِ الْمُرَزَّمَةِ لِلْمَرَأَيَّاتِ الْرَّنْتَاجِيَّاتِ وَالْمَذَمَمَاتِ الْمَرَأَيَّاتِ

لِزِيادةِ تَنْهُلِهِنِّيَّاتِ الْمَنَاطِقِ الْمُنْقَطَدِيَّاتِ، بِحَلْمِ الْمُعْظَلَيَّاتِ الْمَرَأَيَّاتِ وَالْمُنْقَطَدِيَّاتِ الْمَوْجِيَّاتِ

عَلَى الْمُؤْلَمَةِ الْمَصَاعِبِ، وَالَّتِي بِجَدِ اِعْتِدَادِهِ مَالِيَّةَ لِهَافِ الْمِيزَانِيَّةِ الْمَعَامَةِ

لِهَذَا الْطَّلَبِ الْمُرَزَّمِ مِنْ جَانِبِ وَصَادِئِ الْجَبَانِ الْمَدَارِيِّ لِلْمُؤْلَمَةِ بِعِلْمِ سَهْرِ الْكَبِيرِ مَسْهَلَكِ

لِلْمَلْعُونِ وَالْمَذَمَمَاتِ، وَلِذَلِكَ لِمَ يَمْتَعِي بِهِ فَإِنَّهُ يَرْصُعُ بِمَارِئَيَّةِ الْمُنْقَدِرِيِّ، تَرَيِّدِهِ

صَدَّقَهُ عَنْدَ عَجزِ الْجَبَانِ الرَّنْتَاجِيِّ فِي الدُّولَةِ عَنْ تَلْبِيَةِ اِحْتِيَاجَاهُ، وَاسْتِحَالَةِ تَوْقِفِهِ بِهَذِهِ

عَنْ اِسْبَاعِ الْمَاجِيَّاتِ الْمَعَامَةِ الْمَوْاطِنِيَّهِ.

* تَأَيِّدُ : أَسْبَابِ الْمُنْقَدِرِيِّ الْمُوَلَّمَةِ الْمَطَبِيقَةِ/الْمَوَاقِعَةِ؛ تَرْجِعُ أَسْبَابِ الْمُنْقَدِرِيِّ الْمُوَاقِعَ عَلَى

الْمُؤْلَمَةِ الْمَوْلَكِيِّ وَالَّتِي تَغْرِبُهُ الْمَغَرِبُهُ الْمَنْفَعَةِ الْمَزَمَنَةِ وَالْمَطَرَّأَةِ إِلَى مَا يَأْتِيَ:

(١) اِنْتِهَا - قَاعِدَهُ الْمَذَعِيِّ: وَصَحَّ تَلَقُّهُ الْعَادِدَةِ الْمُنْقَدِرَةِ الَّتِي تَأَسَّسَتْ فِي أَوْرُوبَيَّا فِي مَطْلَقِهِ لِهَذِهِ

الْمَصَنَاعِيَّةِ وَالَّتِي أَدَّتَ إِلَى ظَاهِرِ الْبَنْوَنِ دَرَسَّاتِ الْمَهَمَّةِ وَالْمُبَوْرَضَاتِ وَالْمَقْرَوْضَاتِ، وَالَّتِي سَادَتْ عَلَى

بَيَانَتِ حَيَّةِ الْمُعْرِيقَةِ الْمُرَقِّيَّةِ طَبِيعَةِ الْمُنْقَدِرِيِّ كَمِنْهَا مِنِ الْزَّهَبِ، صَبَّيَّ طَبِيعَةَ كُلِّ دُولَةٍ مُحَدِّثَيَّةَ عَلِمَهَا الْمُطَبِّقَةِ

بِعُورَتِ مَسِيَّهِ مِنِ الْمَذَعِيِّ بِجَيْشِهِ الْمَيْكَنِيِّ لِهَذِهِ الْمَعْدَةِ - سُرْتَابَتَهُ بِالْمَذَعِيِّ، وَجَيْشَهُ تَقْبِيَّهُ قَوْنَيَّهِ.

وقد أضحت قاعدة الذهب في التبادل العالمي تُبرئ صورتها:

= قاعدة المكواطة الذهبية: وفي ظل هذه القاعدة كانت النقود المتداولة لامانة أو رياضت ذهبية، وأداؤها بنقوش تصميمية اصواتها تحولها إلى ذهب عند طلبها، مما لها، وفي ظل هذه القاعدة كان سعر الصرف بين العملتين المختلفةين يتحدد وفقاً لمحنة طل عملة من الذهب، وبعد محوها تابعه لم يتغير.

= قاعدة البابات الذهبية: وفي ظل هذه القاعدة اضفت المكواطة الذهبية من التداول، مع استمرار ارتباط النقود الورقية بالذهب وتحولها إلى ذهب.

= قاعدة الصرف بالذهب: ضمن القاعدة التي تأسست على اتفاقية الرباع العالمية الدولية عام ١٩٤٤، حيث تم فرضه على الدول الـ٢٤ للنقد الورقي، وتم اصرارها على حل الذهب وأصبحت نسخة ثانية غير قابلة للتحويل إلى ذهب.

وقد تَرَكَتْ على اتفاقية الرباع العالمية الدولية أثراً كبيراً من الدول التي تخلت عن العمل بقاعدة الذهب بسبب حمايتها إلى التوسيع من اصدار العملة الورقية دون التقيد بأرصدة الذهب لديها، لتُحولِّيَ تطبيق الرباع.

وفي أعقاب اتفاقية الرباع العالمية الثانية ١٩٤٥ فرضت أو رو باستقلالها بالديون للدوليات المقيدة وانباء الذهب الغوريبي إلى أمريكا وفائدتها الدينية، باعتماد أمريكا كبرى دولة دائنة لدول العالم وأمرها باحتفاظها بأمريكا على أكثر من ثلث ذهب العالم وقائمة.

وفي عام ١٩٤٤ عقدت مدينة برلين وعدد دولية مؤتمر برلين ووزنة بمراجلة سنتي ٢٢ دولة والذى أقر عن اتفاقية صندوق النقد الدولي لكي يُؤدي وظيفة تجارة العملة للدول الأعضاء.

وفي هذه الارتفاعات كان الدول الأمريكي حملة الورقية في العالم القابلة للتحويل إلى ذهب في العالم العربي الدولي، وقد كان ذلك هو الذريعة الرئيسية لاحتياطها على صرف العديد من العملات بالدولار الأمريكي وبطريقه بالدولار وأعتماد الدولار عملاً فاصطباعيًّا على العالم ككل، وبعد خمسة عشر عاماً، وفرض أمريكا أمريكا في الرباع الصناعية والمصالح الاقتصادية المترافقان والبيان، وتناسب مترتبات الرجائب لدولتين الكلمة الأمريكية ووصول جميع الدولتين الأمريكية إلى ما يزيد على ٦٠% ملبار دولار، واجه الدائنين إلى صرف دولتهم بالذهب، وعجزت مخزون الذهب الأمريكي والذى لم يتجاوز ١٢% من ملبار دولاته عن المقادير بدولتين الدائنين.

وابداً هذه المغافلاته الدولية لم يجد الرئيس الأمريكي (نيكولا) الذي يبدأ مقاليد الحكم في أمريكا عام ١٩٧٠، أن إبقاء ملبار الدولار في الكلمة الأمريكية المترآلة في البنوك المركزية للبلدان من دول العالم، والتي تحمل مدرونة على مخزونه الذهب

٢- الغاء تحويل (صرف) الدولار إلى زمبي

في تاريخ ١٩٧١ ألغى رئيس الوزراء (نيكيلن) فرصة طلب البنك المركزي البريطاني تحويل ثمنة ملءيات دولار إلى زمبي وأعلن قراره العالمي: «التعليق المؤقت لصرف الدولار بالذهب»، هنا المعلوم المؤقت الذي تحول بعد فترة وجيزة إلى المنع المطلوب. وقد يرى على هذا القرار ما يلي:

- المفهوم الكامل للدولار الأمريكي
- تحويل الدولار من عملة قابلة لصرف بالذهب إلى مجرد ورقة نقدية تكرر وقوعها
- تحويل المفهوم والمطلب، أي تحوله من عملة إلى سلعة
- تعوييم غالبية عملات الدول الأفراد

اصدر له عمليات نظام الصرف المتقلب بحل علماً بـ نظام الصرف التابع، حيث يعين نظام الصرف المتقلب أو العالم أن تكون صفة كل عملة مرتبطة بالرصد والطلب في سوق الصرف، وهي تعيّن البنك المركزي الوطني فـ كل دولة من المحافظة على عدم التكافؤ لعملتها الوطنية، إما بوقف دخول التدخل للمحافظة على سعر التكافؤ لعملتها الوطنية داخل حدود التطبيق وذلك عن طريق بنظام التعويم الكامل للعملة، أو بوقف سوقه ليكون ركيزه للفساد باطنية التدخل عندما يرى أنه عملته تقدر بأعلى أو أقل من مما هو مرجوب فيه، وذلك عند اضطراره بنظام التعويم المُرقب، وبناء على ما تقدم عليه يقول:

إن نظام الصرف المتقلب أو المفهوم ينبع إلى نوعيه كما:

- ١) تعوييم كامل ويتم فيه تحديد سعر العملة وفقاً للتغيرات المرصدة والطلب
- ٢) تعوييم غير كامل وفقط يتضمن البنك المركزي للتمويل دون ارتفاع أو انخفاض سعر صرف عملة الوطنية عن المرضي فيه

كانت نظام الصرف التابع ينبع إلى نوعيه كما:

- ١) بذاته تماماً ولاملاحة لاستبدال بطرق أساساً الصرف فيه
- ٢) بذاته غير تماماً، عليه تصريح ما الصرف فيه في بعض التهاب وفصال بعض التوابع التي يحيط بها البنك المركزي

(٤) الباب الثالث للضم البحري المسؤول (الجريدة والتنمية المالية)

تعتبر الجريدة من أهم العوامل/الذريعة المؤدية إلى ظهور الضخم، ومن أهم الرسائل المالية على ذلك الجريدة الروسية الرومانية التي نسبت في شهر فبراير ٢٠٢٢، فإن هذه الجريدة تشير بالخصوص والاتصال الاقتصادية العالمية:

- إنها ليست صرفاً إقليمية بحسب دولتين سجائر تبغ، وإنما هي فـ واقعها عربي بحسب لعلها مصادر عربية، بينما وصياً والدول المعاطفة بها وبه العملات المعدنية الأخرى كثيرة غالباً

- أثراً يعيشه أطرافها إطالةً أدى حالاتِ تأثيرهُ لمرحلةً مكنته

- أثراً يعيشه أطرافها إطالةً أدى إلى صراع المقويات الرقتصادية ضد الطرف الآخر كسبع
خاصم ليس بصفة الطرف التأثير، حيث فرضه الطرف الذي يليه المقدمة مثابة لقوى
الرقتصادية لصياغة الرقتصاد الروسي بالشكل الذي يريده، وحيث أتَى تأثيرهُ على
صراع المفاز والنقط ووضع تصريح المفاوضات الفنزويلية الروسية التأكيدية إلى الدول
المعادية

- أثراً يعيشه ترتب عليه اضطرابٍ سُبّلَ لهُ الميزان العالمي للغذاء والطاقة والمورد الزراعي
بحماً انتقاماً على الارتفاع المزدوج لأسعار الغذاء والطاقة والرسوم والمورد الزراعي
على المستوى العالمي

- أثراً يعيشه لم تتحقق عنه صعود ارتفاع الطلب الكلي الفعال على مواد الطهي والمؤثر والذائياً
للجعل النطاف في فيما، وإنما امتدَّ آثارهُ إلى احتكار قدرة دول العالم حيث
ترتب عليه جملة من التأثيرات أدّتها:

- * ارتفاع أسعار المستخلص من الموارد الفنزويلية والغذاء والنقط ارتفاعاً ضاحياً.
- * ارتفاع أسعار النقل الجوي والبحري والبري على خطوط المواصلات الدولية والمحليّة
- * اغتراب مئات الآلاف والآلاف الرتاجية في العديد من دول العالم
- * دعوى رفع رسوم العملة الصاعدة من أسلوب العمل الثنائي والتخصصية الدستورات
- * زيادة صدمة التقني العالمي المسودة والتخصصية سعياً صافياً معظم العرب لعلمي
- * توقف عملية الارتفاع في العمل النطاف والغذاء الرسميات الجيدة لغيره نظراً
لاضطرارها إلى توجيه مئات الملايين من محبيها العاطفة لدعم أسعار الطاقة (الغاز
والكهرباء والمياه والمولد) وللتخفيف عن كاهل الطبقات البدائية اعتماداً جها
- * التحول الموقعة من صدوره اضطرابات اجتماعية من جهازه الغذائي على ارتفاع
الأسعار، تطبع باللومات المأومة وتحري فراغاً مطيناً

* التحول المترافق من فنادق سريين إلى إنشاء إسقاطات اسقاطات في الم Kirby
* التحول المترافق الصيحة المعيشية (القردة لـ زائدة) للوحدات النجدية في معظم دول
العالم بحسب الارتفاع المترافق المستوى العالمي في جميع الدول وإغلاقه
العلومات في المخاطر على النبات المعمول بهم الزراعي وتنفقه النباتي

ضاحية في الدول الكثيرة الدستوري أدمن المأجع

* اعطائه الفرصة للعواصمه لبقاء الله على المأومة وتحميلها مسؤولية الفساد والتغيير
ستوى المعيشة والقتل في عرض سائل التقى والقصيدة والتهديء بالاستعمال المجهود

الحالة الوروبية قاطبة، وذلك بما يُطلَق ضطدة على العالم بأسره، فإن هذه الضطدة هي أليه تتبع وأكبه مستمر واقتضاء الدول الوروبية من عمرها يعني انزياح النظام النقدي العالمي المرتبط بها.

* مطابدة بـالركود للاقتصاد العالمي، وذلك حيث ياتي الركود الاقتصادي في أقصى درجة من الرقى بـالتركيبة الوروبية، وهي حيث تكون سبباً اقتصادياً معاكلاً لـأداءاته الاقتصادية، وهي حيث ياتي المؤشر المالي العالمي وفقاً مقدمة البنية التي وصلت به النظم الدولي في صورة من أفرادها عن اتخاذ قرارات اقتصادية للدول النامية وتعرضها لمناظر اقتصادية تختلف عن السراء في حالة عدم ركود عالمي.

* التراجع في نحو الاقتصاد العالمي ككل، وفي نحو اقتصادات الدول النامية على وجه التفصي، وذلك لنتيجية صناعي لاسع بعدد من التضخم حالياً يجعله في مسبقة، وذلك في ظل اقتصاد دقيق للاقتصادات بهذه الدول، وفي ظل حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ناجمة عن التغيرات التي فرضتها حالة الرغبة المصايمية، تشاركيه ومتعدد، كثيرة وواسعة، إلى تفاصيل الطاقة والمواد الغذائية التي فرضتها الحرب الباردة الوروبية الوروبانية، مما يزيد على المطالعه مما من تراجع القيادة الرئاسية في أجهزة الرئاسة في كثير من الدول.

* الغلام الثقة المتبادلة بين روسيا والغرب الوروبية الوروبية، وأنطاب ذلك على التجارة العالمية والستقرار بين الطرفين، فإن الوروبية الوروبية تعمد بالغمان على اعتمادهم على روسيا كمصدر للطاقة التي يمكن جهون إليها، وإن روسيا لم تستعد لتفتحها في تغيرات وتفاوتات الغرب الوروبية أو استقر بالزمان وصع لتصفح أرصادها في البنوك الوروبية الوروبية بصدق أن صادراته أو على الأقل يعادل صدر هذه البنوك لفرضية الروبية الوروبية.

* التحوف المبرر من نوع العقوبات الاقتصادية طرداً للضغط على طفة الدول غير المعاكلاة لدول الغرب الوروبية، وذلك حيث أسرفت هذه الدول في فرضها عقوباتها على الصناعة والتجارة والزراعة وروسيا وغيرها على قائمة أفراد من الدول بما في ذلك الطفولة والطفولة والسؤال عن الضدية القاتمة للعقوبات الوروبية الوروبية، ومن القيمة التي يمكن توقيع هذه العقوبات عنه، وحالاته روسيا وقد استمر فيها أسرار طرداً للدول الوروبية بجزمات كبيرة من العقوبات الاقتصادية في محاولة لبيذار لها وتركيعها حتى تدين اقتصادياً، ولم تلتف دوليات المجموعة والدول الوروبية بفرضها هذه العقوبات بنفس طالبها دول العالم الرفيع ذات التأثير الباري الكبير مع روسيا مثل الصين والبرتغاليات باتجاه المخرج الغربي في فرضها لهذه العقوبات على روسيا وهي ولو

ولم تستند الولايات المتحدة والدول النامية من بجاية بال السابقة في استئصالها العقوبات الاقتصادية ضد اللائحة من الدول التي انتهت أنظمة الحكم فيها ببقاءها من فيما خو معاقبة هذه العقوبات وصيود تعافى معاقبها ووجهة التي لم يغير العالم مقط نظام في أية دولة فرضت عليها هذه العقوبات، وصفت التي لم تفرض أية دولة أبداً صنف هذه العقوبات، وعما ذكره ناصف أن هذه العقوبات بدأته تمرد على فارضتها بتات سلبية قوية، ومن المهم ملخص هذا التأثير ما يلي:

- ١- رقمنت وسلي لنظام (سي) الخاص بالتعابر المالية بعيداً ما من طار ورقينا، وأخذت تحاطب العديد من الدول للتعامل بهذا النظام كنظام بديل.
- ٢- سخّرت وسلي نظاماً خاصاً بها لتمويل المسائل المالية بـ SWIFT ليكون بديلاً عن نظام SWIFT لتمويل التعامل الذي تستطيع عليه أمريكا
- ٣- صنعت وسلي الدولة النامية المسؤولة للفائز الروس أن يتم دفع منه بالروبل الروسي وليس بالدولار الأمريكي، ومنعت تصدير الفائز إلى الدولة التي رفضه حظر البغاء بالروبل، وتعالزه الذي سوف يعطي قوة للروبل الروسي بزيادة الطلب عليه، وسوف يهز عرش الدولار الأمريكي الذي ارتبط به سلطانة في الأصول العالمية

٤- أوقفت وسلي تدريجياً دفع الفائز إلى اللائحة من الدول النامية كرد فعل لمداري هذه الدول في فرضها العقوبات الاقتصادية على دربي، وجعل الزور الذي أدى إلى توقيف اللائحة من المصانع النامية لخدمة للفائز الروسي وإلى ارتفاع الفلاح في أساها الفائز واللائحة التي سعى لها للتخلص من العقوبات وهي على العدل لنفسها

٥- أثارت هذه العقوبات الخاوف والشكوك لدى الدول والمؤسسات المالية والفراد المصونة لرموز الرأسمال إلى الولايات المتحدة والدول النامية، حول اطمئنان استمرار هذه الرأسمال ووقت طلاقه، بعد أن أتى إلى العين تحول العقوبات لقطعية مضادة لأرصدة روس الرأسمال في بلدان أمريكا ودول أوروبا.

٦- أثبتت هذه العقوبات بظاهرها القاتمة على نظرها في التجارة الحرة وعلى دور منظمة التجارة العالمية وعلم التنمية العمولة الاقتصادية، وذلك بما ذكره من ضوابط اقتصادية جديدة تؤذن بتحول اقتصاد عالمي جديدي ينخرط فيه العالم في خضم تغيرات اقتصادية لتحل محل قواعد السوق والمنافسة الحرية، وإنما يحتمل المصالح وفرض الضغط على الشركات والعقوبات الاقتصادية، ويغلب على سياستها الصداع والضجاعة على العبريات الاقتصادية والسياسات التي يتبناها دولها.

وإذ من أغرب العقوبات الاقتصادية التي تلوي على الولايات المتحدة التي يفرضها على

من هذا الاتجاه، ورفضه واستنطه لهذا القرار، وأعياده طوره بحاجة لدورها
ليرفرف من العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها لتتقى اقتصادياً، وأعياده كذلك
مسيء صنياً للدولة العربية الروسية ومحى عداؤها ضد واستنطه
من أغرب لعنده العقوبات الاقتصادية التلوّح بهماء مشروع قانون (نوبل) الذي
أقره مجلس النواب الأميركي في السنة الماضية من ولدية هموج يوم الخميس الرابع في عام ٢٠١٧.
والذى يفرضه تنوع المصانع عن الدول المصدرة للنفط وترتبط بها الوطنية فيما تتزدّر من
قدرات ذات صلة بترع أو يفرضها استغلال النفط، ببعضه مفعوكاً جنباً، والذى تربّى
عليه حالة من العقوبات الاقتصادية والإجراءات المقاومة، والذى سعى لجانب الأميركي
برفع دعاوى قضائية ضد أوبك والدول المقاطعة لها بجهة التأثير على سعر أسعاره، أو
بعبرة أخرى لإطفاء المعرفة واستنطه في مواجهة دول أوبك على عدم الرضا على عدم
خصوص مصادر الاستخراج زيادةً أو نقصاناً، وجعلها الملائمة في ضمان تدفقه النقط
إليها بأعلى سرقة لها.

* الثانية - غير الـالاقتصادية للغرب الروسية والكونية:

لعل من أدنى وأخطر لعنده الثانية - هو: التغيير المتسارع في خانطة التحالف العالمي
والذى ينتهي بانتهاء صدرية النظام العالمي الذي أسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية
والذى ترسّخت معه بعمالة بعد انتصاره للتحاد السوفييتي وتفكيك مخلفاته ورسوه وبعد أن
صارت أميريكانياً عميلاً لنظام عالمي أحادى القطبية.

إن الحرب الروسية والكونية لم يكن لها أعياداً صاحبة اقليمية بغير دعويتها سياورتها
ولأنها منكرة تصريح لبناء نظاماً دولياً جديداً، تنسد عواقبها بتصييع التحالف
الأمريكي الذي وصل، وفيما تحالف ضد روسيا بما ضمن إلى تصعيده دول كثيرة
مثل الهند وأميركا وكندا والسويد والسويد وأفريقيا.

وابين من عملة النذر التي تلوح في الأفق لتصييع التحالف الأميركي الذي يرى في ذلك
نتيجة عن لعنده العربي ما يلى:

- ١ - تأطفيه العربي بالاضطلاع على الاقتصاد الأميركي إلى تحمل الرسالة
- ٢ - سفيره سفير على ملياري يوم يومنا رحمة العالم العقار والطاقة، حتى تتجه
دوله إلى اضطرابات الاجتماعية الفاجحة من استفهام أعماليه وكيفية لتصفيه
- ٣ - تباطؤ المفهوم الاقتصادي لتحول دول العقار والذى وصل إلى درجة لتصفيه المائة
- بيع السريع الذي ترسله أو وربما إلى أوكاريا
- بيع العقار الأميركي لأتوروبا بأربعة أصناف منه في العمل في المحنة.

* الفصل الثاني

آئا - التضخم

من المعلوم أن التضخم حالة تتميز بطابع عدم الاستقرار وتفاهاً تعلق بأضطراباته يبعد بالحياة الراقية والاجتماعية للبيئة عن مجريها العادي ويفد أوضاعها المستقرة وتحضرها لتحولات من المصعد في المعرقات بيه طبقات المجتمع، وتغير من صورها المألوفة إلى صورة غير مسبوقة النكال والنوضاع، حيث يرثى عليه رفع معيادة طبقة اجتماعية وتقويضها بطبقة أخرى.

ومن المعلوم أن التضخم قد يكون غالياً وقد يكون محلقاً خاصاً باقتصاد دولة معينة اضطرراً لها ظروفها القاسية إلى ذلك، يقال على سطحه نقدية ومالية أو إلى ظروفه وانتهاكه، وإن له في كل حال من تطبيقه المالي آثاره الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والذاتية، والذى يعنيها في هذه الحالة دوالي التضخم الداخلى وما يختلف من آثار

* آثار التضخم الداخلى

قد يرجع التضخم الداخلى في جانبين أباً إلى سلوكي المعاشرين أنفسهم، حيث قد يرجع إلى: تطالع الناس على تخفيه السعى بماله ووجود سمعة رصانة في سعادتها وقد يرجع إلى تحاذل الناس في تطبيقه الدعوهات الحكومية لتنمية السبع الضرورية وقد يرجع إلى تفشي ظاهرة المسهول الترف، أو إلى التماضي عن سلوكي بعض التجار في امتهان السبع وتخفيه وضلعه السوء للسواه والرجار فيها سراً، وقد يرجع إلى اقتناص بعض رجال الرئاسة والمنجية لفرض صنفه الرقابة الحكومية على المسؤولية أو تراوتها في وضع حد لعيوبهم في أسماء متجاهتهم أو في أدوارها، فینهدون إلى الرفع التدريجي لأسعار المستهلك، وقد يرجع إلى ارتفاع أسعار في أجهزة العمال الفنية والحرفية والمهنية، والذى يتأثر من ارتفاع في كفالتهم وجزائهم، وإن غابيتهم في ندرتهم في معاقبة المطلب المترافق عليهم فهو يحيى على أحوالهم وحياتهم، وينفقونها ضرراً بغير حماية على أبواب انتقامه ترقى كلات بالذلة لهم، وقد يحيى أنيمة جهل آلية الناس بالقواعد العاجبة اسهاماً في تنظيم الحياة تنظيمها يكفل لهم الاستقرار، تنظيمها تصنافه في وجود جاذبياته مع إجراءات الحكومة في كسب جماع التضخم

وأن كانت الرسالة بالمؤدية إلى التضخم الداخلى فإن ارتفاع الرنادق والفرد ونطاط السوها السوداء وأفضل أن السبع وصنفه الرقابة على المسؤولية وأفراده الوجه بالمسهولية الشعانية، ومسؤولية مصطلح الرفاد على الرئاسة المصونة لرسوخها إلى عين ذلك من العوامل، يجعل التضخم مركبة متخصصة على المحلول المدارئه، وتحل مع

تضخم المدفوعات في الدولة، وتأثيره على الاقتصاد والارتفاع المزمن

وغيره من مسوبيات العيش ونقصان الريع في النسخة الأولى من المجموع، وتدني الدولة من داخلها حتى ذريعة مرضية أطعمة في النظام والبعد عن الرأي، وتقدم الدولة في نهاية المطاف بحاجة جارفة ملائمة لرأتها واجهها في العمل إلى اتصافها الرجامية.

وبالرغم من ذلك ما تقدم فإن المقصود ينبع بأصحاب المدخل الثابت والمحدود من الموظفين والعمال أضلاعاً بالغة، حيث يليهم واستمرارياً على مائة ألف موظف في دفعاتهم، بل ويتقدّم بهم بالديون، وقد ينتهي في النهاية الطبقية الاجتماعية الوسطى وتحولها إلى الطبقة الدنيا.

كما ينبع المقصود من إقبال الدائنين وأصحاب المدخل الثابت لدى البنوك وذلك بما يترتب عليه من انتهاكات وتدفع المفيدة للنقد، فالدائنه الذي له في ذمة مدعيه ألف جنيه متبرأ إلى أجل مدته شهرين منه، لكنه عند وفاة المدين بما يصدره عليه القضاء أن لا ينبع ما كان يستطيع سداده من الريع والخدمات وفاته ترثيه الدين في ذمة المدين، وهذا العرض من وجهة نظر هذه الدولة يحصل غالباً على الذين الذين يوقعون الضلم بالدائنه لحصوله في الواقع الذي على صحوه أقل في قيمة المعيشة من مقدار إصلي وفضلي عن ذلك فإن المقصود الذي ينبع منه الضرر يرتبط بالتأمين، حيث يكون بحال رفعه الذي ينبع من التأمين على صباتهم أو على ممتلكاتهم لذريعة سوف يدفعون أقساطاً أملاكاً ترثيته المعيشية على ما سوف يحصلون عليه في ذريعة مدة التأمين.

كما أن للمقصود الداخلي آخر انتهاكاً يمس على عجز الموارنة العامة للدولة، فإن الملوحة ومهن تقادري الذي الباقي للزيادة في أعباء الريع والخدمات وتدفع مسوبيات الطبقية الوسطى والدنيا، تأتي إلى برامج الحماية الاجتماعية لرأتها الطبقية وزيادة الدعم الممنوع لهم، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية الجارية للدولة، فتضطر الملوحة التي تحول عن العجز بالدرجة المئوية من البيطاطا الكريدي أو إلى تحويله على صياغة مستحثة، أو من ضمن الرعاهارات المقرونة للقطائع الاقتصادية الأخرى، فتلتئم المحصلة ضمن زيارة جم الدين العاشر الداخلي وزيادة أعباء دعنه الدين إلى التابع القوميين الرجامي.

ومن الملامات البصرية أن للمقصود الداخلي آخر انتهاكاً يمس على فهو الاقتصادي للدولة ينبع بالدحض في كود اقتصادي، فإن عجز المقصود يرجع أسباب العائدية يؤدي إلى وضع تطفله ضده الدين وأجهزة المستثمراته عن الدستور، وهو ما يعزز فرص وقوع الرياح.

* آثار الصنف المدحول (المستورد) :

لقد علّمتنا بجامعة الحربية العالمية الأولى والثانية، وخارج دائرة حالياً بجامعة روسيا، وأذكر إلينا (بالنظرية عن أمريكا ودول حلف الناتو والفرنك) على أنها أن المدحول من المجموعات الرئيسية لـ^١ لـ^٢ وتفاقم الصنف المدحول، وأنه لا يقتصر فقط على الدول المتقدمة والتي تعيشه طوارىء تقاطعية تطاليف المدحول وذلك على صعيد جميع التنمية فيها، وإنما تتعزز آثاره إلى باقى دول العالم مما تعاونه بينها وبين بعض الصناعات المسلحة، حيث لم يكمل بعد العالم نسبياً أو محلياً أن تظل بمعزل عن السياسات الاقتصادية والمالية والنقديّة التي تخلصوا المدحول، فقد غدا العالم ككل واحد، يتأثر كل بلد فيه بالقرارات التي تُؤثر في البلد الآخر مما تعاونت بينها المجموعات،

* أبرز الآثار المقصودية للصنف المدحول التاريخي من المدحول :

(١) تداعي نظام النقد الدولي؛ وفيما يلى سرداً تاريخياً لبعض مظاهر لهذا التداعي:
 أ) في أعقاب الحرب العالمية الأولى افتتح نظاماً قائدة المدحول في معظم دول أمريكا حيث سُبِّبت الدول المعروفة بالانصبة من التعامل وأهلت محلها النقود الورقية الازامية
 أى الغير قابلة للصرف بالذهب
 ب) في عام ١٩٣١ ونتيجة للحادي عشرة المالية العالمية، وأجهزة المنظمة للاقتصاد
 أُنشئت الصندوق، حيث انقسمت دول العالم إلى ثمانية جمادات نقدية تتبع كل مجموعة
 سياسة نقدية مختلفة وذلك على النحو التالي:

- مجموعة الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتتبع سلسلة لضخمية.

- مجموعة الذهب بقيادة فرنسا وتتبع سلسلة إنتمائية.

- مجموعة الرسلان بقيادة بريطانيا وتحيل إلى اتباع سلسلة تباعية استقرارية
 ت) في عام ١٩٣٦ ضربت فرنسا على نظاماً قائدة المدحول ووقعها مع أمريكا وأجلت اتفاقية
 تبرعية لتسليع سلسلة نقدية بمحاذة لتنظيم عملتها وتبعد عنها بالمنية
 لمصرها البعض، إلى ذلك ومن عام ١٩٣٩ اعتبر لهذا التفاوض عائقاً أمام التوسيع
 في التجارة العالمية.

ك) في فترة سابقة للحرب العالمية تم تحديد المدحول متغيراً غير مسبوقة
 بحسب مظاهر وعائني:

- تحويل المانيا تعويضاً عن بعدها لسيطرة ما أهدته المدحول من دمار

- تم تقييد حرية التجارة العالمية ليقيود غير مسبوقة

- تعميرت جميع الدول قائدة المدحول

- تتطلب أحوال المدحول تقلباً شديداً واضطربت التجارة الدولية وأفضلت حوازيين

حصة البطالة الظاهرة، وظهرت نظرية الرقاصاديين البريطانيين (جون مايكل ركين)

التي أوضحت أهمية التدخل الحكومي والمعنى في الرفاهية العام، والتي على اثرها

في القطاع العام في أوروبا وتملك الدولة بعض الصناعات كالسيارة وترانزيت

ال MERCHANTABILITYS في قطاع الصناعة، وظهرت التكتبات التي أصبحت سائدة على

اللبناني من المنشآت وتفصيل بحسب الأسماء وحجم النشاط وتقسيم الأسرة إلى

غير ذلك من المنشآت الصناعية.

ج) أعيت المعمريات التي فرضها مؤتمر لندن في عام ١٩١٩ على ألمانيا

لصالح فرنسا وبطبيعة الرقاصاديين من الموفاء بها في مواعيدها وبيان لهذا

العجز زراعة لجهة القواعد الفنية والبيئية لإقليم الروهينياني الجنوبي

بالضم والصناعات في ١٩٢٣/٤/١١، وأعقب ذلك انتقام المارشالان

حيث أدخل عليهم ألمانيا من العقوبات بالعقوبات المفروضة عليهم تلوين لجنة استشارية

برئاسة الجنرال الكالغورلي (دوزن) وعاصفة هبّا من أمريكا وفرنسا وإيطاليا وبطبيعة

واجلتها، لتقدّم المعمريات التي علىهم في رقاصاديين اللذان الموفاء بها و مصدر

وخطأ المعمريات وتصنيعها كذلت المدينة وعده من المنشآت في ألمانيا صناعات

للعمارة بهذه المعمريات، وقدّرت المفروضية الضخمة التي قدّمتها أمريكا للذان

الدولتين في رفع هذه المعمريات

خ) كان للعمريات البارزة التي فرضها المطلفاء على ألمانيا بعد كثيف في اجتماع

النصف الذي يقع لذانياً وكل دول حربها وربما في أعقاب الحرب العالمية الأولى

والذى بلغ مداه في عام ١٩٢٣ ويرتكب عليهما في قرق المارشالان كل قيمة تقريباً

وفرضها الناس مع التعامل به، مما اضطر الحكومة الذانية إلى تحويل المارشالان لقيمة

المفروضة وأصرّ على مطالع جزير في نوفمبر ١٩٢٣ (رسالة مارشال) فيه تأكيد

سلوون مطالع قدّم، ولم تبدأ آثار التضخم في النزال من الرقاصاديين

قبل منتصف عام ١٩٢٦

د) لم يقتصر التضخم الذي أعمى الحرب العالمية الأولى على صناعات الرقاصاديين

فقط بل امتد إلى بعده أفراد منها: المانيا والمجير، وإلى روسيا، حيث أدى

في المانيا إلى فرضه بيرون (الكونون) في نهاية أكتوبر ١٩٢٢ إلى ما يعادل ترعة

وثمانين ألف كرون في مقابل المارشال الذاري بعدها طنن في قيمه الرسمية خمسة

كرتونات لكل دولار واحد، مما اضطر المانيا إلى طلب المساعدة من دول المطلفاء

ومن عصبة الأمم التي استطاعت لاعدها اضعاف مسؤوليتها المالية لقيادة عصبة

الأمم وقد استمرت هذه الرقابة حتى عام ١٩٢٦ إلى أن تم للفناسونة من إسرا

عصبة الأمم قرضاً على العبرى في عام ١٩٥٤ بشرط وضيق ماليها تحت رقابة دولية
إلى أن تمت إعادة الستقرار في الأوضاع المالية وتوازن الميزانية عام ١٩٥٦.
أما في فقرة بـالتضخم المتتابع فيما قبل قيام الثورة لم يوضع عام ١٩١٧، فقد تم تبعيـاً (لبنـان) بـأبيـس عـامـلـاتـ الـتـابـعـاتـ فيـ كـبـيـهـ، إـذـ أـنـهـ اـزـادـ تـفـاقـمـاـ
أـثـاءـ الـحـربـ الـذـاهـلـةـ الـتـاـسـمـيـةـ تـرـاثـةـ ثـرـاثـةـ مـنـوـاتـ بـعـدـ الثـورـةـ، وـذـلـكـ بـبـيـبـيـهـ
الـتوـسـعـ فـعـلـيـاتـ الـصـدـاـلـفـتـجـهـ الـجـبـرـيـلـتـقـطـيـةـ تـفـاقـمـاتـ الـحـربـ الـذـاهـلـةـ، وـأـخـفـاصـهـ
الـتـابـعـاتـ نـشـيـعـةـ لـعـلـيـاتـ الـصـدـاـلـفـتـجـهـ الـجـبـرـيـلـتـقـطـيـةـ تـفـاقـمـاتـ الـحـربـ الـذـاهـلـةـ، وـعـدـاـ تـوـافـرـ الـموـادـ
الـذـاهـلـةـ، وـمـاـ صـاحـبـ سـرـطـانـ الـتـابـعـاتـ الـجـبـرـيـلـتـقـطـيـةـ تـفـاقـمـاتـ الـحـربـ الـذـاهـلـةـ، وـعـدـاـ تـوـافـرـ الـموـادـ
وـقدـ أـنـغـمـ الـتـضـخمـ الـجـابـعـ الـرـئـيـسـ الـرـوـىـ (لـبـنـانـ)ـ فـيـ عـامـ ١٩٥١ـ عـلـىـ اـسـيـاعـ سـيـاسـةـ
اـقـصـادـيـةـ يـهـيـةـ تـقـوـمـ عـلـىـ:

- الـرـجـعـ عـنـ الـتـأـيـمـ فـيـ قـطـائـاتـ وـمـجاـلـاتـ اـقـصـادـيـةـ عـدـيدـةـ.
- اـعـادـةـ الـجـارـةـ إـلـىـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ
- الـسـاعـ لـنـفـرـادـ بـأـقـامـةـ وـتـحـلـهـ الـتـرـددـ الـصـغـيرـةـ
- الـسـاعـ لـلـفـرـصـيـهـ بـيـعـ حـاـصـلـيـمـ فـيـ الـسـعـهـ الـحـرـةـ وـوـقـعـ اـسـتـيـرـهـ لـبـولـهـ عـلـيـهـ.
- ضـفـطـ الـنـفـافـهـ الـعـامـ لـلـدـوـلـةـ

وـقـعـ الـتـعـاـلـ بـالـرـوـيلـ الـقـيـمـ وـاـصـلـلـ رـوـيلـ جـدـيدـ مـحـلـهـ فـيـ عـامـ ١٩٥٤ـ
وـقـدـ اـعـدـتـ لـعـنـهـ الـطـاـقةـ الـجـبـرـيـةـ عـلـىـ عـوـدةـ الـسـتـقـارـ إـلـىـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ
ذـ)ـ فـيـ خـرـيفـ عـامـ ١٩٥٩ـ بـرـأـ أـعـنـفـ وـأـطـوـلـ مـاـ اـصـدـهـ الـعـالـمـ فـيـ الـتـابـعـ الـحـدـيثـ سـنـ
كـادـ ضـرـبـ الـعـالـمـ أـعـمـ، يـعـودـ فـيـ جـنـوـبـ أـسـاطـيـهـ إـلـىـ الـحـربـ الـعـالـيـةـ الـأـرـدـنـيـهـ الـتـيـ
دـرـسـتـ الـطـاـقةـ الـتـابـعـهـ لـدـوـلـ الـحـمـرـ وـالـمـلـفـاءـ، وـأـدـرـتـ إـلـىـ اـنـتـصـارـ الـبـطـالـهـ وـإـلـىـ
تـفـيـيـاتـ الـصـيـطـيـةـ فـيـ بـنـيـةـ الـقـصـادـ الـعـالـمـيـ وـفـيـ نـظـاـمـ الـنـقـدـ الـعـالـمـيـ، وـحـلـتـ عـلـيـهـ
أـبـاـأـدـتـ إـلـىـ جـدـيـدـ لـعـنـ الـتـادـ كـنـ منـ أـصـهـاـ:

- ١ـ اـخـفـاصـهـ جـمـ الـصـادـاتـ الـبـرـيطـانـيـةـ نـظـرـ الـتـرـفـاعـ سـعـهـ وـعـلـةـ الـطـبـ الـعـالـمـيـ عـلـيـهـ
ـسـمـاـرـتـ الـتـيـادـةـ الـعـبـرـيـهـ فـيـ زـانـ الدـفـوـيـ الـبـرـيطـانـيـ
- ٢ـ وـقـعـ الـضـرـبـ الـعـامـ فـيـ اـجـلـتـاـ فـيـ مـاـيـعـ ١٩٥٧ـ وـرـبـيـهـ فـيـ رـكـودـ صـنـاعـةـ الـفـنـ
- ـ دـرـيـةـ الـبـطـالـهـ بـيـهـ عـمـالـ الـسـاعـ
- ـ الـتـرـفـاعـ الـمـاـئـيـ للـقـيـمـ الـقـيـاسـيـنـ لـعـارـفـ أـمـرـيـكـاـ، وـهـافـتـ الـدـرـفـيـمـ عـلـىـ الـصـيـادـةـ
- ـ فـيـ الـبـورـصـةـ لـتـفـادـهـ مـنـ فـرـقـهـ أـسـماـ الـبـيـسـ عـنـ الـرـاءـ، حـسـيـهـ اـرـفـرـ الـقـيمـ
- ـ الـقـيـاسـيـنـ لـعـارـفـ ١٩٥٩ـ بـيـمـ ١١٦ـ٪ـ عـنـ مـوـسـطـ الـنـسـمـاـنـةـ ١٩٥٦ـ
- ـ اـنـتـيـاـ الـسـعـاـدـ فـيـ الـبـورـصـةـ الـذـيـرـيـكـيـةـ فـيـ اـكـتوـبـرـ ١٩٥٩ـ وـصـدـوتـ الـكـارـدـ الـذـيـرـيـ

* ١٩٥٩ - ١٩٣٣ / تأثير آل الداعم العالمي *

- ١- انخفاض الطلب النسبي والعالمي على سلع ومواد الرسائج بما أدى إلى وصول فائض كبير منها وتدنى أسعارها واصطدام الدول المنتجة لها بخسائر مالية كبيرة.
- ٢- ظهور محرك بحري في سوانزية بفروعها غالبية دول العالم وانخفاضها سعياً عن الماء.
- ٣- مطالبة العلويات المحترفة بالدول الدينية لبابتساد الديون على دينولرية.
- ٤- انكماشة مرحلة التجارة العالمية بما فيها الاستثمارات الأمريكية السابقة للقرن.
- ٥- اضطراللائي من الدول بسبابها حماية لتنقيب وارداتها وصادراتها.
- ٦- انخفاض التأمين الصناعي في العوائد المتقدمة وألما ينال إلى المرض تضريراً.
- ٧- تدهور مذهب الحرب الاقتصادية وزراعة تدخل المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية.

(ب) التضخم الاقتصادي في إطار الحرب العالمية الثانية:

في عام ١٩٤٥ اندلعت الحرب العالمية الثانية، وقد ظهرت حرباً صارمة فتلت بأقتصاديات الكثيرة من الدول، حيث قادها الدول والذئب والقتل الناجع عنها عددة دول مجاورة بالعالم من جراء الحرب العالمية الأولى.

الآن الدول النسبيّة قد وعى بدوره في الحرب العالمية الأولى وما أحدثه من تضخم جائع ومن دمار - تزيد على قطعات الحرب العالمية - وقد جعلت مطابعه العمي في: ١- المقاومة الشاملة في الرسائج وفي المدخل العمومي، واستمراره ومن المهم أن معظم دول إفريقيا ٢- حيث المطالبات الاقتصادية سابقة المراجعة والتسارع، والتي لدنت من قبل الاقتصاديات النسبيّة في فترة ما بين الحربين.

٣- تنامي دور المؤسسات في رأس المال ودفع الملاط الاقتصادي على جانبيه للناد وتحجيمها للبطالة، والتوسيع في النصف العاشر من القرن العشرين حتى ظهرت بوارد الناد، ٤- وضيق المخطط الاقتصادي المحترف والحادي عشر على تضليله تحصيناً، ٥- إزالة الصيد البحري التي فرضتها الدول النسبيّة خارج فترة ما بين الحربين ١٩٣٩ - ١٩٤٥ على صعيد التجارة الدولية، والتي أدت إلى تقليل جميعها وتهجيم المقدرة التافهة للصناعات النسبيّة، وتنمية القوى التافهة للصناعات النسبيّة والبيانية، وظهور محرك بحري في سوانزية من دول العالم التي تتبعها وكيانات مؤسسة السلع الواردية وطريقة رؤية الماء عنها والقيود المادية التي تتبعها وكيانات من السلع الزراعية لتنمية إنتاج المركبة المركبة والمتقدمة التي تتبعها وكيانات من الصناعات التي ظهرت على جانبيه والتقى في التخلف وهي

* الضمم العالمي الثاني من المركب الروبي والدولارنية:

ن الرابع والستين من شهر فبراير عام ٢٠٢٢ ببة المركب الروبي والدولارنية، وبعيداً عن أسباب هذه المركب وعن لغز شروق أو غروب شمس، فإنها تقع لأن يتحقق لها أن تتضمن نصوصاً تدل على الدلائل تطافئ عناصر القوة بين طرفين، إلأن العوليات المركبة وعماد المركبة الدولارية قد جعلوها إلى قرب بالوكالة وسعيها ضي لها إلى تراجع وسائلها لذاتها بهنية شاملة وتدبر البنية الراسية لاقتصاد المركب، صنان البقاء عالم المطب الموحد ولتحيلولة درء نشوء عالم متعدد الأقطاب.

وقد تجلت سبع نصوص من ضروراته سابقة من هرم المعموبات الاقتصادية التي فرضت على المفهود والمؤسسات الاقتصادية الروبية، ومن ضروراته فتح المراكز التجارية والذكورية والذكورية لتزويد أوكرانيا بالمال وبالمعنى ولتمثيلها من الصعود والمقاومة ومن الجلوس على طاولة المفاوضات من مركز القوة.

* استدارات في المعموبات الاقتصادية:

لقد أسرفت العوليات المركبة وخلفها العوليون في استهداف الكلين من الدول ومنها وسيط جزئيات من المعموبات الاقتصادية التي تشمل رجال الأعمال والسلطات وتدفعها إلى تحويلها إلى الدولة المترددة، ومصادرة أرصادها المالية أو على التقليل بمحنة ما ومن الرسبيار والمتصدي من وإلى الدولة المترددة إلى غير ذلك من المعموبات الاقتصادية التي تستهدف كل عزلة الدولة المترددة وتدبر اقتصادها. تلك المعموبات الاقتصادية التي لم تفلج إلا بمع عدد كثور من الدول، ولم تتحقق غالباً باسم دولة أفراد كثيرة.

فالى يحيط أن المعموبات الاقتصادية التي فرضت على روسييا بلغت حدّاً صعباً حيث تحملت جميع عناصر القوة في الاقتصاد الروسي، إلى أن روسييا قد عاولتها بياتة علية أصدرت استدارات علية اليمين توقعات الدول التي فرضتها وقد تجلت الرد الروسي على هذه المعموبات في الكلين من المعموبات الصادرة من أقصاها:

١- ضلعة نظاماً (مير) كبديل عن نظاماً ماسن كارد، وفيما

٢- استحداث نظاماً SWIFT لتحويل الميزول كبيب عن نظام

٣- التعامل المالكي الدولي بالموبيل الروسي كبيب عن التعامل بالدولار - اليورو - والريال

٤- تخفيفه ومنع تصادراته الروبية من المغاز الطبيعي والمنفط إلى العمل المعادلة

٥- حجب الصادرات الروبية والدولارنية من الزمرة والمحبوب الفنزائية والزيوت

عن النفاذ إلى المسؤولية العالمية

بل في أسوأه العامل بأجمعه، وقد طالت أسوأه الدول النامية والذين نموا ذاتهم للاقتصاد
المرنة، والتي لـنافذة لها في هذه الحرب ولم يجدوا، أكثر رفضاً من هذه الصناعات العالمية
الجائع، وقد يجيئ هذا الضرب:

- تفاصيل غير مواتية للمعوقات، حيث تقويم واردات هذه الدول من الفتاوى المواد
الدولية والعلم المسمى كثيرة أصنافها صادراتها.
- اضطرار هذه الدول إلى تحفيظها قيمة المصيبة لغيرها، في محاولة منها لدفع ثمن

الضمير المستورد والمستورد

- رفع أسعار الغازية المصيرية على الدجاج والدجاج الصافي لتلبية المخواط للقتصادى
وتعزيز الستقرار المالى والقائم فى عرضه المتقد بمحاباته مع العرض على الاقتصاد
المتاجرة ولديه المتغيل الكفء للموارد الاقتصادية واستقرار مسوائى الدعم.
- تقليل المعرفة المتقد لمستحضرات فائضها السبولة من السوق المحلى
- خروج رؤوس الرأس المال الأجنبية الافتقرة داخل هذه الدول والبقاء
التنفقات المفترضة الربحية إلى أسوأها المالية والمستمرة.

* مطابقة استردادات سبع لعقود الرقتصادية على الرقتصادات الزراعية الزراعية:

- (١) وصولاً على الفداء والطاقة إلى مسوائى قياسية وموئلية، وارتفاع التكلفة
المعيشية ببطء غير طبيعي
- (٢) التسريع المترافق بدخل دخل اقتصادات الدول الصناعية الأخرى في نفعه الرائد للقتصادى
والتابع عن معاهد متالية من المضمون، الذى سمعت البنوك المركزية فى محاولة لإنقاذ
عليه بضررًا شاملاً - الخائفة، بما زرته إلى اتجاهات الكثير من المستويات من الاقتصاد
ضيق عدم القدرة على تزويد المعرفة والقوى العالمية فى ظل ظروف اقتصاد في مسوئل
وتحالى الذى تربى عليه بالشدة نقص فى المسوائى، وارتفاع فى أعداد
المتعطلين عن العمل وانكماس فى الانتاج القومى.

- (٣) تقطيع أراضى سهل التوريد العالمية، نتيجة لتوسيع العروق، وآلات الاقتصاد الدولية
وساهمت فى ذلك فى اتساع المبيعات التي تتولى اتساع أجزاءها أكثر من دولة،
وعلى الأفضل منها صناعة السيارات، والركائىة الدليلة ونية التي تتضمن الكثير من
الصناعات، وتحتل أتساعها بعض الدول، وتسويتها ملحوظة من دول أخرى ويتم تصديرها
إلى دول ثالثة، وقد يعود انتقطاع سهل التوريد إلى توقيف الكثير من الصناعات
(٤) وضع الائمة الرابيون أمام خطارات صعبة فى مواجهة قطع امدادات الغاز لهم
وامدادات معيشة المواطنون فى ظل توريد البودرة، وارتفاع تكليف المصيبة،
وامدادات تزاييد التوريدات الوجهات إزاء تكلفة الحرب التي استقرت مقدرات لمواطنيه

في النقاشه السياسيه الداخليه والخارجيه، حيث تلقى المعارضة من قبله المدعى على المجموعات وتحمّلها مسؤولية ارتكاب ارتكابها، وحيث تهدى النقاش بالعاليه بالتصعيد بدافعه من حقوقها في الرضا، وصفة المول فيما يقدّم:

حيث تداعيات المعموريات الرقتصاديه الرئيسيه على اسرتيها وأوروبا تزيد من خاطرها على العالم القديم للمجموعات، وجدوى الرفض ابانت المدنية والبقاء المستقر (ج) وقد لخص المبني الرقتصادي العالمي الدكتور محمد العريان في كتابه "آفاق المؤتمرات" المنعقد في مصر في ٢٠٠٣، لخص آنا - التداعيات الرئيسيه للرقميه الرقتصاديه بقوله: إن العالم يعيشه واقعاً اقتصادياً مولها، ويصانع أمواجاً اقتصاديّة عالمية، ويفرضه على الجميع حتى يحظى بالتأثير الرئيسي على وصايتها، والنظام العالمي، وأضاف:

لقد ولدت تلك التداعيات من عدم الدول المتقدمة واقتصاديات مجموعة السبع على وجه المخصوص، وأنه طبعاً عدم الاستقرار في الدول المتقدمة، تفاصيله تكمن في الرقتصاد العالمي، مما يجعل الرسائل تتعينا بالنسبة للدول الرفيعة.

وقد صد الدكتور العريان ستة ظواهر اقتصاديّة صدرت بالفعل في اقتصادات مجموعة السبع في التوالي الأخيّرة، توضح عدم الاستقرار الكامن وعده المخصوص الذي يغدو وصف: ١- انتفا - وصفه في العملة ٢- زيادة غير منضبطة في العائدات، ٣- تراجع على من صنوفها النقد الدولي ٤- تحذيرات وظاراتي المخصوص ٥- تضررت طائفة من البنوك المركزية ٦- ظهرت مملوكة متعددة معاملة انتها باستقالة رؤساء وزراء.

كما صد الدكتور العريان ثمانية أسباب على الصلة بعد اليقيني التي تكشف الرقتصاد العالمي العاصمه وتفاصيل عدم الاستقرار وصف:

- عدم العدالة على المجموعات حيث انتقل الرقتصاد العالمي من اقتصاد يفتقر إلى معايير كافية من الطلب، إلى اقتصاد يفتقر إلى معايير ط فيه من المخصوص، ولذا يواجه المجموعات الرقتصاديّة تأثيرات معاكلة جديدة

- الصخمي المرتفع والأسعار الذي تحول من أوجه نسبية لصورة الطاقة والغازات الناجم عن الأزمة الروسية الروكانيه التي أدى أوسع نطاقاً، يجبر البنوك المركزية على معايير صعبة للغاية، فعلى إما أن توافقه الصخمي بصيغة رحاحط بـ ٣% الرقتصاد والباقي في عدم الاستقرار العالمي، وإما أن تخزن اجراءات ضاغطة تجاه الصخمي ومحاط بالمخاطر كمود رفيع.

للمزيد في ظل ذلك المزيج من المخاطر والصخمي المرتفع اضطررت، وفي مقدمة البيئة

الضمير المترد للبلدان النامية، والذريعن الصنف على عمرها، والذريعن اضطر
على امتداد طبقاتاً (النقدية)

وألغى التكتور العريان إلى أن السبب الثالث يتعلمه بعد قدرة الرسامة المالية على التكيف مع الواقع المتغير للاقتصاد العالمي، حيثما كانت هذه الرسامة لفترة طويلة فـ ظل معدلاته ثابتة مخضضة للاقتصاد، صغرى في الولايات المتحدة، وسلبية في أوروبا فـ ظل ضعف تحالف للدول من قبل البنوك المركزية، ومن ثم فقد تحمل النظام المالى الكبير من الديون والذى يزيد من الديونيات، لـ أنه افترضه أن دعنه لفرض ضائع لفترة طويلة، غير أن الضمير قد غير كل حسابه وأصبح من المسئولة على النظام المالى أن يتكيّف مع هذا الواقع المتغير، ومع رفع سعر الفائدة الذى يعادل العائد من قبل الرسميات الضيد إلى متعددة عصور

(٢) ومن مظاهر استدارات سرعان المقوبات الاقتصادية على الاقتصادات الأمريكية وأوروبا كذلك اضطرار غالبية دول العالم إلى انفاقه مثائى المطارات من الدولارات على أغراضه الحماية الرسمية لتوسيع ومحووى الدخل، فقد خفضت كل من ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والسويد وباقي دول أمريكا الشمالية من بينها المعاشرة لحماية نفسها بمواطنها ولغاية ارتفاع فاتورة الغذاء والتوفير والتوصيم بريطانيا المساعدة عن ارتفاع أسعار الطاقة المزمعة لتنافل المصانع، بل إن بعض الدول الأوروبية خفضت عائدات المطارات من الدولارات لدعم أسعار الغذاء والطاقة فـ يجبر صعودها في دول أوروبية أقل رضاً منها.

ومن مصدر وحسب ما أوردته جريدة الأهرام في ١٠/٢٩/٢٠٢٢، وفي ظل أزمة عالمية لوشين لها قدّمت الحكومة عدة قرارات اقتصادية لتقديم أزمة ارتفاع الأسعار وسانحة القطاع الرسمية التي تدى بالرعاية، تصل تطبيقها إلى مثائى المطارات من الجهات وتنوّع على عدد من وسائل ومحفظات.

ويجب تصريحات المسؤولية في المكرونة المصرية فإن من أبرز بعثود دعوه لحماية ماليٍ:

- ١- دعم المدين والديباد على أسعاره للمتمثل تابعة على الرغم من ارتفاع أسعار الغاز في الرسامة العالمية وذلك حيثما يتقيّد به دعوه الرغبة وأهدافه بعون مليون مواطن
- ٢- دعم السائح المصري على بطاقة التمويه والتي يتقيّد منها قرابة ١٠٠ مليون مواطن
- ٣- سعى عروضه لضمانة لواجهة غير المعينة، وصرف بقية مالية مقطوعة بقدار حماية عمالية بمنتهى شهرية من أول نصف شهر ٢٠٢٢ لطاقة المستويات المرطبة بطبع العاملية بعضها المبازل الرأسى للعملة والهيئات العامة الرقاصادية والصناديق والكيانات الخاصة وبقيم العاملية في بريطانيا القطاع الساكس وقطاع الرأسمال السادس، كما

بالشكل المعمور على قادر على تحمل تطفل العالة الازمة بـ

ـ زيادة عدد الفاء الضريبي التفويت على الدخل الى ترتيبه الفقير سويا بذلك من اسرة وتربيها الفقير

ـ من كل اسرة مقيمة على البطاقات التموينية لعام فيتها به ما يعاد الى ترتيبه الفقير سويا صفتها نهاية يونيو ٢٠٢٣

ـ عدد شهادة اعتماد المعاش لمدة ستة أشهر متتالية ٢٠٢٣/٦/٣ وذلك بما يليه هذه الشهادة لصالح المجتمع ، فإن الحكومة المصرية كانت قد قدمت عدة خدمات سابقة كان من أهمها بودخنا:

ـ زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة لتشمل ضمن مليون أسرة جديدة

ـ تقديم مساعدات استثنائية لـ١٠٠٠ من مستورة ترتيب ملايين مواطنين من الأسر الأولى اجتماعية وأصحاب المعاشات.

وتحدث هذه الأسرة الاجتماعية جميعها الى استقرار جيد في مصر والحكومة المصرية في احتواء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي تسببت فيها آثار الحرب الروسية الأوكرانية بسبعينات جائحة كورونا وكذلك بما في ذلك تحضير أعباء المرض المقدور على المواطن كارتفاع في مستوى الفقر وفقدان الرزق والمسؤوليات بارتفاع براج

الآن تأتي على حياة الناس .

وحيثما يجري في الواقع التنموي المحلي الذي تتفق معه وزارة التنمية المحلية لذمة لمدينة دمنهور من العديد من محافظات مصر لتغفيه فرص عمل لهم من خلال إنشاءاته في مجال التنمية الفلاحية وتطوير المنشآت وتنمية المطاطع والقلدر الصناعية باستثمارات تبلغ عشرات الملايين من الجنيهات ، وذلك تحقيقاً لهدف التنمية المستدامة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان رفاهية المواطن الرائد اجتماعياً .

وبالرضاة الى ما تقدمه فإن الحكومة المصرية قد حضرت مئات الملايين من الجنيهات لتنفيذ المبادرات الرئاسية لتنمية جميع قرى المحافظات ، فيما يجري في الواقع جيادة لرئيسي تطوير قطاعات الصحة والتعليم والطرق وتمكيل الفانطاز الطبيعى للمناطق والقرى بجودة المياه ومستوى المعاشرة العامة ، وتطبيع نظافة التأمين الصحي ليتمكن الذي يهدف بذلة التأمين الصحي على مستوى الجيزة في تدريجياً وتحصي كل مصر بالرعاية والتسلية ونقل أعباء العزوج من الأسر الصالحة من المواطنين الى الدولة .

وعلينا في ذات الدولة المصري توافق على مبادرة إنشاء المنفعة العامة لذمة وزيارة لفترة لتجربة التنمية من حيث المعاشرة والرفاهية وتحصي مظلة الأمانة العامة .

* الفصل الثالث

المفهوم المطروحة لطبع جماع التضخم بين الواقع والتضخّمات.

أشرنا فيما سمعه إلى أن النظائر الاقتصادية العالمية الأفضل يعيشون وضمن مأذون يومهم أحصياعاً ترسم بالتصوّر المطلق المترافق، أضفت معه العالم في موافقة تجاه تأثيرية تتداخل فيها الرؤى القديمة المزمنة الياقونية والاقتصادية والتأثيرية والتي كانت دوافع الدور تقاد إلى نتائج لغابية كان ذلك منه في أفريقيا ما سياد أميريكا الهربيّة، مع الزمان الجديدة المهددة للجهود البشريّة منه مقدمةً لـالبرازيل البيفي والتصوّر المعاكس والتأثيرية والتأثيرية والسلع النزوى والمتعدّد غير الشفاف والبيار والرؤى الليمادية والبيولعربية والدستaurية الفدرالية، تأثير يُؤدي صفاً إلى تزايد اصحاب الرأي وقع في عالمية ثالثة أُحرقتها بالدنسانية والحياة البرية.

ويُركِّز وقع هذه الضرائب ما تأصيده على الصامة الدوليّة من المصانع بهم الصناعات التي تهدم وتطهّر ما تراكمت عليه الموارد المعلولة لغير حفاظ من الدول، بحسبها على تراكم البيارات الحبيبات وصيانتها على الفضاء

إنه تداخل الرؤى المزمنة وتقاطعها مع الرؤى الجديدة يقود العالم إلى خطىٰ سُكّب قد يُحيط لعقود قادمة، وبصفة خاصة في ظل الصداع التاسع بين التحالف الذي يليه التمرد الميايان، وبين التحالف المبتدىء الصيف الريسي الذي إن اللوبي الشمالي، الذي يسعى إلى القضاء على عالم العطّاب الوضعي بناءً على جهوده سعد لتفطّيٰ ولابدال في أن التحالفين مما يُتنازعان على تربّع تراكمات العالم العالمي وموارده حتى مظلة العولمة، ويجمعهما تفندته تمايز صناعي وامر صناعي عالمي وتحتها مهامٌ جديدة (التنمية والغذاء بوك والتنمية بوك وغريضاً) تعزّز النظائر العالمي الأشعّة لزمنة التحالفين.

لقد استطاع التحالفان معاً أن يعمّق العقوبة الشريرة الماضية امتهان أسلحة المال المعرف التقني والصناعي والذكي والمالي، ولصيادي صدوقات العالم الثالث وفقاً للمواطن الأصطباري تختتمها الرينة على العالم، وكشفت المركبة الرسمية الرئازية عن أسباب وأبعاد هذه الرينة، والتي حملة تأثيرها في:

(١) إيجاباً - الدول الثانية على استقرار جانبي كبير من وارداتها فيما يُعرف بمنظومات الاستقرار الرقائقية الشاملة لجعل جهودها الرقائقية الرئازية والصناعي والبياري والبياري والجزء والمالي

(٢) تأثير الصناعات الدينية والذكاء الاصطناعي والطاقة والرينة والطبيعة بheim مواطن البلد الواحد لتفاديها من الدافع، وبين الدول المبجاورة

(٤) استغلال القوة العسكرية المفرطة، والعموبيات الرقتصادية الصانطة لتعزيز التضييق
في الدول المارقة عن التردد

(٥) اضطراف واسقاط العبرة الوطنية للدول النامية وحسب المسؤولية السابقة من
الاقتصاديات بقيادة عجز مواردها من النقد الأجنبي، وزرارة عجز مواردها التجارية
وتصعيد حالة التضخم الداخلي والمسؤول في أحوالها

(٦) تحويل الشائع الفقيه والمتوسطة من التموييل تطفة اتفاقاً صنعتها الموظفة
حتى يتم تأطيل مدتها واصطراكهم إلى الرهن على الائتمان والنزوح إلى التورّط في الفتن
الداخلية، ويجعل لهنّيات الاقتصاديات جهوناً اجتماعية خطيرة، وذلك حيث يأتى
استغلال أرصدة العبرة التجارية مرصوداً على صراع اجتماعية معينة، في حين
تزايد الضغوط العالية على العطاءات المريضة من المواطنين، وطالما ارتفع سعر
الماء أو الماء أو الدواء لغيره يعود به حادث في هذه العبرة ويتحقق به من
يتحمل ثباته لهذا الارتفاع في صورة ارتفاع الموارد من السلع الأساسية ومواد
الانتاج الضوروية.

ولذا كانت الرقتصاد العالمي في وقتها الماضي يومياً يَحْمِلُ طباعَ اعتماده ما
أصابه من تضخم جائع في مرحلة ما بعد كورونا والطلب الروبيفي الركود العالمي وارتفاع أسعار
السلع والتآكل وتعثر سوق الكناد العالمية، فإن الرقتصاديات الدول النامية
قد باتت تعاني من كود واضح بحسب المسؤولية السابقة من أحوالها وارتفاع
أسعار المواد الخام واحتياطها من المواد الدولية المركبة لتنفيذ مصانعها
وامتطاها فيما يخصها بما يزيد كثيرون من سوء تجاهل التجاذبية الاجتماعية على جانبها
والستفمية. وكل هذه أوضاع تَسويّب مناقشة المحلول المطروحة لبعض جماع التضخم
في الرقتصاديات هذه الدول أخذنا في الاعتبار ما يلى:

١) أن التضخم العالمي المسؤول وقد أضفى مشكلة دولية معقدة، لا ينفع في علاجه أية
حلول مسودة، حيث لم يجدوا أن تكون هذه الحلول ذاتية داخلية من واقع الظروف
الرقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تأثر في كل دولة، فإن ما يواجه من المحلول
لدولة لربطة لغيرها، نظر الرهن في في إيمان البلايث والدفعتين ذات المعاقة
لطرف الدولة، وتطبيق ذلك:

فإنه إذا كان رفع أسعار الفائدة على الربحية والرقمية أسلوب انتشار لبعض
الضيوف إلى التمريل للربحية المضخم، فإن هذا الصلة قد ينبع بالضرورة
الرخصية في الرقتصاد المصري، فإن الرقتصاد التمريلي اقتصاد سُلطان لعطائه
سوائل الماء، متقدمة صناعياً قادر على انتاج ما يزيد سطح المثلث، فهو فا-

٢) استقالة عودة الرسما - إلى المسئول الذي كانت عليه قبل وقوع الرقصاد العالمي
في مأموره التضخم، ولذلك فإنه من غير الجدرى الجئي في التباين المزدوج للقضاء
على التضخم، والزوفور من ذلك البيئي في تباين المدن وطبع عمامته.
* التباين/ المحلول المطرودة لطبع جماع التضخم في إطار تصوّرات انتظامية المالية والنقدية:
انتظام المحلول المطرودة لطبع جماع التضخم يتأثر بـ: السياسة المالية والسياسة النقدية
وقبل أن يجيء وسائل طعن التباين في طبع جماع التضخم يدرك لذلك بمعرفتها:
* ضرورة السياسة المالية: نص: اصطلاح على ظهر على صفة الظل الرقصادي بعد
أزمة اللذاد العالمي التي في ١٩٣٧-١٩٣٨ أكتوبر عن: مجموعة الدرجات والتباين
والذاديات والبلديات التي تحظى لها الدولة وتنفذها من محمد لتحقيق المستقرار الاقتصادي
وطبع جماع التضخم وذلك باختصار صادر عنها الرئاسية (الضرائب والرسوم والضرائب العامة)
حيث اجتاز النقادية (النفقات العامة إلى استهلاك والمبيعات والخواص) وتلقيها
كثيراً (طبع النفقات والدرجات) ونفعياً (النفع وعدها للنفقات وصادر عنه الرئاسية)
وذلك بهدف إصدار آثار اقتصادية مرضية، وبمعنى آخر هي مرضية، على طفة
جهة نسب ومتغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بغية تحقيق أهداف معينة
من أقصاه:

- ١- المزوصه بالرقصاد المزوص درفع عجلة التنمية
 - ٢- تحقيقه المستقر في سبوع الرقصاد المزوص ومجبيه التصالبات الرقصادية.
 - ٣- تحقيقه العدالة الاجتماعية وحماية الطبقات المذلة فقرا
 - ٤- المدى من التفاوت بين الطبقات في توزيع الدخل والثروات
 - ٥- انتقاد عجم الطلب الطوى على السبع والذئمات تحقيقها للمتوانين بينهم وبين العمدة الكاظم
 - ٦- انتقاد المسؤولية الزائدة في المزوصه النقدى الطوى.
 - ٧- نتائج الستهارات في المجالس التي يزيد طلب على منتجها.
 - ٨- تعيين الرفقاء العاد التسييري، وتحديد أولوياته على سبيل المطرد.
 - ٩- تحقيقه بـ الميزاد المالي في طفة أوجهه المتداولة الرقصادي للدولة.
 - ١٠- الـ ١٢٣م بحسب توازن الميزانية العامة للمؤولة
- * السياسة المالية بعد (كيفية):

انتقاد الرقصادي العالمي المزوص (كيفية) بـ الميزاد المالي وتوافر الميزانية
العامة وطلب بضرورته تدخل الدولة من عدم توازن النشاط الرقصادي، وأطمع
للدولة المزوصة في سبب سياساتها المالية وفتلها تغيراً سالب تحويل الميزانية لغاية
بالعجز أو بالفائض وفقاً لمطالبات النشاط الرقصادي مع عدم توازن الميزانية

كل مكونات الطلب الطبي الفعال لرفع سعرها إلى أعلى مما يجبر على الدولة رفع قيمة المفرد على الطلب، لضبط الأسعار، والحد من المحتوى، وتحقيق المرضي، ومن الممكن أن تزيد المعرفة من السعر في الأسعار.

أما عند ما تطهير بود المرضي فإن على الدولة أن تراجع باستخراج الأدواء المالية بما يؤدى إلى خفضه سعى الطلب بزيادة معدل الرفيع الضريبي من دخوله وذلك لتجاهد المكونات المكونة (المكونة العامة وأذون الميزانية) لرخصان السوالة الزائدة والدين كثرة التضليل المتداولة والتآثير في رسوم تداولها ورفع معدل الضم من قبل البيك المركب، وتحقيقه تقدماً في المرضي، ورفع معدل الرخصاطي للجيابي الذي تلتزم به البنوك التجارية، وذلك للدين قد يرها على ضلوعه تقويد الورائع والتوسيع في الدائن، كما يجبر على الدولة كذلك الدين قرصنه البيك المركب لخزانة العامة (الرسام المقدم الجيد الذي لا يقابل شرارة شاملة في الواقع القويم من السعر والخدمات) ولكن العمل على تحقيقه قيمة عملتها الوطنية بهدف تشجيع الصادرات والدين الواردات.

* تقييم أدوات السياسة المالية للغير ومتابعيه:

لقد وقفت أدوات السياسة المالية التي نادى بها كثيرون وتابعوه بحماس عن تطبيقها في انتقال اقتصاديات الدول المقدمة من آثار أزمة الديار العالمي ورفع معالجة الضغوط الضغينة التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لكلها فلتلت في المروضه بحسب ذات المطالب الاقتصادية والمعنوية على البطلة وشرارة الرساع والدخل القومي وفي تحقيقه أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وهي بعض صفاتها:

١- انتقال أدوات وأجراءات هذه السياسة لباقي المرضي الطبي وتركيزها على التأثير على سعى الطلب الطبي، بما أدى إلى انخفاضه المرضي عن الطلب.

٢- اتجاه العملة النامية إلى زيادة حجم الطلب الطبي الفعال باعتباره عصامي في اندفاع المطالب الاقتصادية ودفع محنة التنمية، وهو التوجه الذي ترتب عليه تراجع سعى المرضي وترزيده حتى تعود معاييره السابقة، وضلعه سلوكياً استمراره ترقية لدى التطبيقات الجماعية التي

* تطور أساليب السياسة المالية في الخارج المعاصي:

لقد تطورت أدوات وأصراف السياسة المالية مع تطور دور الدولة ونظامها الاقتصادي وسبعين ذلك بين السياسة المالية في الدول المقدمة تختلف عن تلك في الدول النامية وخصوصاً في الدول الرأسمالية معاييره لتنظيمها في العادات ذات المروضه التي تردد

لزيادة الدولة بالتطهير ببعض إزدياده المختلفة لليرة الرقتصادية، ازدمن في حالة انتخابات الكنيسة على الناخب العومن عن مستوى العمالة الكمالية لعاصمة الرئاسة، تصبح للدولة بمثابة ميزانية بالغير، حتى ينادي الدخل العومن بع انتخابات الكنيسة عن مستوى العمالة الكمالية، كـ تُسجّل للدولة بمثابة ميزانية بالفائز عن زيارة الطلب على السلو والخدمات زراعة كبيرة لارتفاعها زيارة معاونة في الدخل العومن، ثم قطاعاً لمدح لضخم نفقة.

أما في المدخل الثاني المائية المائية نحو زيارة الرئاسة، وتوظيفها لزيادة قدرة في ذات المالية تكريّك كل اعتمادها في تحويل براع المائية الرقتصادية في ميزانية العامة للدولة، إلى في توقيت الموارد المالية التي تزيد على براع بعمليات المائية ومن ثم تحفيز المستقر الرقتصادي، والمتعلّب على أية سمية رففية مال ضمورها.

(ج) وصل في الدول الرأسمالية التي يلعب فيها الرئاسة الملايين من الدور الرئيس في تحريك الرقتصاد العومن، تهدف إلى تغيير البيئة المائية المائية لزيادة الرئاسة الملايين ومحوها، وإلى التغيير من جهة المقلبات الطارئة على مستوى التأمين الرقتصادي الكنيسي، وإلى زيارة تفرقة إنتمائية وأوضاعية طارئة.

أـ في المجتمعات ذات النزع الرئاسي (المقطورة) والتي يلعب فيها الرئاسة - الماء - الماء - الرئيس في تحريك الرقتصاد العومن، فإن زيارة العناية زيارة العناية الداعم للقطاع العام.

* الهيكل العام للبيئة المالية: يملأه تغيير الهيكل العام للبيئة المالية في توزيعها: مجموعة الديون ذات الدفعات التي تؤدي إلى زيارة العناية العام (على الرئاسة والرئاسة) هنا انتخاباته عن المسؤوليات التي لها تحفظها صراحتها عاليه من الرئاسة، وذلك بعدها - أليه من الزراعة في الريادة الكنيسي، والسبعين بمثيل هذه الزيادة بالغدوات المالية العالمية:

- الرصان - النقد الجيد (خليه نقود جيدة).

- الرقة ا منه الماء من المصارف والفرد.

- زيارة الرئاسة القطاع الضيق من دفعه الفرد.

- بحديد الزهور والزهور - أو بحديد نسبة سوية لزيادة.

- سبب السبعة الزيادة في السوق النقد.

- رفع معدل المضمون قبل البنك المركزي وتحفيذه سقف إعادة المضمون

- الحد من قدرة البنوك على خلق نقود المدائع والتوجه إلى زراعة اذن

* السياسة المالية للبيت المتفق :

لما كانت المتفق على العدل من الالتزام (الالتزام) فإنه يلتزم بالخدمة اتساع سياسة المالية ذاتية تستلزم فيها التزادات المالية التالية:

- ١- حيث خاصتها السبولة من المجتمع بكل ما يؤدي إلى انفصالها في أيدي الأفراد والحد من قوتها التراكمية وقد تزامن على المفع
- ٢- فرضها ضرائب تضامنية على ذوي الدخل المرتفع للخدمات المترتبة المرتفعة لنظامهم
- ٣- تزامن استقرار التزوير المصرفية لغير أصله واستهلاكه والمدمن التزوير التي تتبع للمورديه وأذى ضاع تزدهر التزوير على قيادة البنوك المركزية
- ٤- الرقابة على أسلوب الدسورة وكيف ومنع انتقامها إلى الحد الذي يجعل ضطرا على القوة التراكمية للعملة الوطنية
- ٥- السعي نحو تحصيده التوظيف الكامل للموارد الاستئمانية المتماثلة، وتحصيده البتة الموالية لعدوها - الدستور - ومحوه، ومسايرة تغيراته لتضمنية ناجحة عن زيادة الرفاهية النقدية التي هي القدرة على تحصيده التوظيف الكامل دوته ما تضمن

* ثانية: السياسة النقدية والدستمانية لتنمية المجتمع المتفق :

* مقدمة السياسة النقدية وعملياتها التفرقة بينها وبين السياسة المالية: السياسة النقدية: مجموعة من الاجراءات والقوانين والقرارات المصرفية النقدية والتي تأخذ شكل المتفقات في أسلوب الفائدة والصرف، وتهرب إلى فرضها العرضة المطرد للنقد في المجتمع، والتزوير من الرعيات المصرفية لغير أصلها الدستور، والسيطرة دون تداول النقود درءاً لتأثيرها على الرسم، ويتيح تنفيذها البنوك المركزية الوطنية كل دولة، وجموعة البنوك التجارية المعاونة لتنظيمها

أولاً: السياسة المالية فهو مجموعة الاجراءات والقرارات التي تأخذ صورة إدارة المالية وتتفق صاعنة طبيعة الميزانية العامة للدولة وتأخذ شكل المتفقي في جميع وأنواع لرفاهي العمال، وفي أسلوب وأنواع الضريبة والرسم القائم والجنيه والدعوات المصرفية منها، وفي اصحابها الدولة من المؤسسات العامة الجدية، وتهرب إلى التأثير عن طبيعة المدعوات المالية على عجم وتعزيز الدخل والتراث

وقد تداخل أدوات السياسة (النقدية والمالية) مما دعى بجعل المعالجات بين سبب السبولة الزائدة من السوء للرسالة قدرة الأفراد على الضراء قد يتم عن طبيعة رفع نسبة اعتماد البنوك المركزية، أو عن طريق فرضها ضرائب ورسوم

غير أن الدراسات المعاصرة بينها وبينها (النقدية والمالية) تشير إلى أن أدوات
البيئة المالية أعقد وأكثر صعوبة عند تحازيمها من إجراءات البيئة النقدية
وعلى سبيل المثال فإن ضعفها العرضي يطعن في التقادم عن طبيعة البيئة النقدية
لأنه يتطلب دراسة قرارات البنك المركزي في سياقية البنوك التابعة له بزيادة
رسبة احتياطياتها النقدية لديه أو يفرض سر الفائدة على المؤسسات المصرفية
أماماً ذاتاً ثم من طبيعة البيئة النقدية بفرضها ضرائب جديدة أو بزيادة أسعار
الضريبة القائمة فإنه يجتاز إلى مشروع قانون تقريره الحكومة إلى البرلمان، وإلى
موافقة من جانب البرلمان، وإلى قبوله تبعه بزيادة العبء الضريبي على المدخل

* أدوات البيئة النقدية :

تتركز أدوات البيئة النقدية لجمع جماع التضخم حول مجموعة الرجاءات المصلحة بمصر
 التقادم والطلب عليها وذلك عن طريق زيادة العرضي والطلب في حالة الگاراد
 أو ضعف العرضي والطلب في حالة التضخم، وصف إجراءات بيروتية يمكنها تغيير حما
 سة مصر إلى آخر يجب مقتضيات التضخم، إلا أنه يمكن طرحها أن تكون صادرة
 عن البيان المعرف في الدولة، وذلك نظراً لما يتمتع به البنك المركزي من استقلالية
 وسياقية الحكومة تتحقق بالمتضاد باصدار القرارات الخاصة بالبيئة النقدية

* أسلوبية أدوات البيئة النقدية في لجمع جماع التضخم :

تلعب هذه الدول دوراً بارزاً في عرض جماع التضخم من تأثيرات زراعة ليرة
 فـ أسلوب المترافق تستخدم من خلال القدرة على التراكم والدفع والمدحولة
 فضلاً عن الجرأة والتناسب في الدولة من زراعة عرضة للبيع والخدمات لـ رسورة
 لـ سياقية الزراعة في الطلب عليها، فإن النتيجة المحتملة لذلك تدعى جماعة الموجات
 التضخمية، ومن هنا تصريح البيئة النقدية الرامية إلى ضعف العرضي المطلوب
 للقادم في أسلوب المترافق أداته فاعلة في لجمع جماع التضخم.

ويمثل الجرأة المتصدر مجموعة من التأثيرات لضيق العرضي المطلوب للقادم في المجتمع منها:

- كفت البنك المركزي عن إصدار تقادم جديدة

- رفع معدل احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي بما يؤدي إلى تقليل

قدرتها على منع الرئامات وضيق العرضي المطلوب

- رفع سعات الفائدة على الديون والعقارات بما يؤدي إلى صرف أصحاب

المدخرات على إيداعها لدى البنوك، ومن ثم إلى ضيق العرضي المطلوب لهم، مما يؤدي إلى ضيق طلب الزرقاء للعرضي المطلوب بحسب الارتفاع

الافتراضية

* دواليـة النقدية في لـجـمـاعـ التـقـضـم :

لـدـلـيـلةـ الـنـقـدـيـةـ اـصـمـةـ فـاـعـلـةـ فـيـ تـحـقـيقـ الرـسـقـرـ المـقـدـرـ دـاـخـلـ الـعـوـلـةـ وـفـيـ لـجـمـاعـ التـقـضـمـ .
الـنـقـضـمـ وـفـيـ اـسـقـرـ .ـ بـعـدـ الصـرـفـ لـلـعـلـةـ الـمـطـنـيـةـ فـيـ مـقـاـبـلـ الـعـرـىـتـ الـزـبـنـيـةـ ،ـ وـذـلـكـ مـيـثـ تـرـهـفـ لـدـلـيـلةـ الـنـقـدـيـةـ إـلـىـ جـمـعـ الـعـرـصـهـ الـنـقـدـرـ عـرـضـاـ مـقـواـنـاـتـ الـرـئـوـرـدـ .ـ إـلـىـ تـفـضـمـ وـلـدـيـوـرـدـ إـلـىـ اـلـهـامـسـهـ ،ـ وـذـلـكـ فـيـ طـرـيـعـهـ كـمـيـدـ سـقـوـطـ مـعـقـولـ لـلـصـدـرـ .ـ الـنـقـدـرـ الـبـيـدـ سـقـوـطـ الـمـوـزـ الـقـصـادـ الـو~طنـ .ـ

كـمـ تـرـهـفـ لـدـلـيـلةـ الـنـقـدـيـةـ إـلـىـ تـوـجـيـهـ الـبـيـنـكـ الـرـكـزـيـ الـو~طنـ إـلـىـ خـلـعـنـظـاـمـ سـرـ .ـ كـمـ تـرـهـفـ لـدـلـيـلةـ الـنـقـدـيـةـ إـلـىـ تـوـجـيـهـ الـبـيـنـكـ الـرـكـزـيـ الـو~طنـ .ـ سـيـفـ عـلـىـ قـوـىـ الـعـرـصـهـ وـالـطـلـبـ وـصـارـفـ فـيـ لـدـلـيـلةـ الـنـقـدـيـةـ اـسـقـرـ الـزـعـاءـ ،ـ وـإـلـىـ تـكـوـيـهـ سـقـوـتـ طـافـيـةـ فـيـ الـرـهـنـيـاـطـ .ـ الـنـقـدـيـةـ الـعـلـمـيـةـ .ـ فـالـمـاـلـيـ الـمـدـنـ الـعـصـابـاتـ عـلـىـ الـعـرـىـتـ الـزـبـنـيـةـ وـاقـعـاـلـ طـلـبـ غـيـرـ صـفـيـعـ عـلـىـهـ ،ـ وـصـوـمـاـيـنـعـلـىـ سـلـبـاـ عـلـىـ قـيـمـةـ الـعـلـمـ الـمـطـنـيـةـ وـعـلـىـهـ أـسـعـ الـسـعـ .ـ الـسـوـدـةـ وـعـلـىـ رـصـبـ الـدـوـلـةـ فـيـ الـعـرـىـتـ الـزـبـنـيـةـ وـعـلـىـ دـفـنـاتـ الـطـبـيـعـاـ حـسـبـوـدـةـ لـدـلـيـلـ إـنـ سـيـفـ سـيـاسـةـ سـقـوـتـةـ سـرـ الـصـرـفـ يـوـدـهـ اـقـصـادـيـاـ إـلـىـ زـيـادـةـ تـنـافـيـةـ لـنـجـاحـ الـعـلـيـةـ لـنـظـاـرـيـاـتـ الـزـبـنـيـةـ وـمـنـ هـنـمـ زـيـادـةـ سـقـوـتـ الـصـادـرـاتـ ،ـ وـفـضـيـرـ عـنـ خـفـصـهـ بـاـزـيـةـ الـمـوـلـدـاتـ نـظـرـاـلـ وـرـقـاعـ أـسـعـ حـصـانـ بـيـاـ بـالـنـسـبـةـ لـنـظـاـرـيـاـتـ الـمـلـحـيـةـ .ـ إـنـ سـقـوـتـةـ سـرـ الـصـرـفـ تـخـلـعـتـ لـلـقـائـيـاـ مـنـهـ الـتـوـازـنـ لـلـعـلـمـ الـمـطـنـيـةـ ،ـ سـيـجـدـ عـنـدـمـاـ سـتـعـادـلـ عـنـدـهـ الـكـيـمـيـةـ الـمـطـلـوـبـةـ فـيـ الـعـلـمـ الـمـطـنـيـةـ بـعـدـ الـكـيـمـيـةـ الـمـعـرـضـةـ فـيـهـ .ـ عـلـىـ السـمـاـعـ لـسـرـ الـصـرـفـ بـالـتـقـلـبـ وـفـقـاـلـ طـرـوـفـ عـرـصـةـ الـعـلـمـ الـمـطـنـيـةـ وـالـطـلـبـ عـلـىـهـ إـنـمـاـ يـعـنـ عـدـمـ الـأـمـامـةـ إـلـىـ الـرـهـنـيـاـطـ الـنـقـدـرـ لـدـلـيـلـ الـبـيـنـكـ الـرـكـزـيـ الـو~طنـ .ـ إـنـمـاـ يـعـنـ عـدـمـ الـأـمـامـةـ إـلـىـ الـرـهـنـيـاـطـ الـنـقـدـرـ لـدـلـيـلـ الـبـيـنـكـ الـرـكـزـيـ الـو~طنـ .ـ وـالـذـيـنـ سـيـفـ سـيـاسـةـ الـعـقـيـمـهـ فـيـ الـدـوـلـةـ أـنـ يـدـفـعـهـ لـلـنـقـيـمـهـ فـيـ رـبـعـهاـ نـيـجـيـهـ الـعـرـقـاتـ الـقـصـادـيـةـ الـمـيـارـلـةـ بـيـنـهـ دـمـنـ الـدـوـلـةـ وـالـدـوـلـ الـزـفـرـيـ .ـ وـبـنـ لـلـاحـ يـعـنـ الـبـيـنـكـ الـرـكـزـيـ منـ صـرـمـةـ حـمـاـيـةـ الـرـهـنـيـاـطـ الـنـقـدـرـ للـدـوـلـةـ ،ـ وـيـعـنـهـ حـرـيـقـةـ اـسـبـاعـ أـنـ سـيـاسـةـ يـرـغـبـ فـيـهـ فـيـرـقـيـهـ مـاـيـقـرـهـ أـلـىـ أـصـرـيـهـ فـيـ الـنـقـدـرـ لـلـقـصـادـ الـخـلـفـ مـيـثـ تـطـيـعـ سـيـرـ اـسـبـاعـ سـيـاسـةـ تـرـهـفـ إـلـىـ تـسـبـيـهـ الـزـعـاءـ ،ـ أـوـ سـيـاسـةـ تـرـهـفـ إـلـىـ تـحـقـيقـ الـعـالـةـ الـكـامـلـةـ .ـ

كـلـهـ يـقـعـ عـلـىـهـ عـبـدـ مـحـمـدـ صـبـحـ الـعـرـصـهـ الـطـلـيـ منـ نـقـدـهـ الـمـطـنـيـ عـنـدـ الـسـوـئـلـيـهـ تـقـضـيـهـ وـسـطـلـيـاـتـ الـرـقـصـادـ الـمـطـنـيـ .ـ كـاـيـقـعـ عـلـىـهـ عـبـدـ مـحـمـدـ أـيـهـ صـنـفـ طـيـبـيـهـ سـيـنـهـ بـاـنـبـ الـكـوـنـهـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ كـيـاـتـ اـصـنـافـهـ فـيـ الـنـقـدـرـ الـمـطـنـيـ تـحـمـلـ بـهـ بـاـعـجـ الـزـيـانـهـ الـعـامـهـ الـدـوـلـهـ بـاـسـرـ الـطـرـوـهـ أـيـهـ عـنـ طـرـيـعـهـ الـدـصـاـ الـنـقـدـرـ الـبـيـدـ كـبـدـيلـهـ عـنـ

* المُتَّسِّرُ لِصَاحْبِ الْمَعْدُودَةِ الصَّفَرِيَّةِ :

انتهت ظل التعامل بالنقد الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب، والقابلة فقط للتحويل إلى نقود ورقية لدول أخرى، فنقطة أمان تبرئة أنظمة الصرف تنص:

(١) نظاماً ثبات الصرف الذي لم يكتبه سعر الصرف فيه أن يرتفع أو أن ينخفض إلا في حدود ضئيلة جداً، وقد ظهر لهذا النظام سعره بحسب ظل العمل بما فيه الذهب.

(٢) نظام الرقابة على الصرف ودعم النظام الذي تحكم الدولة عن طريقه بقوانين يطبع عليه (إدارة النقد) سلامة وبيع المعروفة بالذهبية، بحيث يجب على حائز النقد الذهبية على بيده إلى إدارة النقد بالتزامن دائم سعاؤ التي تحد صادراته، ويجعله يجري كل من يريد الحصول على النقد الذهبية لذهب حبيبه على شرائه من لديه الدرافت صاحباً

للشروط والثوابات التي تحدد صاحباً

(٣) نظاماً هريرة الصرف ودعم النظام الذي يحيط سعر الصرف بالنقلب وفقاً لطريق غير صاحب العمل الوطنية والطاب على

* مزايا وعيوب نظام هريرة / معونة سعر الصرف:

لعل من أهم عيوب لهذا النظام أنه يجمعه الضرب بحركة التجار والمستثمرين بين الدولة والعمل الذي يفرضه ويؤدي لهذا الضرب من المخاطر التالية:

- عدم يقين المصتبية للدفع إلى الدولة التي تأخذ بهذا النظام، بقدر المئة الذي سيحصلون عليه إذا كان التحويل مقوماً بنقداً جنبياً، وعدم يقين المستوردين بقدر ما يريدونه، وذلك لغيره لهذا المقدار سوف يتوقف على سعر الصرف ورقة

الدفع والذين قد يختلفون عن السرورقة التي يرجى الصفة

- وبالمثل فإن المستوردين إلى الدولة التي تأخذ بهذا النظام لن يستطيعوا معرفة مقدار ما يريدونه من عملة الوطنية لحظة لتنمية المستثمرين في دولة أخرى

كما أنه يستطيع معرفة مقدار ما سوف يسردونه من أعمال إذا اختلف سعره في عملة أخرى الدولة موطنها المستثمرين وقت استرداد أمواله عن سعر صادرة أيامه لتنمية

- وبالختافة إلى ذلك فإذا تقلب سعر الصرف يعطي فرصة ذر صورة للمضاربة على العملة لتحققها أربع كميات عن طريقه بيعهم وشراءهم لغيره الدول ذات سعار الصرف المتقلبة.

- معتبرة على ماتقدم فإن عملة الدولة التي تأخذ بهذا النظام قد تتغير صورة للآيات المفترضة من جانب الترسانة بما يقصد بها الثقة في التعامل بها قبل العائد لها.

* دراسة البنوك المركزية في نهاية نظام معونة الصرف:

محمد فنا إلى المخفاهم، والدول باتجاهها في محاولة ميل صعوداً إلى الدرجة من المستوى المرغوب فيه، وضم بهذه التدخل يقترب على قوى العرض والطلب، تحييناً لاستقرار الصرف، ويجنياً للعملة الوطنية من التأثير بالطبعات الطارئة في صورها، والتي قد تحدث نتيجة لزيادة مؤقتة أو فائقة في الطلب علىها.

أما إذا أوصى هذه النطبات نتيجة لزيادة اقتصادية محققة أو طويلة الأمد، مثل زيادة قيمة وسائل الدولة عن صادراتها خواص متعددة، فإن على البنك المركزي عدم التدخل وترك العملة يحدد وفقاً لقوى العرض والطلب عليها. مع العلم بأن تدخل البنك المركزي للتحفيظ من جهة المتقلب الطارئ أو الطويل الرجلي في صور عملة الوطنية عملية يكتنفها الالتباس من الصعوبة خاصة في التقييم بينه وبين المتقلب الطارئ والمقلب الزمني، كذا لأن لهذا التدخل قد يفضي إلى نوع من المروبة الاقتصادية فيما يبيه الدولة التي تختلف في سياساتها التجارية فيما يتصل بـ جميع الصادرات والتحولات من الواردات.

وعلى أخيه قال فإن نظاماً صريراً / معرفة الصرف إنما يسمى بقوى السوق (العرض والطلب) بالعمل الشفاف لعدة المؤانة في على قابل للتجارة الخارجية عن طريق التعزيز في صورها، مع اعطاءقدر أكبر من الحرية لظروفه في تحضيره لأهدافه في الرسق الاقتصادى وتحقيقه العالة الكاملة.

* السياسة النقدية للسوق المركزي إزاء المتغير المتقدم الناتج عن الحرب العالمية الثانية:

لقد خلقت الفشلات الاقتصادية الراهنة الناتجة عن تغير المناخ وما ترتبت عليه من جفافه أندا - في بعض مناطق العالم ومن فيضاته مدرسة في مناطقها أخرى ومن تضرر وضررها مما ياتي ومنه عواصف من لذاته وبر آلية، والنتائج لذلك من جائحة لورنا وما ترتبت عليه من انتقامات وقائمة الناتج عنها والنتائج ومتطلباتها في المصوّل على الرخصان والطعامات، والثانية مؤشرات الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من استبدال خطوط الدعاية العالمية واستقطاع تطاليف النقل والتأمين وتوقف صادرات المواد الغذائية من أماكنها اتجاه إلى أماكنها التي لا يزال بها تقع أسباب الغذاء العالمية، وأختلافه أو توقف صادرات الغذاء وال نقط المركزي إلى بعد المقارنة الفورية وإلتقاء أسبابها

لهذه النزاعات وهي حاصلة سباقاً محبها البنوك المركزية في طفة دفع العالم على فتح مدارس العدالة في محارباته برؤية لبعض جماع القوى لنقلت الذي يدار العالم أجمع ورممه أقسامه في المواقع والذين كل ذلك تصادفون وقد قاد البنك المركزي الذي يكنى بالبنوك المركزية في غالبية دول العالم في فتح

الطلب الضئيل سيرثك، وصفر المدفوعات على أيدي مدققاً لهم لدى البنوك بما يزيد على ٣٠٪ من إجمالي المسئوليات، وقد توصلت ردود الفعل على قرار الصندوق الدولي على ذلك في جميع دول العالم حيث رفضت بنيوتن المملكة المتحدة ومصر والملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان رفضها لعاصمة الدول أسماء الفائدة على الرسياح والرجال الصادفون بنيوتن.

وقد أدت هذه الارتفاعات المتتابعة لأسعار الفائدة إلى جملة من التغيرات في المحروقات من أصلها:

١- ارتفاع الستثمارات الجوية وتباطؤ الاستثمار في القدية نتيجة لزيادة تكليف الركالاصدف وأصحاب المترتب عليهم من التعسر في الاستثمار.

٢- ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملة المرتبطة به ومن ثم ارتفاع أسعار فئية هذه العملة، وزراعة أعباء تكليف المعونة على الطبقات الناكرة، مما ينعكس على الحياة الاجتماعية والذكورة تضرر اثنين ارتفاع الفسعار، واضطراه ملوك الكبار من الدول إلى اقتطاع جانبي كبير من إيرادات العادة المخصصة لاستثمار وتجويده لاحتياطيات الرصيقات لهذه الفئات.

٣- ارتفاع جميع الرسياح العام المحلي والدولي وخاصية في الدول المتقدمة الدخل بما يجعلها فريدة لروتين الرائد المتقدم.

٤- تغير نسب التوفقات الرأسمالية لاستثمارية إلى مالاً على وضورها من المسؤولية المالية الناكرة إلى المسؤولية والمسؤولية الناكرة لاستقرار اعتماده توزيع الدخل بالذكورة لصالح الذكورة وما تأثرت الدول والعملة على هذه الأضرار، وضلعها المضاربة على هذه العملة.

٥- وضيق البنوك المركبة في الدول النامية في خطواتها صعبية بغير اليائة على المقاييس وأصحابها آثاره الديبية والمسئولة في سياسة البنك الدولي وبيع تأثيرها النقدية بفرض أسماء الفائدة، وذلك في ظل حالة عدم اليقين من كون التفاصيم مؤقتاً ولزيادة اتجاه إلى المزيد من سياسة التهدئة أنه ستمر مطوي التهدئة ويحتاج إلى تلك التيار.

٦- زيادة تكلفة الطابعات في العمل النامي التي يتم تعميمها بالدول، بما يزيد على ٣٠٪ من العملة الرئيسية المستعملة في سماوة القارة الدولية، وذلك بما يزيد على ٣٠٪ من تكلفة مستلزمات التفاصيم في هذه الدول، واضطراه حدا إلى الالجاع إلى إجراءات تقافية محلية، مما يؤدي إلى ابطاء التمويل وقصاده فيها.

٧- وضيق العملة على قيمة الفاصول الجاذبة التي يليها المستثمرون في الدوليون.

المأجور، ونفقة المعيشة التي تتم بالعمل، في العمل الشاملة وتمرير اهماله إلى
الاقتصاد العالمي.

٩- وضع الترتيبات الصحفية في الدول الشاملة أيام ما زلنا ارتفاع تطفة الطاقة
وتطفة استهلاك قطع الغيار والمواد الخام، وارتفاع تطفة هنية دينارها، وارتفاع
مطالبات الرؤساء العاملة فيها بزيادة أجرهم لموا جهة التقى، وما يترتب على ذلك
من اهماله توقف عن المفاصيل أو تقطيعها أو نقل عملياته إلى خارج حدود الدولة
وبيع العمال والدخل في دوامة التعثر والانهيار.

١٠- تقطيعهاً - باع سرقات النقل الجوي والبحري وصولاً إلى العمل الشاملة التي يقع
عليها دفع منه الوقود وقطع الغيار والصيانة الم虎ورة والتأمين بالعمل الشاملكي
ذلك بما يتعلّق سلباً على قدرتها على التوسّع والتوظيف واستمراريتها لتأثيل.

١١- وضع حماية العقارات في الآليه من الدولة على هذا الراوود والدخول في
أنماط الرصون العقارية التي تهدى حرثة رئاسة المحافظ من موطنه ومنه العمل
الذين أصبحوا مطالبيه يدفع ما يفوق طاقتهم من فوائد على حصنهم العقاري وذلك
نظراً لطبيعته على ترويض العقارية وذلك بما قد يضطر الآليه منهم إلى بيع
منازلهم أو إلى إيجاد البنوك المقرضة لهم على هذه المنازل، وصولاً إلى دفع
هذا المدّى قوع أنماط ماراثون في قطاع العقارات بهذه الدول.

١٢- زيادت جميع الدنفاف العقاري في العمل الشاملة على خدمة الدين العادي، فارتفاع
أسعار الفائدة العالمية يجعل منه العمل عاجزة عن سداد دينارها، نظر التوسعة
من قبل في الوقت الذي من المؤسّس المطلوب لتخفيضها، مما أثار الرافضة والمتحفظة
آثاراً جائحةً لم نرها في الوقت الذي كانت فيه أسعار الفائدة العالمية متخففة
نسبةً للنهاية، وبعد ارتفاع تطفة هنية الدين العادي ليزيد فيها أصبعه
سردته بالعجز عن سداد ديناره العادي وذلك بما يزيد الدائن على طلاقه فيها،
ويجعلها آلة حماية لدى متذيل الدينون.

فإن ما تقدم هو بعض التأثيرات المترتبة على صرف الصيد إلى الأفراد
لأنّها المأمولة على الدول، وعلى الاقتصاد العالمي، والآن يدركها جيداً، ولقد
رسّخ مسئولية المطاراتات المحافظة الرئاسية منها، لذلك يجلّ اعتماده يتجه نحو
تضليل التقى في الداخل الشاملكي وحماية المطارات المحلية دون الالتفات إلى
ما يجري ذلك من وثيرته أو فرابه على اقتصادات الدول الأخرى.

* اجراءات البنوك المركزية المصعد كلّها جماع التقى المسؤول والمحلى:

في إطار سياسة النقدية للبنوك المركزية المصعد كلّها جماع التقى المسؤول والمحلى في صرف الجنيه

- (١) رفع سعر الفائدة بمقدار ١٠٠ مائة نقطة أساس في مارس ٢٠٢٢، أثرى بنك
الراجحي التضخم المتضخم الصعودي، ووصل إلى أعلى مستوى العالمي الذي يتميز بـ ٣٦٪،
النقدية من جانب البنوك المركزية.
- (٢) رفع سعر الفائدة للمرة الثانية في مايو ٢٠٢٢ بمقدار مائة نقطة أساس
للحفاظ على معدل تضخم مستدلى يعم الدستقرار والاقتصاد في حالة
تطورت حركة تنظم بزيادة الناتج المحلي
- (٣) زيارة الرئيس الأمريكي للبنك المركزي من ١٤٪ إلى ١٨٪،
صادر إلى حيث قرابة ٦٠ - ٧٠ - ٨٠٪ من السيولة الزائدة لدى الجهة المصرفية
والدين قد تزاولت من الرئاسة وعملت على تقويد العدالة
- (٤) في ٢٥/٢٠٢٢، أعلنت الحكومة المصرية التوصل إلى اتفاقية على مستوى الخبراء
بين الجانبين وصنوف النقد الدولي، بشأن برنامج المصروف والمقدار المقرر
العام والمتسلدة أربع سنوات، بما في ذلك صندوق النقد الدولي بتقديم لسنة
والدعم لهذا البرنامج، من خلال تقديم تحويل ائتمان مقدر بقيمة تريليون دولار
بillion، وذلك بعد على تحويل ارصاد قدره ملياري دولار من خلال صندوق
المرونة والاستدامة الذي تم إنشاؤه خصيصاً لصنوف النقد الدولي، وما يرجع
至此 للجانب المصري بالحصول على قرمة تمويلية فارجية اضافية بشرط
تمويلية مقدرة تبلغ نحو عشرة مليارات دولارات من خلال عدد من المؤسسات
الدولية والإقليمية، وذلك كله لأغراض: نهاية استقرار الاقتصاد العالمي
واستدامة الدين العام، وتحقيق قيمة المصروف على موازنة المصروف
الخارجية التي تأثرت بارتفاع أسعار الطاقة ونهاية لدور ونماذج الرؤوس الأموال،
ويتحققها لأغراض تعزيز بيئة الازمان الراهنة الاجتماعية وضمانة
الاقتصاد، كما هي البريطانية التي تأتي تأثيراً داعماً للنمو وتوضي فرض عمل من خلال
المطاعط الملايين.
- (٥) استحداث نظام صرف بين الجنيه المصري ويقوم على تحديد قيمة مقابل العملة
الذهبية بخطوة تحدى المصروف والطلب في إطار نظام صرف مرن (مترافق)
مع اعطاء الرؤوس الأموال لموقف الرأس المال المركزي والمتمثل في تحقيقه استقرار
النظام.
- (٦) وقد اجتمع استثنائي للجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري عقد بتاريخ
٢٥/٢٠٢٢، قرر البنك المركزي رفع أسعار الفائدة بنسبة ٢٪، أي بمقدار مائة
نقطة، واستمراره في رفع الرسائدة والرقاصه للطاقة وأحدثه، ومن الممكن

وقد جاء قرار لجنة السياسة النقدية بالفائز لم يتم أصدافه استقرار الرسما
على المدى المتوسط، حيث من المعمق أن تؤدي الزيارة في الرسم المالي المحلي
إلى ارتفاع معدل التضخم العام حيث نظيره المستهدف من قبل البنك المركزي بالبالغ
٧٪ فالمتوسط في تلك الربع الرابع من عام ٢٠٢٢. ولذا جاء قرار لجنة السياسة
النقدية بفرض الفائدة لمحواد الضغوط التضخمية المفاجئة عن جانب الطلب طبقاً
معدل على السيولة المحلية والتوقعات التضخمية وذلك للثانوية لصياغة المرصد.
(أ) العمل على بناء وتطوير سوية المستويات المالية بهدف تعزيز سوية الصرف الأجنبي

ووضع مسوّيات السيولة بالعملة الأجنبية. ووفقاً لذلك جاءت تصريحات:

أن البنك المركزي المصري يدرس إمكانية استئناف المستويات المالية في صورة عقود
متقبلة للتحوط من أخطار تقلب سعر الصرف. ونظراً لحرارة وغموضه فقد لم يتم
على أوراق النقد، فإذا تساوى سعر خصمها بالتفصيل التالي:

* عقود المستويات: وهي أحد عقود التقطيع من مخاطر انتفاذه قيمة الجنيه
المصري في مقابل العملة الدولية الرئيسية وبجانبها (الدولار واليورو) وذلك في الاتجاه

الدفع التجملة والمستقبلية وفي اتفاقيات المبادرات الخاصة. وأددهم:
أحد الزوايا أو الزوايا المالية المتقدمة في العقود التجملة والمستقبلية وهو تلبية
وابطاقة سعيت لعقود المستويات لذاته في السوقية تتبعه أو متوقفة كلياً على

القيمة السوقية لتصبح آخرين تداوله في سوقه حاضر. وتطبيقاً لذلك:
فيما يلي تبيان سعر الجنيه المصري في العقود المستقبلية ينبع على سعره في السوق الخاصة
التي يتداول فيه في مقابل الدولار أو اليورو أو أي عملة أجنبية أخرى.

* الافتتاح الرئيسية لعقود المستويات: تستند هذه العقود إلى شريحة أنواع تصريحات:
(أ) العقود التجملة والعقود المستقبلية.
(ب) عقود المطالبات.

(أ) عقود المطالبة. وفيما يلي تعريف سعره بكل عقد من هذه العقود:

أولاً: العقود التجملة والعقود المستقبلية: تم:

عقد بغير طرقه: صدر للجنيه المصري، وبالتالي سعره
للجنيه ذات مقابل العملة مشترى، يتم تحديده عند التعاقد، وعلى أن يتم التسليم في
تابع لدحده، وفي أغلب الأحيان يكون من النادر أن يتم عملية التسليم الفعلية
للجنيه محل التعاقد، حيث تتم السوية من خلال المعاشرة. وتطبيقاً لذلك:
لو تم إبرام عقد بغير طرقه على بيع وشراء مليون جنيه مصرى، و كان سعر
صرف الجنيه في مقابل الدولار ليكون عند عرضه جمهورية مصر العربية واحد، ثم ارتفع

ـ بما لله تعالى بنفس العينة، والباقي في ذلك صحيح . وبذلك :

ـ يكون العقد المتفق على البنية والمعرفة من عقود المستفادة ، لغيره الزيادة في قيمة البنية بمقدار خمسة جينيات للدولار الواحد ، مسندة من زيادة سعر صرفه في السوقه المعاصر ، والتي على أساسها تتحدد أرباح وضرائب طرف العقد . وتضنه التسوية النقدية التي لا تتطلب على سبيل فعلى لجينيات المعرفة العقد على أنها صحيحة لعدم العقد للقطبية ضد مخاطر التغيرات المعرفة لكن من البنية والمعول .

ـ ثانياً : عقود الطيارات : تتبع عقود الطيارات إلى نوعيه : خيار شراء وختير بيع أو بعقد خيار الشراء فهو عقد يبرم به طرقين كما في المحتوى ، ومحرر العقد ، وهو عقد يعطي للمشتري العون شراء مليون دولار أمريكي متى يبرمج صرف قدره عشرة جينيات لكر دولاً ، وأن يكون لحظة التعاقد ، على أن يتم تنفيذ صفقة الشراء في وقت لا يتجاوز ، مع إعطاء المشتري المعهوف تنفيذ العقد وعدم تنفيذه يجب أن يغيبه ، على أن يدفع المشتري لحر العقد في مقابل صورة الطيارة عند التعاقد ، مكافأة غير قابلة للرد ولديه جزءاً من قيمة الصفة ، سواء نفذ العقد أو لم ينفذه .

ـ وفي هذه الحالة لو أن سعر المعول في تاريخ التتفيد ارتفع ليصبح خمسة عشرة جينياً للكر دولاً ، فـ في سعر الصرف ، وكانت قيمة المكافأة جينياً واحداً عن كل دولار ، فإن من مصلحة المشتري أن ينفذ العقد حيث يكون ربحه الصافي أربعين جينياً ، بينما يعاد قيمة المكافأة على أساس آخر في قابلة للرد .

ـ أما إذا انخفض سعر المعول في أسوأه العون عند التتفيد وأصبح خمسة عشر جينياً فقط في مقابل كل دولار ، فإن من مصلحة المشتري عدم تنفيذ العقد إذ لأن ايجاره الدولار يعني جينياً بينما سعر صرفه في سعر الصرف ضمنه عشر جينياً فقط ، وهو بحسبه العقد يجلب المعرفة في عدم تنفيذ العقد ، وهو في نفس الوقت لا يجلب المكافأة لغيره غير قابل للرد .

ـ وهذا تبادل قيمة عقد الطيارة في صورتين : أـ المشتري للمعول في قيمة المكافأة فقط بينما انخفضت قيمة الدولار في مقابل البنية ، كما تبادل عونه القيمة كذلك فيما يعود على المشتري من تكاليف فيما لا ينفع سعر المعول عن ايجاره جينياً وبعدها يزيد عن سعر المكافأة . وعندما العقد يجلب ايجاره بغير أحد البنوك التجارية وأحد المستورديhim ، بناء على توقع كل طرف لغيره صرف المعول في مقابل البنية العون في سعر صرف صرفة / مرونة لجينية المعرفة .

ـ وأما عقد خيار السعر فهو عقد يتم على خيار سعر المضارب الأدولي مليون دولار

إلى أحد المستوردين في أول يناير ٢٠٠٤ إذا كان سعر صرف الدولار
 ٦٧ تقويمياً منه حينها صريرات في هذا التاريخ، وذلك حيث يعبر المستورد عن
 المقدار بغير البليط باشعاً للبائع ويعبر تاريخ تحرير المقدار عن تاريخ إبراء الصفة
 على أن يدفع للمورد (المحرر) مبلغ جنيه واحد عن طرداته في مقابل ما حصل عليه من
 ضياء تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، مكافأة له عن قابلة للرد. وعلىه:
 فإذا أراد جماعة تنفيذ وطنه سعر صرف الدولار في السوقه عن طريق جماعته
 فقط، ظان من جهة المحرر عدم تنفيذ العقد طالما أنه يمكنه شراء الدولار بمراقل
 أما إذا وصل سعر صرف البائع إلى شريحة جماعته فإن من مصلحة المحرر تنفيذ العقد
 وعليه أن يدفع للبائع قيمة العقد كاملاً في تنفيذ العقد دون خصم للمكافأة
 من هذه القيمة.

* ثالثاً: عقود مبادلة: تنوع عقود المبادلة إلى نوعيه رئيسية هما:
 ١) عقود مبادلة عمرية.
 ٢) عقود مبادلة أخوال فائدة.

أما عقد مبادلة العمرية فهو: عقد يبرم بين شركة مصرية وشركة أمريكية
 حيث تكون الشركة المصرية في ما يطة إلى دولارات أمريكية، ولديها القدرة على اقتراض
 المبالغ المصرية من أحد البنوك المصرية، وهي حيث تكون الشركة الأمريكية في حاجة
 إلى المبالغ المصرية ولديها القدرة على اقتراض المبالغ من البنوك الأمريكية.
 ويفترض في هذا العقد أن تكون الشركة المصرية باقته أقصى ما تتحممه الشركة الأمريكية
 من المبالغ من البنوك المصرية، وفي المقابل تكون الشركة الأمريكية باقته أقصى
 ما تتحممه الشركة المصرية من دولارات من البنوك الأمريكية، ثم تكون الشركات
 بتبادل هذه العمروت فيما بينها بـ سعر صرف الرسمي
 ونائمة لهذا العقد بالنسبة لقطط الشركة الأمريكية حتى: يجنب التعامل مع السوقه الواسع
 غير الرسم للعملية المصرية والأمريكية، وتوفير احتياجات طرح منها من عملة الصرف
 في الوقت المناسب، وضمان تقليل تكلفة الدقة أقصى لفترة الشركة.

وأما عقد مبادلة أخوال فائدة: فهو عقد يبرم بين أحد البنوك التجارية
 وأجهزة مطرطة التأمينية والمالية، يلبي البنك بمحاجبه بأن يدفع لشركة
 التأمين عن مبلغ افتراضي يتمثل في تفاصيله على سبيل ملائمه مثل مائة مليون دولار
 أمريكي، سرقة تأمين تأمين ولذلك تقدر ٣٪، في مقابل أن تدفع شركة التأمين
 للبنك سرقة تأمين من ٣٪ إلى ٧٪، وقد بذلك في مقابل تمويجه خطأ
 يتم التأمين عليه بـ سرقة الطوفنة تحصل عليه شركة التأمين من البنك لزيادة المرد.

* الصيغة عقود المستحقات واستخداماتها : تبدو أصلية عقود المستحقات من دلائلها:

(١) التقطبة ضد مخاطر تقلب أسعار العملات، وبيان ذلك:

إذا افترضنا حالة مدحور مصر لديه بليغ مليون جنيه، وطن لهذا المبلغ يعادل مائة ألف دولار أمريكي، لكنه لعدة أسباب يُخشى أن تخفيضه قيمة الجنيه، عندما يصر صرفه (استبداله) بالدولار وقت ما يمتهن إلى الدولار.

فإذا تحققت هذه هيبة المدحور وتخفيضه سر المبنية في مقابل الدولار إلى انتشار جينيه بدل من عشرة جنيهات، فإنه يكون قد نجح في مقدار مائة ألف جنيه عن مائة لينغ المائة ألف دولار.

إذا افترضنا أن لهذا البنك التجاري على مدار عقد خمس سنوات بيع لمبلغ المائة ألف دولار، بمتوسط قدره عشرة جنيهات لكل دولار على أثر يتم التنفيذ بعد مائة يوم من التعاقد، وذلك في مقابل مكافأة للبنك مقدارها جينيه واحداً عن كل دولار.

فإذا افترضنا بقاء سعر صرف الدولار عند عشرة جنيهات لكل دولار، في الثاني المتقدم عليه لتنفيذ عقداً طيناً، فإن حماية لهذا المدحور تقتصر على بليغ المكافأة التي دفعها لحرر العقد (البنك). أما إذا افترضنا ارتفاع سعر صرف الدولار، وانخفاضه سر المبنية في مقابلة إلى عشرة جنيهات لكل دولار، فإن صافى أرباح المدحور يكون مائة ألف جنيه، لذاته، وحيث يحصل على بليغ المائة ألف دولار بجنيه إجمالي قدره مليون و مائة ألف جنيه فقط بدل من مليون و مائة ألف جنيه، و هنا نقول: إن فقدانها البعض قد جعل المدحور مخاطر تقلب سعر صرف كل من الجنيه والدولار، والتصريح فيما يلي :

أن عقود المستحقات هي عقود مستقبلية للتحوط من أخطار تقلب سعر الصرف من حيث توقيتها ضمن آلية متاحة العملة متواترة أو قاتمة عدم القيمة، وذلك من حيث أنها اتفاقات بين أطراف متقابلة (البنك والمدين) يتم من خلالها الاتفاق على شراء أو بيع عملة ما، مع تحديد سعر معيّن لهذه العملة يتم تنفيذ العقد مستقبلاً، وذلك دون تبادل فعل العملة، حيث يقتصر تنفيذ العقد على رفع أحد الطرفين المفروضية المترتبة على السوق المفتوحة.

ويهذا يجلبه القول إن عقود المستحقات المالية أحد عوامل تحديد سعره الصرف وأهم آلية معاينة الركائز والمتغيرات للتحوط من تقلبات أسعار العملات، فالحدث من المصادرية عليها

* الشرط الجوهري للتعامل على العوائد بعقود المستحقات :

لذا فإنه يلزم لجأ العامل على العملة بذاته مقدمة بعدها المتفق عليه أن يكون سعرها منضبطاً انضباطاً أساساً في السوق الخاصة ، والى تفرضه لتحولاته تدريجية عن المتفاق عليه بمقدمة المتفق عليه إذا كان سعر صرفها في السوق الرسمي مختلف عن سعر صرفها في السوق المعاصر.

* والآن مهمان يتميز بهما سوق المتفقات المالية وصفها:

- كيف يؤدى سوق المتفقات المالية إلى تقييم سعر الصرف الاجنبى ؟
- وكيف يؤدى هنا السوق إلى رفع مستوى السيولة بالعملة الاجنبية ؟

من الرهبة على الدول الرمل نقول :

إن سوق المتفقات المالية يعم على تنظيم قواعد عمليات الصرف التجملة غير القابلة للتسلیم ، وذلك من حيث إنها اتفاقية بين طرفيه متساوليه (البنك والمعلم) يتم من خلاله تحديد سعر صرف الراى أو بيع دولار أمريكي شيرف المستقبل وذلك بالبنية الفعلية ، دون تبادل فعلى لدى من العملة ، وفيما تابع تنفيذ العقد المتفق عليه بين الطرفين ، يدفع أحد الطرفين لآخر الفروق في سعر العملة الفاعل عن الفرق بين سعر صرف الفروع وقت التعاقد وسعرها وقت التنفيذ وبالتالي يتضح المقال : لنفترض أنه سعر الدولار في ٢٠٢٢/١١/١١ وقت التعاقد يساوى ٤٥ جينياً صربياً ، وتصالح مستقرة على توفير مليون دولار بعد ذلك من أجل شراء ستة مائة ألفاً ، ونظراً للتحولات سعر الصرف يخوض هنا التغير من ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستوى مجهولة وغير معلومة ، وذلك بما يحول بين المستقر وبين قدرته على تأمين منفعته . وفي ظل سوق المتفقات المالية يمكن للستقرار الارتفاع مع أحد البنوك على تباين سعر ستة ملايين دولار بعد ما من التعاقد على أساس سعر ٤٥ جينياً للدولار .

وتصنان يكون لدينا وقت تنفيذ لهذا العقد ثانية ممتازة يحتمل افتراضية يمكن أن تحدث وهي :

= النهاية بالدولار : أن يعادل سعر صرف الدولار في السوق بـ سعر صرفه المتجلب أى أنه يكون سعره ٦٧ جينياً ، وفي هذا الظاهر يتم تنفيذ العقد بدون أى تعويض لآخر طرف ، حيث لم يكتب ولد خارة لذلك .

= النهاية بالليرة : أن يرتفع سعر صرف الدولار في السوق إلى مستوى ٢٨ جينياً للدولار ، أى بعضاً ، بحسبه عن سعر المتفق عليه في العقد . وفي هذه الحالة ، فإن المستقر يبيع هذا الفارق ، لصروفه توقعاته وصواب قراره بتباين سعر الصرف عند ٦٧ جينياً ، وعلى البنك أن يدفع للمستقر هذا الفرق ، وعندئذ

= أولاً سنابيرو الثالث فهو أن يظل سعر صرف الدولار في وقت تضييق العقد عند مستوى في وقت التعاقد أو أعلى منه بمقدار ٤٪، حينها للدولار الواحد، وفي المقابلة على المستقر أن يدفع للمبنى ٢٪ جندياً من كل دولار، ويحسم له المستقر ٣٠١ مليون دولار من الروبية بحسب ٤٪، حينها عليه دفعه للمبنى من تمويله.

وعلناً أن لهذا العقد قد مكن المستقر من تحديد تعاملاته المستقبلية وبيعه ممتلكاته وفقاً لقيمة محددة لقطع من العملة والجنيه، بصرف النظر عن سعر صرفollar من العملة بعدها من إبراز العقد، فإن سعر صرف الدولار بالنسبة للمستقر يظل ثابتاً عند ٤٪، حينها، وعلى منه ذلك فإن في استطاعته تضييق حجمه أو إقامته بالسوق المستقبلية والمدنى محاطة تقلبات سعر الصرف. وبناءً على ذلك، فإننا يمكننا اعتبار العقود المستقبلية على العموم من آليات المستقرار، بالذات لخطتها الاستثنائية، تحملها من تحديد تطفله دوره الداعم ومستلزماتها وتحفظها أبداً - ممتلكاته بجهل آمن.

أما بالنسبة لـ ريمان على المثال الثاني وهو كيف يُؤدى سعره المتغير بالالية إلى ضخ إزالة مسوقة السبولة بالعملة الأجنبية فنقول:

إن لهذا السوق يعمل على تنظيم قواعد عمليات الصرف الرجالية، من خبراته معه إلى تحفيظ محاطة تقلبات أسعار الصروف المفاجئة، وعلناً أنه توفر فرص أكبر لارتفاع العمود الأجنبي، وتهدره سعره الصرف بالمدنى اقبال المصادر على شراء العمود الأجنبي لفرضها الصافية.

* توقعات التموال الرقتصادي في ظل احتفاظها بآسعار الفائدة :

في العدد رقم ٩٧٥٤ من جريدة النصر، المصرية الصادرة بتاريخ ٢٢/١١/١٩٩٥، حيث البناي المركب البريطاني من أن بريطانيا تتجه نحو أطول فترة كردة اقتصادي من ذمة عام، وأنه يكون كرداً صعباً للغاية لعدة عوامل بالتزامن مع مضيافة البطالة.

ويجاء في العدد رقم ٩٧٥٣ من نفس الجريدة بتاريخ ٢٢/١١/١٩٩٥ تأثير صندوق النقد الدولي لتوقعاته المتباينة للاقتصاد العالمي، والتي أبعدها إلى تضييق الميزانية في العديد من الدول، مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم وصياغة معدلات التضييق المتقدمة في الرسادات والقدرات المغذى الناجم عن أزمة أمريكانيا.

وسع سوية الباقيات لدى وقفست في الربع الأخير من عام ٢٠٠٢، بـ ٦٠٪ بينما المبنى على الميزانية في العالم على رغم اسعار الفائدة في محاولة لـ تحفيظ كلية التضخم، مما زالت التضخم يواصل الصعود وتحقيقه أرقاماً تفوق التوقعات التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات مع سياسة ضخ سعر الفائدة وذلك بما يزيد من وجوب نظر رأس المال على أنه لجزء الدولى قد أضر طبقاً في طباعة

* الفصل الرابع

سياسة التمويل بالعجز للموازنة العامة للدولة.

استقر الفقهاء اقتصادي على أن المتفق عليه: وجهاً ملبي ووجهه ايجابي ببيان ذلك:

أولى: الدوجه والبيان: يصف المتفق على أنه قاعدة عامة لخاتمة اقتصادية يفترض بعضها بعضاً، ويقود بعضها إلى بعضه البعض: المتفق - ارتفاع أسعار المفادة على الودائع والقيمة البنائية الركود الاقتصادي - زيادة أسعار الغذاء والطاقة - ارتفاع أعباء الدين وتقليل الموارد المائية والغذاء، وبعدها الخاتمة تلقى بفعلها على المالية العامة للدولة، وتعزز عملة التنمية فيها، وبيان ذلك: أن المتفق العالمي المبادئ الثالثة من جائحة كورونا وأهميتها الروسية الفوائد وقد أدى إلى سباقية البنوك المركزية في غالبية دول العالم على رفع سعر الفائدة في محاولة متحمّلة للجشع المتفق، وقد أدى ارتفاع أسعار المفادة على الودائع البنائية إلى تحويل الميزان المعرف بأعباء خدمة دعنه الودائع في ذات الوقت الذي أدى إلى زيادة نكبة الديون أصله من البنوك، وأعباء المستويات منه، وعند التوسيع في الاستهلاك ومن شأن قلة الدستار في إتاحة المروءة لتنمية الجدية أو التوسيع في المسوحات المائية التي يؤود إلى ركود وإنحسار اقتصادي دال على ندرة عرضه على من سلع الارتفاع والدسم، له ذي صافية الطلب المتأخير عليها ومن ثم إلى زيادة أسعار الغذاء والطاقة، وأضطر الحكومات إلى التدخل لحماية الطبقات الاجتماعية الفقيرة والذكورة فقراراً، بحسب متنوعة من المساعدات لعفيفي والمنفذية، والعقوبات وجه العوجة أمام معادلة صعبة ضد المأمة إلى حماية الفقارات الكلية رضى - في ظل ارتفاع المقرر لها سعى وتعطل عملة الاستهلاك وزراعة نكبة القيمة المادية، وحالات التي يلقى بظاهره على مديونياته لدول المقاصة، ويؤدي إلى تراجع الموارد الاقتصادية فيها، وإلى زيادة الخاتمة المفادة، مما يزيد من ارتفاع المفادة، وإلى ضرر اسفل المال التجاري السادس من أسواقها وإلى انخفاضه - عرضه عملياته، وإلى زيادة العجز في ميزانها التجارى، وإلى وقوع ساليفها العامة حتى أعباء متغيرات تفاصيلها الجبال في ظل انعدام المفرص التمويلي المحفزة لاستهلاك عب آليات مبتكرة، وفي ظل ندرة المحلول القابلة للتقطيع لتقليل أعباء الدين عليهم والوصول الصعب إلى أسوأه الديون العالمية.

* ثانياً: العوجه والبيان للتفهم المترى:

في ظل عدم المالية العامة التقليدية، ساد الفقد المالي طائفة من القراءة والمبادرات التي حكمت تضييق الميزانية العامة للدولة ومن بينها دعنه القواعد قائمة

فالمقدار المالي التقليدي أن تقوى الريادة العامة العادلة، أو تحد الدولة من الضريبة والرسوم ومن ممتلكاتها الخاصة العقارية الصناعية التجارية وغيرها بتفصيل النفقات العامة العادلة السوية والتشفيرية ونفقات الاستهلاك والرتابة الدولة إلى الذي يراد لها غير العادلة من الفوضى والرصاص المقدار الجديد لتفصيل النفقات العامة، حيث لا يجع لها ذلك إلا إذا أطنت ماضية إلى تفصيل نفقات عامة غير عادلة يرتب عليها ضرورة أموال عادلة تقدر ضرورتها أو تتبع ميزانت والمعرف فيما تقدم حصر: أن المقدار المالي التقليدي كان يرفضه أن تتجه الدولة إلى الفوضى وأدلى التوجه في الرصد المقدار لتفصيل نفقاتها العادلة، وطن يلزم البطلة أن تتحدى من المؤشرات المالية/المالية التي يفرض على تأثير نفقاتها العامة العادلة مع إبرازها العامة العادلة، صدف الراي الذي ينبع المزروع عليه.

* بحسب القول بقاعدة المؤشرات المالية للمؤشرات العامة:

(١) الحد من اقتراضه الحكومات في الظروف العادلة.

(٢) إبطال المراقبة على المنشآت العامة.

(٣) الحد من اتساع استهلاك المال العام.

(٤) عدم تحويل الميزانية العامة لأعباء قواطع الدين العام.

(٥) منع صدور زيادة في رسائل الدفع ليعقابلها زيادة معاكمة في الناتج لقوتين بالبلد المذكورة.

(٦) المحاولة دون ارتفاع النساع والارتفاع في حلقة رقابة تتصور فيها لقيمة المصيبة (الموقعة الرئاسية) للنقد.

(٧) المحاولة دون صدور نقص في رسائل الرصد الستامبية بحوزة القطاع الخاص الرئيسي انتقامياً من القطاع الحكومي.

(٨) المحاولة دون التوجيه العكسي لرسائل الرصد إلى المستهلكين بدل من المستهلك.

(٩) المحاولة دون تحويل الرؤساء القدامى لفروعها المالية دون استفادتها من الرصود المقتصدة، تتحقق في ميزنة الدين العام.

* مفهوم قاعدة غير الميزانية:

تعنى هذه القاعدة: اتساع الرصد المقدار الجديد في تحويل غير الميزانية، لزيادة الطلب على الفعل، بهدف الوصول إلى التكيف الشامل لعوائق الارتفاع المتزايدة في الدولة والمجتمع من حالة اللحاد إلى اتخاذ الإجراءات التالية: وذلك حيث يطلب من الدولة المزروع من حالة اللحاد اتخاذ الإجراءات التالية:

- تحفيذه القطاع الضريبي من دفعاته الرفادة والضرائب بما يزيد من القوة الرئاسية لبيع وخدمات الرسميات والنتائج لغيرها والمراد منها

~~نقد المبررات لغير الموارنة المأمة~~ ، لم تكنهم من معاودة المذاهب وزيادة الطلب الفعلى المأمة

* نظرية العجز المنظر في الموارنة : إن التقييم العللى ل بهذه النظرية يكىف عن :

- (١) أنها لا تعرف أن تكون ممارطة طبيعه للضنه المالي الواجب اسباعه ل معالجه حالة الركود الرقتصادى .
- (٢) أنها لا تعارض توازن الميزانية في هذا اوجه وإنما ترى لزوج المضييه لوقته بهذه التوازن فيما يعود الرقتصاد إلى توازنها العام ويخلص من حالة اللحاد
- (٣) أنها تتخى أداء الرقة اصبه والوصول المنصب الجيد لتمويل الزيادة المطلوبه وتنال انتقامه العام بعث الريجاء إلى زياده الضريبه .
- (٤) أنها تهدى الوصول بالرقتصاد الوطنى إلى حالة التوازن الرقتصادى العام عن طريق تحويل الطاقات الرستاجيه المعطلة فيه ، والتخفيف من حدة العقبات للاقتصاد المفاهيمية التي قد تعيق صدورها
- (٥) أن دورها ينبع ب مجرد عودة الموارنة إلى الرقتصاد المقصو اى تحقيق المتفق
- (٦) أن لها نظرية يجب اخذها في الاعتبار في المعدل ذات الرقتصادات المرة الضئيله ، التي لا يجيئ بها دفعها الانتاجي لارتفاع المزدوم من السلع والخدمات لقابلة الزيارة في انتقامه العام ، نظر العبرود على نوعه مانفة له من زياده الانتاج مثل صناعة حجم السرومه المحلي ، وانعدام البنية التحتية المافرقة على الرسقتصاد وندرة الموارنة الفنية الماشهيه ، وقلة رؤوس الموارد الرستاجيه . وبالجملة عدم قدرة الجهة الانتاجي فيها على الالتجاهية لزيادة في الطلب بالطريق على الرغم من زياده الميل المدعوه لرسورتها إلى غير ذلك من العوائده التي يجعل الراخد بهذه النظرية سبباً بما يترافق انتقامه لاضغافه في الزمان وتدعمه في زمه النقوش .

* الخدود المطلق لغير الموارنة المأمة : إن السؤال الذي يطرح نفسه دعماً صور :

هل وعذاته هي أصل لغير الموارنة لريوده إلى آثار سلبية على الرقتصاد لقوم؟

والجواب : إن هنا الذي يجب أن يربط بالحالة الرقتصادية للدولة وبالزائفه الرقتصادية التي تتبع المكرمة لتحقيقها ، وبحجم الموارد المالية المعطلة ، وبقدرة الجهة الانتاجي في الدولة على الالتجاهي مع زياده الانتقامه العام ، وبدوره قدرة المؤس

المأمة للدولة على تغطية النهاد المالي للدولة وعلى خدمة الدريم العام بعد

تفطية لهذا المعيار تُعتبر وإعادة التوازن إلى الميزانية العامة، وعلى سبيل المثال فإن الحكومة المصرية عند ما أرادت مُوافقة صندوق النقد الدولي على تفاصيل لفترة الميزانية الوداعية، اقتضى ذلك قرضاً أميناً يرجع على السيدة ملیاً جنباً عن طريقه الركضات المالية من ذات دينه، وكانت تعتقد في العفاء بهذا الدين على التزاماته الموقعة في إبرام اتفاقية الميزانية العامة، وبذل وجهود مُثلّثة المصارف المركزية على تفطية المعيار في الميزانية العامة، يصبح المعيار عجزاً عاملاً منظم، وتُصبح التزاماته في السيولة الراجحة من حيث أنها بحسب المفهوم المنفرد الدافلي.

* المرادفات المصطلحية للعجز المزدوج:

درج عالمي المالي المزدوج على ابطيء وهو عددين المصطلحات المالية المرادفة لاصطلاح المعيار المزدوج ومن أبرز هذه المصطلحات المرادفة:

* المالية المعرضة: وهيقصد بهذا المصطلح أن تقوى الميزانية العامة بعدد مُعوضها، ففي تحقيق تعدد التوازن في الاقتصاد القومي عند تفرضه لمزيد من التزاماته المالية السابقة، عند وجود عجز في الميزانية، وذلك عن طريق إثارة الدين العام والتمويل بالعجز، أو انتهاص الدين العام وتحصيه فالتوصيف في الميزانية وذلك بالقدرة التي تتطلبها ظروف الموقف، وتطبيقاً لذلك:

فيما ذكرنا حالات بروبر طالة في أحد عناصر الدستاج المزدوجة، فإن توسيع التغليف بالعجز يؤدي إلى تعويضه ما انتابه من قصور في التغليف وعمدة المسؤولية: والتي تُشار إليها انتهاجية، وقدرتها على تعويضه نفقاته لتجفيفه، وبناء عليه: فإنه يمكنه استغلال المالية المعرضة كأداة لتحقيقه أحدى السبل المالية في التغليف الكامل لعناصر الدستاج المزدوجة.

* الرسمن العام للالية المعرضة: تقرير الرسمن العام للالية المعرضة على النسخة التالية
أ) سُفن مستوى الطلب الكلى إلى مستوى التغليف الكامل لعناصر الدستاج المطلوبة، وذلك عن طريقه:

- زيادة مستويات المأمورات من المنتجات المحلية.

- زيادة الرقابة الحكومية الرسمية على التطبيقات الركضات الراجحة انتهاجاً.

- زيادة اعتمادات التغليف للمشروعات المتعثرة.

- تحضير الصناعات على دفعات الركضات من الطبيعية والدخن بغيرها.

ب) خفض مستوى الطلب الكلى في فترة المرضع وأانتهاص السيولة الزائدة في المجتمع وذلك عن طريقه وتحاذياً بإجراءات معايرة لزيادة السيولة الراجحة انتهاجاً في نفس حالة البطالة/الركض، وذلك حيث تزيد دوام العمل، وذلك بإجراءات التي أثبت

وذلك بحال تبادل الموارد بينها إلى زيادة الطلب الدائم في المتنفس للتفتح أو إلى خفضه بما يؤدي إلى الركود، وعليه:

إن المالية المعوضة وصف في سعيها إلى تحويل العبر في الميزانية يمكنها استخدام أدواته رئيسية للتأثير على مستوى الطلب الفعال وصفاً: العبر الضاربة والنفقات العامة الحقيقة والتحويلية.

كما أن المالية المعوضة وصف في سعيها إلى تحويل المال إلى نسق لتوصيل العبر في الميزانية يمكنها استخدام الوسائل التالية:

- الرصد - المقدرات الجديدة.
- الرقة - اصوات الرفقاء والبيبلات التجارية.

ويعبّر الرصد المقدرات الجديدة أكثر صفاتيه الوسائلية من طورها في آثاره المتوجهة في الرقاصات المؤمن، حيث يعود استخدامه المقصودة التالية الجديدة في تحويل مركباته الجوية أو منعها من النابع المحلي أو في زيادة مفعولها التحويلية إلى آثار تفتحية.

* تضييق سياسة المالية المعوضة: إن السؤال الذي نظر فيه صناعه: هل يمكنه من تضييق أدوات سياسة المالية المعوضة تجاه دصف التغافل الكامل لعنصر الربيع المتساهم والمقطلة، واستقرار أسلوباته أو تضييق الموارد الرقاصات العام في مواجهة الرصد المقدرات والذئبات المتطرفة والطارئة.

وفى المراجعة على ذلك نقول: إن أدوات السياسة المالية وصفها غير قادرة على تضييق هذا المبرد، حيث يعترضه تطبيقها الفعلية جملة من الماء من أصلها:

(أ) ضمالة جمجم الرقاصات العام في الدولة الثانية، وصنف قدرة الدولة على التحكم فيه أو تغيير بيته ببعض التقلبات متطلباته ومستويات الناطق الرقاصات، وذلك بما يمكنها من زيادة أو نقصانه، والتحكم عن طريقه في مستوى الطلب الكلي.

ضمالة الرقاصات العام في الدولة الثانية، يجعل من الصعب على الناطق المالية تغيير بيته في الاتجاه المطلوب، أو لغاية بعضه برامج الدفاعية أو الصديقة أو المعلمية الضاربة، وذلك كمحاولة للحد من الصور التفتحية، كما يجعل من الصعب على الدولة مضاعفة مجده في أوقات الـ Δ طلب الفعال نظرها لـ Δ تحمل المصادر الكافية لضاعفته.

(ب) وبالإضافة إلى ضمالة جمجم الرقاصات العام في الدولة الثانية بعد قدرة الدولة على تغيير بيته وفقاً لمقتضيات الدولة الرقاصاتية (التفتح والرثاء)، تأتي مدخلة التقويم المعاين الذي يلزم أن تغير فيه الدولة من جمجم تفاصيلها وأدواتها وأن

الجريدة وتحذّر الرجاءات المترددة لواجهنّا وقد تكون البيانات المقصودية التي تقدّمها بهذا الصدد السلطات في أخاذ قراراً غير صحيحة أو غير دقيقة، وتتفق طبعه المتأخر عائضاً بما يجأع أدوات السياسة المالية في تحقيقه أحداً فهما، (٢) يعمّصه فاعلية السياسة المالية المعروضة في تحقيقه صدف التوازن الاقتصادي العام لزوم استمرارية استقرار أداء تراث معالجة تقلبات الدورات الاقتصادية (التضخم والانكماش) حيث يتفق تأثيرها عند حدود التحقيق من جهة التضخم أو الارتفاع فيه دون المضارعين جزئياً على مبادئها وعلى بسط المثال فإن زيارة المنفقات التمويلية من اللدانة والمساعدات المالية التي تعطلت عن العمل بسبب الرغبة الرئاسية استقرارها بما في ذلك البطالة، ولم تتحقق منها شيئاً عليها. ولذا فرض سر الظاهرة على المردّع لدى البنوك قد يرجع التفراط على المزيد من العدفان والمبالغ ومن ثم انتشار السيولة الزائدة والمدمن القدرة الشرائية لدى التفراط والتضليل صاحب الطلب الكلي المستهلكي، وكلّ دفعه الرجاءات لم يأتِ كفيلة وجدتها بالمضارع على التضليل، بل إنّها قد تعود إلى الانكماش.

غير أن السياسة المالية رغم التحفظات والقيود المواردة عليها وما قد يوجه إليها من نظر تعد أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق الرستقرار الاقتصادي في دفعه المقصودات الفنية والمتقدمة، وذلك لأنّه لا يندر أن تؤدي على الحكم في مستوى الطلب الكلي الفعال.

أما في اقتصاديات الدول النامية والتي تعاني من نقص في الماد الرأسمالي والخبرات والطاقة وخدمات النقل والستانان والصلبانية وغيرها من مقومات الانتاج، فإن التمويل بالعجز (المالية المعرضة) قد يُؤدي إلى التضليل لما يحدّه دفعه التمويل من زيادة في السيولة ومن زيادة في القدرة الشرائية لدى فراد والشركات لرياحها، مما يحثّه على التضليل في الناتج القومي، وذلك لعدّه لهذا التمويل قد تتحقق قبل أن يتمكّن منه في الواقع المعيش، فإن أسلوب المركبة في الدول النامية يتمثل في ضعف الطاقة الرسّابية المركبة فيها، ولذلك صنف الطلب الكلي، وصيحته متعلّقة بطلب ملول بجزء طفيلي الزائد، لم يعيّن التمويل بالعجز فالميزانية الأسلوبية المتمثّل لحلّها، ويقودنا لهذا المعيّن لسياسة المالية المعرضة إلى ضرورة الجوع في: *

* مدعى مرجعية الوجوه إلى التمويل التضليلي في البلدان النامية؛ وفي لهذا الموضوع يتوّج بذلك بين علماء المالية العامة به المؤيّدة والمعارضة ولكل من الطرفين مجيء النتيجة وتطبيقاتها العملية. وذلك على النحو التالي:

* الرسّاب المؤيد للتمويل استناداً إلى التضليل (الرسّاب النقدى الجديد) : وهو يرى:

الموارد المطلقة إلى نطاقات استثنائية قادرة على انتاج القدر الكافى من السلع والخدمات لتناسب الطلب الكلى الفعلى على سلع الدستورى وللرنتاج منها. وقد رى الرجال المعاصرون على دعنه الجبة بالقول: إن الجهة الدستورية في الدولة الثانية صنفية وجاهدة وغنية قادر على مقاولة الزيادة في الطلب بزيادة مماثلة في الرنتاج، ومن ثم فإنه يكتفى من استمرارية أو تضامن المقدم عند زيارة السبولة بأيدي الأفراد.

(ج) لأن من شأن تحويل الموارد البرية والمادية المطلقة عن طريق التوكيل التقنى حفظ المستثمر فيها ورجال الرعمال على الدردشة وعلى مزيد من الاستهلاك، نظراً لزيادة أرباحهم، وصفر الجهة الصحفى على تقديم المزيد من الرشامن للمستثمر، وذلك بما يترتب بالضرورة زيادة معدلات التخوه والتسمية الاقتصادية، وسلمه إلى على دعنه الجبة بالقول: بأن زيادة أرباح المستثمرات واستهلاك رجال الرعمال والمستثمرين، قد تكون ناتجة عن زيادة الرسماres وقد تخلو تفاوتاً صارخاً بين طبقات المجتمع، وقد توجهه الاستهلاك إلى أعمال الصناعية بفرضه الوفارة من المرتفعات الموقالية في الرسماres وقد تتربع المستثمرات على انتاج السلع والخدمات الكلمالية والترفيهية والفاخرة التي لا تقدر الطبقات الفقيرة على شرائها، والتي تزيد من حدّة اتفاق أحوال السلع الضئولية والفنانية نتيجة لافتقارها إلى استهلاك الجهة من استثنائى.

* شروط استخدام التوكيل التقنى في الاستهلاك في الدولة الثانية:

ترى الدولة المائلة أنه يستلزم لنجاح تمويل عمليات التنمية في الدولتين الثانية وأ) أن يكون التوكيل بالتقىم (بالرسامى النقدى الجيد والمتوسع في الرسماres الصحفى) أداة مالية ملائمة لردم الحاجة إليها الذي ينبع من صادر التوكيل المعيشية (أي إدارات الدولة العادلة) عن تمويل خطط وبرامج التنمية، ب) أن يتم استخدام التوكيل التقىم بصفة مؤقتة ويجب بمقتضيات الصناعة وعلى قدر الصناعة، وأن تذهب إلى أتباعها أسباب كبرى للجمع، حيث أنها تهدف إلى إقامة استهلاك جماعية مدروسة يتم انجازها ببراعة ودقة منتجاتها إلى الرسماres قبل دخول فائضها السبولة بأيدي الأفراد.

* الرجاء المعاصر لتمويل استهلاك التنمية بالتقىم :

(ج) لأن تمويل استهلاك التنمية في الدولتين الثانية عن طريق التوسع في المصانع الكلى للنقد وأن يزيد من القوة المالية على كل من سلع وخدمات الاستهلاك والانتاج، وأن يُؤدي إلى زيادة الطلب الفعلى علىهما، وفر

الطبقات المفقيرة، وإلى كل مدخرات الطبقات المتوسطة، وأصناف قدرات المضيقية على الاستهلاك، نظراً لاختصاصها الصورة الظرفية للنقد وعده قدراً على خفض مستوى استهلاكه، وعندئذ يكون للتمويل التقني أثراً سلبياً على كل من المرضوك المضيقية، والرديف، والمستهلك.

(ج) تعد الدول النامية مسؤولياً صافياً للموارد الزراعية والمعدات والتجارب والقرون الزراعية المتقدمة، ومصدراً صافياً لبعض السلع الزراعية والموراد الخام ومن شأن تمويل الاستهلاك التقني لغيرها تمويلاً تضخيلاً لأن ترتفع أسعار صادراتها وأن يقل الطلب العالمي عليها، كما أن من شأن ذلك أثراً سلبياً أن تخفض القيمة المضيقية لعملتها الوطنية في موازنة الميزانية الزراعية، وذلك بتأثيره على ارتفاع قيمة موادها، ومن المعلوم أن اختصاصاته الصاربة وارتفاع قيمة الواردات، من أصم أسباب العجز في ميزان المدفوعات وذلك بالاضافة إلى أن التدفق المترافق مع القيمة المضيقية للعملة لم يتحقق من أصله بطيء تبخره وتحوله إلى الزموك الوطني إلى الزموك الزراعي الذي أنشأه تضرراً، ومنه أصم أسباب انحدار الغداة تدفعه وتحوله إلى الزموك الزراعي إلى البلدان ذات التدفق المترافق الصورة المضيقية لعملتها، والنتيجة له ربطة على الغداة أو نقص تدفعه المقاومة الزراعية ضد انحدارها أو نقص قدرة العملة على استيراد معدات وأدوات التنمية، وبما أن المدفوعات ككل الفوائض وقد يقال إن في إمكانية الدولة النامية التي تعاني من العجز في ميزان بفوائضها نظر الارتفاع أعداد صادراتها، في إمكانها تحفيز صادرات صادراتها الوطنية في موازنة الميزانية التي ترفع الطلب العالمي على صادراتها.

غير أن هذا القول لا يحکم السالم به على أطلاقه، نظراً لفت أغلب صادراته الدول النامية مواد خاماً أمريكية، بعد الطلب العالمي على أقليل المرونة، ومن ثم فإن تحفيزه الدولة لم يصرف عملتها التي تكون لها تأثير كبير على زيادة صادراتها.

* تحفيز التمويل التقني :

إذا كان من شأن التمويل التقني لاستهلاك في الدول النامية أن يؤدي إلى ظهور العديد من القوى التقنية التي تصبح موازنتها، فماهية إذا أتى تدبر جيد للدولة إليه باعتماده أسلوب الطريق موازنة النزاعات والمتطلبات الاقتصادية، إلى أنه ومن وجهة نظر هذه الدراستة غير لابد منه، ووسيلة لرفقة عنها، للتعجيل بعمليات التنمية، حيث تتحمل الدولة النامية المسؤولية عن نشأة التقني وتفاقمه وذلك عندما تتراجع صادراتها وتزيد وارداتها ويرتفع مستوى استهلاك أفرادها

بالسفر والسكنى، وللطبع المقارنة في العروض الذهبية والمطلقة من أصل مصادر الدول لدى بعضه الفئات، وللطبع الروبية السوداء للعمرات الذهبية، مثافاً لقطري للبنوك والمستثمارات و مجالس مجازة الستار، ومتائل المؤونة عن المزودة بالصناعة والزراعة والسيادة وزراعة المنتاج، وتركت جملة الصناعات باطعاً الناس وتقييم المزدوج من الدعم النقدي والعيني لغير صناعتهم، إلى غير ذلك من مصبيات التفاصيل التراكمية، ولذلك يضاف من أهمياته سرقة الجبا، المقدمة إلى التوقيع المتفقى لزيادة الإنفاق على الرسم البريكي، و وجود الأنظمة الضريبية التي يجعل روت زراعة المصيلة الضريبية لتمويل الميزانية العامة واستخلاص السيولة الزائدة بأيديه

واذا كان التوقيع المتفقى ضوراً بالحقيقة التحقيقية، فإنه يستلزم لضمان خداع

استخراجه لهذا الغرض من إعفاء مجموعة من التروط والضوابط من أصلها:

(١) توجيهية السيولة الناتجة عن المصايل - المقدير الجديد أو غيره الموسوع في مخالبها من الصرف للمستويات، إلى تحويل استثمارات بابرة حقيقة ومتيبة لبيع وفديها في أحد وصيير، ضمناً لزيادة المزودة الطبيعية في مواجهة الزيادة في الطلب على الطبي عليها.

(٢) وجود عناصر انتفاع متاحة ومطلقة مقابلة للمتغرين، ولد يعود لتنفيذها بسو نسخة رأس المال أو تعقيداته الدسمان المعرف ببع قدسها على كتفه نحو هفيف للطاقة الرتاجية الطبية للبيع والخدمات التي يتزايد الطلب الطبي عليها

(٣) توجيهية الستار المحول تضفيها نحو التروطات سرية الرتاجية، كثيفة لمالة وتجنب تحويل الشرفات الرأسالية طبالية الرجل مثل اسقاطه الزائفه واسترها تمويه رضختها.

(٤) ضبط الرسافة والرقابة على الرجوب والرسف، لمنع انتقامها والعمل على استخلاص السيولة الزائدة لدى المصاير والذفران بأدوات السياسة المالية والنقدية (الضرائب والقرصنة العامة والعمليات النقدية البريجات للبنوك لدى البنوك المركزية)

(٥) استخراج المصايل المقدير الجديد بغير صغيره وعلى فترات متساعدة بحسب لرغبة المسواد بالسيولة الزائدة والارتفاع المفاجئ للطلب الطبي على السعر والخدمات قبل التكملة من زيادة المزودة الطبيعية منها

(٦) التوقف عن استخراج المصايل المقدير الجديد عند ما يتحققه التغليف الكامل لعناصر انتفاع المزودة والمطلقة الممكنة لتنفيذها

* اصطناع التضخم: إن المقصود سواد كان محلياً أو دولياً (مستورداً) قد يكون واقعاً بالفعل، ناجماً عن اتساع الفجوة بين الطلب على السلع والخدمات والعرضة الطبيعية، أو عن اتساع الفجوة بين العرضة الطبيعية للنقد والقدرة المعاشرة الجارية في الزسواحة فيها، وذلك بما نتجية للتوسع في النقصان البديهي أو نتيجة لتوسيع الجهة المصرفية في تلك الرسميات لغير أصلها استهلاكية أو للرضاخية في العقات أو في النقاد البديهية. وقد يكون التضخم نائماً أو متوقعاً غير فعلي، ناجماً عن تربص كبار المسؤولين للسلع المعاشرة في الزسواحة لارتفاع أسعار القاعدة في الزسواحة العالمية، أو لارتفاعها في العملة الوطنية في موافقة العبرة الدولية، حيث يعمد الترخيص إلى إيفاد هذه السلع ذاتياً حما ولذلك من بعدها في الزسواحة المحلية بما سمع الذي ارتضوه عند فرضه هذه السلع من الدارمة الجمركية لدولة الدستيراد، والمعنى تخييراً بما سمع الذي يتحققونه عند استيرادهم للسلع البديلة في صفاتي الدستيراد القاعدة.

ومما يدفع المسؤولين إلى فعل ذلك الافتراض أن البنوك المركزية وعليها رئيسها العميد للذريكي قد درجت في عام ٢٠٢٢ على رفع أسعار القاعدة على الودائع والقرصنة المصرفية مطلع كل شهر حتى تصرف كل جماعة التضخم، وذلك بما يؤدي إلى رفع سعر طرف الدولة الذريكي والمعبرة المعاشرة المعاشرة التي تفرض في موافقة عمرة العملة النامية، التي تعاني من اختصاصها المتواتر لتصريفها كل ارتفاع لسعر الدولة. والمحصلة النهاية لرفع أسعار القاعدة على العبرة المعاشرة في مطلع كل شهر بصفة دورية واحتياطية واحتياطية صرف العبرة المعاشرة المرتبطة بالدولة بعضها تربص كبار المسؤولين للسلع المعاشرة إلى مطلع كل شهر والارتفاع عن بيع واحد لهم من هذه السلع إلى صيه زيادة أسعارها وبعدها بأسعارها الجديدة وذلك بما ينتجه عنه عددة آثار من أصواتها:

١- استفال الزسواحة الداخلية لارتفاع السلع والخدمات في العملة النامية.

٢- خلوع نوع من التضخم الناشئ في أسعاره الدولة النامية.

٣- اضطراف قدرة البنوك المركزية على تحاذ البيانات النقدية الصنعية.

٤- البيانات التالية في أحواز السلع المعاشرة قبل وبعد قرار البنوك المركزية.

٥- زيادة الطلب على التمويل الدستيري، كالمأمورات وتجميع شئوا السلع المالية والمصرفة والدفوعات في أذنطة المصادرات المعاشرة والمالية.

٦- صنفه الرئيسي والثاني بين البيانات النقدية والبيانات المالية وبيانات سعر الصرف بما يفقدها بباب حبها.

* التضخم في أجور المزدات: تزايدت في العقد الذي فيه بعض غير منضبط فهو مهنة المهنية والمرفهة وعمال المعاونة، وأصبحت هذه النسبة تتصل عبئاً تقيّداً على ميزانية الدرس المتوسطة وذوات الدخل المحدود.

فالطباء وسائل التحليل والمستويات المائية، المحاميم، ومدرسي الدراسات الشخصية، والطافئات، والمطاعم، وقاعات الكفاح، ودور المعرفة، والماجدة والسبالية والجارية واللهم بائمه، والائقة، وكل مقدمي الخدمة أصبحوا يطالبون بأجر ضئيلة لرضاهم باطرقا صاحب المدرسة المقدمة.

فقد أصبح أجر الطبيب في المتوسط شهرياً مائة جنيه عن زمن لم يتجاوزه أكثر من خمس دقائق، وأصبح أجر البائع في أدنى عملية جراحية يتجاوز المائة ألف جنيه ذر، فالاجر طبيب التقى وعنه الندوة وأجره قاعة العمليات وأجر المشفى ناصلاً عن أيامه الستمائة والتحاليل الطبية والندوة غير المقدرة.

ولذلك فعلى التربية خان كل مقدمي المزدات يعودون من دفع الضريبة للدولة فهم لا يمكنون أبداً دفاتر منتظمة يتضعون من دفع لهم الحقيقة، وهم لا يعطون أجرة فواتير درامية أو اللتوانية بأجرها خدماتهم.

ولذلك فالتربية كذلك فإن معظم ابنائه ليس لهم مهنة المهنية والمرفهة يحصلون على مواد تموينية مدحمة من الدولة، وصمليساً وبقراء ولهم من مسخن الدعم المادي أو المعين.

ولذلك فالتربية أيضاً فإن معظم صنواره يتفقون دفع لهم الـ ١٠٪ على تعاطي المزدات ببناءً عاماً، نظراً لعدم وجود هذه الضرائب يومياً ولكن في التربية فإن جهاز حماية المستهلك في غفلة شديدة عن هذه الفئات الستة عشرية، حيث لعدة سنوات كانت مازحة نادرة يتعصب فيها بعض باطنى السمع المادي المنوط به أو بجهولة المصدر، تاركاً الساحة فارغة لجميع المهنية والمرفهة يقالون في أجرتهم.

ولذا أن نسائل فعل التضخم فقط قادر على ارتفاع مستوى أعباء السمع المادي دون ارتفاع المستوى العام لسائر المزدات الضوروية طيارة الناس، وصل انتفاخ الدخل الحقيقي للمواطنين تاركين فقط عن ارتفاع أعباء السمع الرسمية كثيرة، أم أنه تاركين كذلك عن الغالبة بل والغالبية من أجور المزدات التي يطلبها، وصل طلب الكثيرون فقط على الطلب على سمع الدوائر، أم أن لهم بما يبيه صماماً للسمع وأذناً ماء انتفاذاً من مصداقية انتقاد الفئات المتوسطة والمحمودة الدخل من يراهن على التضخم، فانتا مطالبون بالعمد على ضبط أجر المزدات الضوربة بذاتها، منه

* الفصل الخامس

مقدمة تلبيغ جماع التضخم في الرقابة المصرفية

إذا كان توسيف مفهوم التضخم يكتسب أهمية في السياسات الرقابية، فإن مقدمة تلبيغ عن جماع التضخم يكتسب أهمية في السياسات الرقابية، وتنبع هذه السياسة إلى تقييم أربع جماعات من المقررات الرامية إلى تلبيغ جماع التضخم والمدن آثاره في مصر، هيئتين تحذيرات على مجموعة على عدد من التدابير أو التوصيات التي تشريع تحت أنفاس السياسات الرقابية التالية:

- ١- السياسات المالية والنقدية والرقابية;
- ٢- سياسات الرسوبيل والنتائج.
- ٣- سياسات الصناعة والزراعة والتجارة.
- ٤- سياسات الاستثمار.

أولاً : السياسات المالية والنقدية والرقابية:

* يقصد بالسياسة المالية: مجموعة الاجراءات والقرارات المالية ذات الصلة بالضرائب والرسوم وفائدتها وغيرها المراتبة العامة للدولة، والتي تهدف إلى استغاثة الفائض في عرضها النسبي عن حاجة المعاشرة التجارية في الأوضاع، والمدن العنتفاعة العامة وفرضها عمليات المصروف، ومنع التزامات الطلب الكلى على السلع والخدمات وتتركز آلية السياسة المالية في تلبيغ جماع التضخم في:

(ا) تلبيغ أنظمة الرقابة المصرفية (غير الظاهر) بفرضها الضوابط على الدفول لطبيعة عنها وعن طبيعة التي تلبيغ المتداولين فيها باصدار فواتير ضريبة القيمة المضافة عن طبيعة السلع التي يتم املاكتها والخدمات التي يؤددها، ومن ثم اتفاقية بينهم وبين دولته اليابان للدولة والهيئات العامة المزرية والرقابية وغيرها من التي تحكم البيئة العامة بما فيها البنوك التجارية، وصياغة أولى متحفظة على المدن فهو من منظومة الضريبة الدخلية والدولية.

(ب) عدم السماح لمن يتورط بأو صدر بالسيادة أو المقدرات أو التعامل مع المنظومة الجمركية، إلى إذا كانت يتعامل بفرضها فواتير ضريبة القيمة المضافة.

(ج) فرضها رسوم عادلة على الخدمات غير الوجهات التي تؤديها أجنة الدولة، والتي تحفظ دفول اضافية لطالبيها.

(د) ترسيم العنتفاعة العامة لتجهيز الدولة السيادية والدراسية

(هـ) محجب الدعم المادي والنقدى الذى تقدمه الدولة لغير الفقير عن الطفل الرابع في التربية العددى لطائرة ومتى يليه

يختلط ويتضمنها البنية المركزية بالتعاون مع وحدات المباحث المصرفية التابعة لها
والتي تهدف إلى إقرار من المعاصرة الطبيعية للنقد، أو إلى رفع تأثيره تمويل
الاستثمارات الحالية، والسيطرة دون مراجعة تداوله المنقول ورفع مستوى الدعم
مبني على: خاتمة مسائل السياسة النقدية في لبع جماع التضخم ترتكز جهود المعاصرة
النقد والطلب عليها، وتحديد الصيود على مع المعاصرة المصرفية، ويتم تنفيذها
من طبيعة المباحث المصرفية، وتأخذ عصبة التغييرات في سر الفائدة على الدليل،
والرقابة، وتحدف إلى التأثير في حجم المنقول أو في تضييد تدفقه المنقول من
ذلك البنوك. وتغير السياسة النقدية عن السياسة المالية بعدة فحوصات منها:

- ١- أن السياسة المالية تعنى من طبيعة الميزانية العامة للمملكة، وتأخذ عصبة التغييرات
في السياسة الضريبية وتنطوي على انتظام العائد وتحدف إلى التأثير في حجم دخول الطبقات

الفترة

٢- أن إجراءاتها العملية التي يقتضيها بالنظر إلى أن فرضها الضارب أو تعديل أسلوبها
يحتاج إلى تصديقه من البرلمان، كما يحتاج إلى قبول مجلس، ومن ثم فإن تغييرها
جسيئ مقتضيات الظروف والذووال يكون آخر صعوبة عن السياسة النقدية،

٣- أما السياسة النقدية فإنها لم تواجه التضييدات العملية للسياسة المالية لعدة أسباب
إجرائية وقوائية وقرارات صادرة فيه يصدرها البنية المركزية وتنفذها ووحدات
المباحث المصرفية التابعة لها، وعليه تقييم تطبيقها إلى آثارها على مقتضيات
الذووال، وتتحقق في انتهاص السيولة الثالثة من مهامها المعامل في الدساديس
المالية، وذلك لعدة المحاجات التضييفية غالباً ما تكون نتيجة لزيادة عرض النقد
ومن هنا فإن السياسة النقدية التي من شأنها إقرار من دفع المعاصرة لوضع
أداة ضاغطة لبع جماع التضخم.

لذلك افترى عن أن فرض أسلوب الفائدة على الدليل والمقرضة المصرفية من

٤- أنه إغراق أفراد القطاع العائلي على التضييف سوقاً باتفاقه مدفأة على اتساع
هاماتهم الرسمية وأدلة عنها في البنوك للحصول على الفائدة المرتفعة، وهذا
يعنى زيادة العدوى وخفف عن الطلب على سلع الرسمية، ومن جهة أخرى
بات فرض أسلوب الفائدة على القرصنة المصرفية لرجال الأعمال من شأنه زيادة
أعباء دفعها لقرصنة، وانخفاض طلب رجال الأعمال لها والقطاف من ذلك على
احتقان المعاصرة النقدية.

* وتشكل مسائل/آلات السياسة النقدية لبع جماع التضخم فيما يلي:

أ) فرض أسلوب الفائدة على الودائع والمقرضة المصرفية بأهميتها المتنورة.

ج) أصلـاـ البياناتـ والـتقـارـيرـ بالـتوـقـعـاتـ الـتـبـلـيـفـةـ الـلـبـيـةـ عنـ زـيـادـةـ الـمـبـدـىـ الـضـرـبـيـ أوـ ضـفـصـهـ حـيـةـ الـعـلـمـةـ أوـ تـعـوـيمـهـ أوـ عـنـ تـعـقـعـ الـرـكـورـدـ الـرـقـصـارـيـ وـذـلـكـ لـأـغـرـاصـهـ التـائـيـ عـلـىـ تـوـقـعـاتـ رـجـالـ الرـعـالـ وـالـمـسـتـقـرـيـهـ وـدـفـعـهـ إـلـىـ الـمـبـاطـئـ فـضـعـ الـنـيـدـ مـنـ السـقـودـ فـنـ اـطـمـمـ الـرـسـقـادـ .

د) ضـفـصـهـ نـفـقـاتـ الـحـلـوـةـ بـاـعـتـبـارـهـ مـضـقـةـ لـخـلـعـ الـقـوـةـ الـحـرـاسـةـ فـنـ الـزـوـافـهـ مـنـ يـانـبـهـ الـتـفـيـيـهـ مـنـهـ وـزـيـادـةـ طـلـبـهـ عـلـىـ سـلـعـ الـرـسـقـادـ .

هـ) فـرـصـهـ الـرـقـاصـهـ عـلـىـ الـزـوـافـهـ مـنـعـاـنـ الـرـهـنـظـ .ـ وـ الـرـتـقـاعـ غـيـرـ الـبـرـقـ .ـ اـسـعـ الـسـلـعـ وـ الـمـذـمـاتـ .ـ

وـ) وـضـعـ نـظـاـمـ خـاصـ لـجـبـيمـ الـرـوـابـتـ وـالـرـجـوـ وـالـمـكـافـاتـ وـالـخـواـفـ .ـ عـمـاـ يـوـانـ بـيـهـ مـطـالـبـاـتـ رـفـعـاـنـيـهـ آـتـاـهـ الـتـضـفـيـهـ وـبـيـهـ اـسـتـقـاعـ نـفـقـاتـ الـمـعـيـةـ وـبـجـاتـوـيـهـ فـيـهـ عـمـلـيـهـ الـذـوـنـ اـسـتـقـاعـ الـزـوـافـهـ وـجـبـيمـ الـرـجـوـ .ـ

زـ) تـعـوـيمـهـ اـسـعـ الـصـفـفـ وـضـعـ تـعـدـدـ حـاءـ بـجـاـيـوـدـهـ إـلـىـ الـتـطـالـيـقـ الـقـيـفـيـةـ لـلـمـنـجـاتـ الـتـىـ يـتـمـ اـسـتـيـادـ مـوـادـهـ الـرـوـلـيـقـهـ مـنـ الـمـازـجـ وـالـعـصـولـ إـلـىـ سـيـاحـاتـ اـنـسـابـهـ ذـاـتـ الـخـافـةـ ،ـ عـلـىـ أـنـ يـتـمـ تـحـديـدـ سـرـ الـصـفـفـ عـلـىـ أـسـاسـ مـنـ الـعـاقـ الـذـهـنـيـ يـارـىـهـ الـتـقـيـيـاتـ الـرـقـصـارـيـهـ الـداـخـلـيـهـ وـالـمـعـلـيـهـ الـحـيـطـهـ .ـ

حـ) الـمـدـنـ الـلـبـوـيـ إـلـىـ الـقـوـصـهـ الـداـخـلـيـهـ وـالـمـاـرـجـيـهـ وـصـصـيـهـ وـمـوـطـهـ الـرـجـلـ وـالـرـجـلـ تـشـقـلـاـ عـيـاـ وـعـاـ كـاـظـلـ الـمـاـنـنـةـ الـسـامـةـ الـدـوـلـةـ وـرـصـبـيـهـ بـحـالـقـيـنـ الـعـيـزـ الـمـرـنـ .ـ

* مـفـروـكـ الـبـيـسـةـ الـرـقـصـادـيـهـ وـآـلـيـاـتـاـنـ لـيـعـ جـمـعـ الـضـقـفـ :

إـنـ الـبـيـسـةـ الـرـقـصـادـيـهـ دـنـ مـفـروـكـهـ الـبـيـسـةـ الـرـقـصـادـيـهـ وـالـرـجـلـ وـالـرـجـلـ وـالـقـرـاراتـ الـتـىـ تـخـذـهـ الـدـوـلـةـ لـتـحـقـيـهـ اـتـصـادـيـهـ وـإـمـمـاـيـهـ عـامـةـ مـرـسـومـ بـقـاـمـاـ .ـ وـمـنـ أـصـحـ حـدـدـهـ الـرـجـدـافـ :

- تـحـقـيـهـ وـدـعـمـ اـسـتـرـاـيـهـ الـفـنـ وـالـتـبـنـيـهـ الـرـقـصـادـيـهـ وـالـرـجـمـاـيـهـ وـالـبـرـيـهـ الـمـسـادـهـ .ـ

- تـبـيـيـتـ الـرـسـقـادـ وـرـجـمـهـ الـرـسـقـادـ فـنـ الـزـوـافـهـ .ـ

- ضـلـعـهـ فـرـصـ عـلـىـ بـجـدـةـ وـالـدـرـدـنـ الـبـلـالـفـ الـلـاـفـةـ وـالـمـقـنـعـةـ .ـ

- تـعـزـيزـ الصـادـاـتـ الـلـعـيـهـ وـالـخـمـيـهـ .ـ

- سـيـاسـةـ الـفـقـرـ وـالـبـلـهـ وـالـرـصـدـ وـالـسـيـبـ وـالـعـوـائـيـهـ وـالـعـدـوـانـ عـلـىـ سـرـرـ الـدـوـلـةـ .ـ

- تـحـقـيـهـ الـرـقـصـادـ الـمـطـنـ لـلـغـرـيـعـ مـنـ دـائـرـيـهـ الـضـقـفـ وـالـرـكـورـدـ .ـ

* بـالـرـلـاـيـهـ الـتـطـلـيـقـيـهـ لـتـحـقـيـهـ الـبـيـسـةـ الـرـقـصـادـيـهـ الـعـالـىـ :

- تـرـكـيدـ الـرـنـفـاعـهـ الـعـاـمـ .ـ

- الـحـلـمـ فـنـ سـرـصـوفـ الـعـلـمـ الـوـطـنـهـ .ـ

- التأكيم في سيرة الرئاسية والاعفاءات الجبلية.

- القيادة الرقتصادية الرئاسية لسلطات الدولة وبخاصة أضواء مشرطة تحفل بذغال العا
- دعم الصناعات الوطنية والصناعية وتحفيزها.
- الرقابة المتمرة على المؤسسة وعلى مجلس المناط الرقتصادي.
- القضاء على اقتصاد الظل أو الرقتصاد الضريبي المتصل في اصوات بعض الفئات على الاستفادة بالأنظمة التجارية والرقتصادية والمهنية والظرفية ضارع الرطان.
- الصانع للدولة، والعمل في الظاهر، والمخادعة من صافرة الدولة وصفاره صفا
- في الرفادة والرقابة على ما يربو على سطح الرقتصاد القومي.

* آليات رقابة لجميع التصفيق في صور عن طريق المساحة الرقتصادية:

- (١) تغزيق قدرة الرقتصاد المعنوي على أن يؤخذ بصلة متواصلة جديدة
- ـ يمية المخوا، تغزيق بارتفاع الرساجية، والقيمة المضافة، والمحور المعرف للمنجيات وبصفة خاصة في قطاع الرقتصالى وتلزيمها المعلومات، لدوره المهم في تغزيق مقومات التنمية المستدامة، بما يتيح من وسائل صرفه ومعلوماته هوائية مرئية
- ـ لقراراته الرسمية، والنتائج والمتغير، وبما يتحقق من تفاعل بين معطيات المعهد الرقمي الذي تتولى فيه المسجلات العلنوعلمية على نحو مضطري ومتتابع، وذلك حيث تؤدي مثل هذه الناحية إلى توطيه صناعات التعليم والثقافة والفنون، مما توفر في المسطحة الباصطة لرسيرادها، وإلى تحفيز بيئة الدستور والرمان والمتغير، ومن ثم إلى تحفيزه المستقر الرقتصادي.
- (٢) الرستغرل الذليل لإصدار الطاقة الطبيعية البديلة عن الطاقة الأحفورية، والمقدورة عن التمن والرياح وساطة الماء، وذلك حيث تؤدي حفظ الرسغرين إلى توفر فائدة رسيراد البترول والغاز الطبيعي، وإلى جعل مصر ركناً لتصدير الطاقة الخضراء إلى دول العالم، وإلى تحفيز من كافل الوطنية من فائدة الرسغرين التي ياءن، غير إصلاح الميزانية
- (٣) إبراه ذوى اللغاوة والجنينة من المواطن مع الذهاب المخلصة في تحدي أولويات اهتمامات المواطن في محافظات مصر من الترمي، فالكل يقع على كل جمعية اقتصادية لرصيدها مواطن على محافظة والكل يتلاقي جميعاً ماتمتع به كل محافظة من ميزات تنافسية، وذلك حيث تؤدي حفظه التالية إلى رفع كفاءة الرسغرين المال العام وإلى تحفيزه الباري جميعاً لرصيدها مواطن على محافظة وفضحه تظلمه معيتهم وتحفيزه زيارة حقيقة في درفهم.
- (٤) إبراه ذوى الدائحة والطاقة، من ذاته فلهم أن اصنافه قد انته

(٥) تعزيز مؤشرات الدولة، وضيق نطاق رأس راجبياته فضلاً عن إنشاء لجنة قضائية بين أجهزة الدولة والمستفید.

(٦) تشريع التفاعل بين الدولة وبين القطاع الخاص على أساس توفير الدولة لخدمات الدعم المالي واللوجستي، وتوسيع القطاع الخاص إنتاجاً وإدارة مشاريع الابتكار والتكنولوجيا، وخلق الوظائف وزيادة الصادرات، (٧) زيادة الاستثمارات التنموية في التعليم الجيد والتدريب والبيئة والتطویر والريادة والابتكار، باعتبارها أدوات تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

(٨) تطوير البنية التحتية لإقامة البذن الصناعية من طرف وكباره ونقل وسائل وصرف صحي وأمن وتصادر للطاقة المجددة، وذلك بما يضع أبواباً لانتاج حقيقي في جميع النواحي الاقتصادية.

(٩) على نحو معقول إلى اقتصاد القيمة المضافة، والمقدرة التصافية النهائية والذى سيتحقق من خلال رفع كفاءة الطاقة التساحجية البرية بالتعليم والبيئة والبيئة والتطور والبقاء المدراه، والعمل المتقدمة الجودة قادر على تحويل الملامح الرؤسية إلى سلع وخدمات يتم تداولها في الأوساط.

(١٠) تعظيم العمل الجبجي لمجال الرعمال في إنتاج وتطوير المدارس الفنية للتكنولوجيا التطبيقية القادرة على تخفيض العمال المدراه في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة والبيئة والطرق والمواصلات، وحل ما تواجهه سوافع العمل في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

* ثانياً : سقراطى لطبع جميع التقنيات في الاقتصاد العالمي والارتفاع : يقصد بالرسورات : ١- تخفيض النموذل والخدمات التي تصل إلى جميع المحافظات بمقدار ٢٪ كل سنة ، والتي تتضمن في انتاج لمطالع والزمادات الرسمية (من مواد أولية وللردم وطاقة حركية) تحويلها إلى سلع وخدمات صالحة لردمان العباير للجاجة الإنسانية استخدامها في إنتاج الحاجات التي يحيى بها الإنسان سواء كانت حاجات صناعية أو مستولده من التوصيات الثقافية والروحية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان ، وفتح إنتاج حاجات الرسورة من الرغباتية التي تقوم بالرسورات لنهوض الرأس وارتفاعات مثل المصنفات والمدارس والقطاعات والفنادق وغيرها

ويستند الرسورات إلى نوعيه كما : الرسورات إناني تحفظها ، وأسرارها وحيط أو انتقامي يخص الشعوب والشعوب في الرسورات كجزء من موالد والخدمات التساحجية في عمليات الارتفاع ، ويقطع الفرعون مما يحمله الطلب الطفلي العفال المؤول

فإن الشعب الذي يريد أن يستهلك سلعة أو خدمة معينة عليه القيام بانتاجها أو بانتاج الموارد أو المعاملات المرتبطة بانتاجها، وذلك حتى لا يقع في دائرة الديون أو اسهاماته الماسعات والمعنوية المترتبة لتفاقته أسلوبها.

* مفهوم الانتاج : يقصد بالانتاج كل نشاط إيجادي يهدف إلى خلقه سلع أو خدمات للستهول المترافق أو المترافق معه النشاط المرتبط بالانتاج سلع وخدمات الدستوري المترافق، وقد تطوع طفة الانتاج باسم للمجنيات من السبع والذماء، أو ظلم قضية المنتجات التي أدت النشاط الانتاجي لانتاجها.

ويتم الانتاج بصفة الفعل بالمعنى بين خدمات العناصر أو الموارد الاقتصادية وصفة العمل والموارد الطبيعية وأس المال عن طريقه النظم أو المجرى الانتاجي، خلقة المنتجات، وظاهرات جم الانتاج الطبي قادر على تلبية حاجة الستهول الطبي لل المجتمع، ظاهرات

الدستوري الاقتصادى لهذا المجتمع، دون ماض فهم أو رأى.

فإن مجرد الميزان الانتاجي في الدولة عن انتاج حاجة الستهول الطبي، وصادر عن هذا المعنى زيادة في المرضي الطبي للنقد، فإن النتيجة المترتبة لذلك هي صدور التضخم البالغى، فإنه كانت الدولة مستوردة لها حاجتها الستهولية أو لاحتياجها لانتاج عطاء الاقتصاد العالمي يعاني من التضخم، فإن الدولة المستوردة لاستوردة الفقير مع وارداتها، وهي أيام علىها النموانة مماً، وهذا أمر خطير في صور وقت اعداد هذه الدراسة، وعلى يد ما يليه الممثلة تقع دراسة المائدة المطلوب الميزانية التالية:

* مقتضيات دراسة لخطوة التضخم في الاقتصاد المصري :

(ا) فرضية الرقابة على أسعار السلع والخدمات وما يجري من انتقامه في انتقامه الزاده وعمومه يعطي للدولة المتعة في متابعة ما يجري في الزاده من انتظام أو اضطراب يجيء التضخم لها، بفرضه الرقابة وتحريم الدخان والبنادق والآلات الحربية، وذلك بعد أن شرحت الزاده على آخر جائحة كورونا، وال الحرب الروسية الأوكرانية، والظروف التي وضفت البيئة المركبة المصعد لعمليات الدستوري وبداية مرحلة انتقام الدولة، وما أعقب كل ذلك من ارتفاعات في الزاده، وتخييمه للسلع، ومن أسبابه في انتقامه المبوب والذريوه وأغيره الدوافعه والمحاذيات، والذرويفه واللثير من سلع الستهول وصعبيه أسوأ تضمه تتحمل الدولة لعدالة التوازن والانتظام إلى الزاده وصعبيه جيئها بأمور تضمه تتحمل الدولة لعدالة التوازن والانتظام إلى الزاده وصعبيه جيئها بأمور تضمه تتحمل الدولة لعدالة التوازن والانتظام إلى الزاده والمعاييره، وأوضاعهم عن المخالفه لجرياناته عصبية.

وذلك حيث أصبح ضبط الزاده مطلبًا عاجلاً، نظر المايوود البيانقى

من نتائج غير محسنة العواقف.

فرضت ظروف عالمية عابرة للحدود مفاجئة ومحبطة وعربية أدت إلى تباطؤ النمو، وفرضت سلسلة الصناداد والتحولات، وفرضت موجات من المرض والفنار، وفرضت نسخة صرف العملة المحلية، وفرضت على سلطان العالم مزيداً من الفقر.

ولكمجال أداء الاقتصاد المصري لواصمة على هذه المتغيرات والظروف إلى بسطة الصناعة المحلية، والرعياد على النبات والمستفادة من الواردات والمدن عن طريق التجزيات لمجال أداء الاقتصاد المصري إلى تخفيض الصناعات والثروات الزراعية ودعم السلطان إلى حرية التجارة الدولية أو إلى انتسابية الصادرات والواردات، والرعياد على النبات على الرغفل في انتفاع السليم والذمم الزراعية، وأعمقاد سياسة وطنية تقويم على رفع الطاقة الاستهلاكية للصناعة الوطنية، وعلى توطين الصناعة بكافة فروعها ونقلها وتنقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة لصالحها، وذلك بالتوافق مع تدريب وتأهيل ورفع كفاءة الألواح البربرية المصرية على أعمال التصنيع والصيانة.

* معلم المزبلة الاستهلاكية الصناعية المتعددة: يُنبع أن تبني هذه المزبلة من:

- (١) مراعاة الميزة النسبية التي تتمتع بها كل منطقة صناعية من حيث درجة الود المأزر واليد العاملة المأزردة والقرب من أماكن التسويق وموانئ المحيي.
- (٢) إقامة بجمعيات صناعية صغيرة متخصصة وترويجها بدراسات الجدوى والتسويقات المرشحة لها، وترقينها، ومنع المستغليين فيها من إثباتية تحفظية، وتنمية صناعتهم على الرخص والموافقات الادارية لبناء وتنمية المنشآت، ومصلحتهم على مصادر الطاقة وضرائب التغليف، وتجنيبهم فرضية الرسم المبالغة عليهم.
- (٣) وضع وتنفيذ سياسة صناعية تستهدف التصنيع المعيق، وتنمية وتحفيز الصناعة التحويلية (صناعة التكرارات والمعدات والذينرة وخطوط النتاج وقطع الغيار) وصناعة تصديرها من المستهلكين، ونقل وتوطين التكنولوجيا المتقدمة لصناعة لبيع والدواء والغرسات، والمستهلك الذي لا يمتلك وآلات الميزانية التي تتطلبها صناعة الصناعة الدقيقة والمركبة.
- (٤) توطينه تصنيع المصانع والتكرارات والمعدات وخطوط النتاج وقطع الغيار - المعدات، والتطوير الموجه لعدم خطوط النتاج، بما ينبع تنويع المنتجات وتجديدها واصفافها وأشكالها - منتجات جديدة.
- (٥) التحول من التصنيع لتصنيع المنتجات الوطنية محل الواردات، إلى التصنيع المقدّس تعظيمها لوارد الدولة من النصر والجهنم.
- (٦) نزع العجلات الصناعية لديها القدرة على: - تصفيه وابتلاع السليم والتجهيز المترافق بوجودها ومواصفاته وأوزانها النسبية.

(٤) جذب الاستثمارات الأجنبية البارزة العالمية المتقدمة ذات الكفاءة المطلقة لحقيقة النحو والتحقق في تصنيع التكنولوجيا والمعادن وخطوط النتاج وقطع الغيار.

(٥) وضع وتنفيذ سياسة صناعية تستهدف تغيير هيكل الاقتصاد المصري لصالح قطاعي وفرض الصناعة التحويلية الراعي انتاجية، عن طريق التحفيز وإنارة المعقبات ووضع إيقاعات السوق، وتنمية المؤشرات والتوصيات والتجهيز للمنتجات.

(٦) المناية بتوظيف الصناعات القائمة التي تتحقق فيها مصر بجزءاً يابانية تنافسية مثل المنتجات والمواد الخام الملاصقة والافتراضية والجلود والفرش الخدمة.

(٧) ربط المستثمار الأجنبي بالسوق بمقدار ما يقدر من قيمة مضافة له لاقتصاد مصر من زوايا توسيعها التكنولوجيا المتقدمة أو زيادة الصادرات أو مقدار ما يضفيه من سلالة أجنبية أو توسيع للموظائف، وأحد من المستثمار الأجنبي بالسوق من صناعات رقائق البطاطس والبسكويتات وغيرها من الصناعات الهمامية الدستورية.

*الآباء من المقربات العام، جهة لجهة المقاييس في الاقتصاد المصري في السياسة الزراعية والتجارية:

(٨) تعزيز الرقابة المبنية على التركيزات الاقتصادية، ووضع إطاراً كارismatic على العادة بالتسوية المطلقة في النسخة، وذلك من أجل عملية أجهزة حماية المنافسة من لتدخل في الوقت المناسب، للو من آثار العمليات المؤدية إلى الاهتمام، أو تعزيز دور البيانات الدستورية القائمة في التأثير على عملية المنافسة أو تحديد حداً أو اللحد فيها.

(٩) المدر من إنشاء لبيانات اقتصادية اجتماعية عمرية، أو تعزيز سيطرة كيانات قائمة بالفعل، تعرفه دولته دخلها متافية بهم، إلى أسوأه الدستير أو التوزيع أو تحدى قدرة المكافحة المالية، على منافسة الكيانات المسيطرة، أو تخفيض تفعيل المستثمار الأجنبي أو المحلي، وذلك من أجل تعزيز المنافسة في الدستير، إنشاء المعايير المطلقة، بما يعود بالضرر على التسلك المنهجي.

(١٠) التصريح بالذريعة لمنظومة التسوية، والمدر من الوسطاء، وإنشاء أسوأه سلع بذريعة يتم فيها طبع النجاحات ببروتوكول أو نوع طريقة وسبيل واحد، مع تحديد الدليل لبياناته بمالكيتها غير شرطها اللغة الذي يدفعه المستثلك، حيث لا يعمد أن يحصل نفع لغة البرتقال أو المطاطم شر، ولذلك يتحمل تطاليف وأسبابه ونماذج الاستعمال لغة عاً كامل على فرض ما يحصل عليه الوسطاء من منه المستثلك، وأوضاع مثال ذلك كيلو البرتقال يبلغ في مرتبتها، بكتيريا فقط وبيان في النسخة بغيره، هبها، دون ذلك ثقبه شديد بالنجيحة، وصومثال صادره على جميع النجاحات المزاعية التي تباع في النسخة منه طريقة الوسطاء.

الـكـوـنـوـزـيـيـةـ،ـ وـذـلـكـ بـالـتـامـنـ عـنـ التـوـسـعـ فـيـ اـقـاـمـةـ صـوـاعـ التـقـرـيـبـ الـنـاشـيـةـ

لـطـلـبـ نـفـعـ مـنـ تـحـدـهـ الـفـنـانـ،ـ وـرـسـمـ التـوـسـعـ فـيـ اـقـاـمـةـ الصـوـبـ الزـرـاعـيـةـ الـقـادـرـةـ عـلـىـ
صـنـاعـةـ اـسـتـاجـيـةـ اـنـفـاعـ الزـرـاعـاتـ الـمـجـمـعـيـةـ،ـ وـعـلـىـ تـقـليلـ الطـافـقـ الـبـاهـةـ الـتـسـدـدـةـ.
(جـ)ـ التـوـسـعـ فـيـ اـقـاـمـةـ مـصـانـعـ الزـرـاعـةـ الـنـفـعـيـةـ وـالـتـنـوـيـةـ وـالـفـوـسـفـوـرـيـةـ وـوـضـعـ الـرـهـبـهـ
فـيـ تـدـارـلـهـ اـسـتـاجـيـةـ حـصـولـ الـفـرـجـيـهـ عـلـيـهـ بـاسـعـ مـقـدـمـهـ،ـ وـالـمـدـمـنـ لـقـدـيرـهـ حـاـكـعـ
عـلـىـ الـتـعـاـذـلـ بـيـهـ عـاـئـدـ رـصـيـدـهـ حـاـكـعـ عـلـىـ الـسـخـدـ ١٣ـ الـبـاـسـلـاـ.

(دـ)ـ الـرـفـادـةـ الـمـلـكـيـةـ مـنـ الـبـعـوتـ الزـرـاعـيـةـ الـنـاصـةـ بـجـيـهـ جـهـودـهـ الـرـفـادـةـ الـزـرـاعـيـةـ وـاسـغـواـ
الـبـاهـةـ الـمـالـيـةـ فـيـ بـصـصـ الـمـحـاصـيلـ،ـ وـتـهـبـيـهـ سـرـرـهـ عـالـيـةـ الـرـسـابـيـةـ مـنـ الـبـنـوـزـ
وـالـسـتـرـيـهـ وـمـقاـوـمـةـ الـرـفـادـاتـ

(هـ)ـ التـوـسـعـ فـيـ اـقـاـمـةـ الـتـعـاـذـلـاتـ الزـرـاعـيـةـ الـمـقـضـصـةـ فـيـ اـسـتـاجـ وـشـرـاءـ وـبـيعـ الـتـقـادـرـ
وـالـتـسـدـدـةـ وـالـبـيـدـاتـ وـالـخـصـبـاتـ الـنـيـاطـيـةـ الـمـوـرـقـيـةـ،ـ لـلـزـرـاعـيـهـ بـاسـمـ الـبـاهـةـ،ـ وـالـسـعـاقـدـ
الـمـبـعـهـ مـنـهـ عـلـىـ شـرـاءـ الـمـحـاصـيلـ الزـرـاعـيـةـ بـالـمـعـادـلـ الـذـيـ يـنـظـمـ تـطـهـةـ الـرـسـابـ
وـرـيـقـهـ وـعـاصـمـهـ بـعـدـ كـفـرـ لـهـ عـلـىـ الـزـرـاعـةـ

(جـ)ـ التـوـسـعـ فـيـ نـيـاعـةـ مـلـوـثـاتـ الـزـعـورـ فـيـ الـبـرـزـةـ لـزـاعـ الـدـوـاجـهـ وـالـلـحـمـ الـحـرـاءـ
وـالـزـسـالـهـ وـالـزـلـبـانـ وـبـصـصـ الـمـاـشـيـةـ،ـ وـبـخـاصـةـ الـنـذـرـةـ الـصـفـرـاءـ وـفـوـلـ الـصـوـبـيـاـ
وـالـعـيـهـ،ـ وـذـلـكـ بـالـتـوـنـهـ بـعـدـ اـقـاـمـةـ جـمـعـاتـ صـنـاعـيـةـ صـفـيـهـ وـمـنـفـلـهـ لـلـبـرـ وـلـخـزـينـهـ
وـتـحـوـيـلـ مـخـلـّظـاتـ الـزـعـورـ وـالـبـرـيـمـ وـالـقـعـدـ الـعـيـهـ وـالـنـذـرـةـ الـكـامـيـهـ وـالـبـيـاتـ الـنـاهـفـةـ
إـلـىـ أـعـرـفـهـ مـهـيـاـنـيـهـ وـأـعـيـاـنـ،ـ اـسـتـاجـ الـزـعـورـ فـيـ شـرـاءـ عـاـقـوـيـهـ مـهـماـ.

(جـ)ـ إـعادـةـ الـقـرـيـةـ الـمـصـرـيـةـ إـلـىـ سـابـعـ عـهـدـهـ مـعـدـهـ مـعـاـفـاـتـ اـسـتـاجـ الـخـيـرـ وـالـمـوـاجـهـ وـبـصـصـ الـمـائـةـ
وـالـلـحـمـ الـحـرـاءـ،ـ وـتـحـمـيلـهـ مـنـ قـرـيـهـ بـاـتـتـ مـسـهـلـةـ وـمـسـوـرـهـ لـذـوقـاتـ أـبـنـاهـ مـنـ الـدـنـ
الـجـاـوـرـةـ إـلـىـ قـرـيـهـ مـنـبـيـةـ مـصـدـرـةـ لـرـهـيـاـجـاتـ الـدـنـ الـجـاـوـرـةـ،ـ وـعـلـيـهـ أـنـ يـتـمـ ذـلـكـ مـنـ
طـرـيـقـ دـعـمـ الـمـاسـيـعـ الـصـفـيـهـ لـلـرـأـيـةـ الـرـيفـيـهـ وـتـقـيـمـ الـمـسـيـرـ الـرـسـمـيـهـ الـمـيـرـهـ لـهـ
وـمـنـ ثـانـ صـنـاعـهـ أـنـ يـخـفـقـ الـضـفـطـ عـلـىـ الـخـرـونـ الـدـسـقـاـيـيـهـ لـلـدـوـلـهـ مـنـ هـلـعـ
الـضـفـطـ وـقـصـرـ الـرـفـادـةـ مـنـهـ عـلـىـ سـأـلـنـ الـدـنـ مـنـ لـدـنـ تـوـفـرـ لـهـمـ فـرـصـ الـرـسـابـ
الـتـيـ تـسـوـفـ لـأـكـنـ الـقـرـىـ.

(جـ)ـ اـعـدـادـ وـتـقـيـدـ اـسـتـاجـيـهـ سـتـاـمـلـهـ لـلـتـقـيـيـهـ الـسـقـرـيـهـ فـيـ الـدـمـنـ الـقـذـائـيـهـ فـيـ مـصـدرـ
تـقـدـمـ عـلـىـ الـرـأـيـهـ الـتـالـيـهـ:

- تـأـبـيـهـ مـخـرـونـ اـسـتـاجـيـهـ مـنـ الـلـعـ الـرـاسـيـهـ يـنـظـمـ الـمـاـهـاتـ الـعـامـهـ لـدـدـ طـوـلـهـ وـجـبـيـهـ
- الـرـقـصـادـ مـخـاطـرـ الـقـرـىـاتـ الـرـقـصـادـيـهـ الـمـالـيـهـ الـطـارـيـهـ وـاـرـتـاضـ الـرـسـمـاـ الـطـالـيـهـ.
- شـرـقـهـ لـهـ اـسـتـاجـيـهـ لـلـدـنـ الـمـنـيـهـ،ـ لـلـدـنـ الـأـسـيـهـ وـأـسـالـهـ الـرـسـابـ الـنـاهـفـهـ

على ما يحيى انتاجه محلياً من عناصر لعنة المخزون.

- تقديره بحصول الطبقات الفقيرة في المجتمع المصري على عناصر لعنة المخزون، والميلولة دون تربية لعنده العناصر الابدية المطابق الفاخرة التي تتبع منجاهاً بأسماء مرتقة وتحققها شراء خاصاً على حساب ميزانية الدولة وحرمان الطبقات الفقيرة من حقوقها.
- التوسع في انتاج البسائل الممكنة لبيع التسهيلات الزراعية وأموال انتاجها عبر سروريات انتاجية قومية عمرية.

- ساقية الرسوافه ومواجفه جمع الحبار والمعطراء، غير طبع لعنه لسلع في متنافذ بيع ملوكية لرستهوف تحقيقه العي، والميلولة دونه وقوتها في رائحة الرهيب.
- المرء من قادر على القذائية السريعة التلف، لسوء عمليات النقل أو التغليف أو بطء التداول، أو تطلب النصوال الجوية

- المعالجة السريعة لذباب تتصدر صناعاته المنتجات

* يقتضي ذلك مراجعة لمقولة التفعيم ذاته ابسط ببيان الرسالة:

- (١) إعادة الثقة إلى المستثمر فيه المحليّة والذّي جانب فيما تحقق الدولة من قرارات في شأن ما تقدمه من سيارات لانتاج الرسالة، الباشر فيما يتعلّق بالتراث والطريق واستقرار ودynamique القرارات والخلف عن التعديل المفاجئ علىها، وإضفاء الرسالة التي على ميادين المالية والنقديّة، وقرار آخر للتنمية.
- (٢) تحفيز الرسالة - الوطن المأصن على الرسالة الباشر في المتابيع التي تتحقق التنمية المستدامة، وتحمّل تبعات البناء العاشر، والسيطرة على بعضه وسائل انتاج وذلك من خلال إجراءات قانونية محددة طباعة المستقر من غاية الرغبة في حالة فرضية وتصفية سرورياته، وتسييل عمله لنرصد المشروع بشرط المحدد يوم إقامة المشروع عليه.

- (٣) التأثير في الرسالة الباشر سواء كان وطنياً أو جنبياً على الصناعات القائمة التي تمتلك فيها مصر مزاياً نسبية تستفدها بمحاجتها على منافيه مثل صناعات الفول والشمع والمربى البافرة والصناعات الغذائية.

- (٤) إنشاء وظيفة متخصصة لتسويقه الرسالة المترددة التي تجعله قادر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمنطقة المطاحة لذاته انتاج المواد الأولية إلى زمرة لرقابة وتفتيش على مشروع على جهة، وذلك باعتماد التسويق صناعيًّا وله فعالية تعدي دوامها في بذلة الرسالة.

- (٥) حفظ الرسالة - الوطن الباشر على الدليل بيعه في مجاله انتاج مستلزمات انتاج التي يتم استيرادها من الخارج، واستغفال موارد الدولة من النقد الأجنبي في عمليات استيرادها

(ج) هنر الدستة - الوطن المبادر على توطين صناعة متلزماناً مترافقاً الطاقة الجديدة والجديدة من مصانع ومحولات إنتاج ونقل اللهم بايد، ومن ظاهره ومحولاته الجهد الفائع، والواقع فتوغلطية، ومهامه الديماغوغرافية والغازات، ومهامه خصل الحدود، وغيرها مما تتجاهه سرطان توزيع اللهم بايد، ومهامه انتفع الطاقة السمية للقطاع العائلي.

(د) وضع آليات مستقرة ومحدة لحل المواقف والمتغيرات التي تتالت من مرحلة الدستة، وأدواتها المستقرة، وعدها الشخص من ما يتعلمه بالعملة الزنجيفية، إلى زمرة لربيع عن البيضاء وعدها تلقيها داخل الوطن، وتحيل المستقرة فائزه عدداً الدفعات الجريئ عنها.

(هـ) الرسالة في الرقاصاد التدويري، وصواريخ الفرع من فروع علم الرقصاد الذي يرتبط بتنمية استخدامات الموارد الطبيعية، وتقليل أو منع تصديرها وإطالة دورة حياة المنتجات، وتنمية التالفة منها، لغير أصله إعادة استخدامها لخطواتها، فالمعادن والمعادن والمنوجات والزجاج وعبوات البترول، وعنيفها من منتجات الرسالة الزنجيفية، يعلمها إعادة تدويرها، واستخدامها لصالح جهود لتنمية استهلاكية متوترة عنها، وإنما أصل من مستهلكها الزصلية، والقصاص، ينزل على أسلوب ندرة مواردها الز يولية، والذرة من فاقدي منتجات الرسالة الواحد، وتحويلها إلى صنع سبيحة معمرة، وصواريخها إلى تحضير الدخان لتألله.

- استدامة الرسالة للموارد الطبيعية،
- المحافظ على البيئة من أسلوب التلوّي.
- تحديد الرسالة ودفع احتفال الموارد.
- ضعافه عناصر انتفع المأمة في المجتمع.

ولاربعه لحياته الدستة - في الرقاصاد التدويري، حيث على تجربة طفة مختلفة الصلبة والملائمة، حيث بياتاً الصرف الصرى والصرف الزراعى يعلمها معالجتها وإعادة استغalam والتخلص الزئن من خاطرها.

محتويات المذكرة =

- * الفصل المتبقي: المخاطر المحددة التي تحيط بالاقتصاد المصري
- * أبرز التحديات الدقيقة العالمية للجنيه الروبيه الدولاريه
- جموع التضخم العالمي
- اتساع الهوة بين البنوك المركزية على سعر أسعار الفائدة
- اتساع تغطية خدمة الدين العام
- تراجع تدفقات رأس المال الأجنبية إلى أسلوب الدخل الناجي
- اعتماد اقتصاد مصر على العابرة للحدود
- اتساع اتفاق الموارد الاقتصادية
- * أبرز التداعيات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصري
- * الفصل الرابع: التضخم (المفهوم - الأنواع - النتائج والتطور)
- مقدمة في آثار التضخم وأقسامه السلبية
- نطاق البيئة في الفصل الثاني
- مفهوم التضخم "المجتمع الرول": ماصحة التضخم وأنواعه.
- صعوبة وصف عن تصریف مانع جامع للتضخم
- أنواع التضخم وما هي أصل نفع
- التضخم درجة اقتصادية مبنية على مفهومها
- * سبب التفرقة بين اتساع المضارك ظاهرة اقتصادية ربها المفهوم
- * المجتمع الثاني: أسباب التضخم الناري (دراسة نظرية نظرية تحليمية)
- = النسبية النظرية الداخلية
- التغيرات التي تطرأ على كثافة العملة المحلية للنقد
- زيادة الطلب على العملة الصعبة
- زيادة الطلب الجيري على سلع وخدمات المنتج
- = أسباب التضخم الدولية المعاصرة
- إنريا - قاعدة الذهب
- تقويم العملة
- الترمي والتزاعات المالية
- * المصادر والتراث - الاقتصاد للجنيه الروبيه الدولاريه
- * التراجم - غير الاقتصاد للجنيه الروبيه الدولاريه
- **الفصل الثاني: آثار التضخم
- آثار التضخم الداخلي

- التضخم والتضليل في إطار المالي والتجارة
- التضخم العالمي الناشئ عن انتشار الرسوم الجمركية
- إستراتيجيات سرعان المقصودة للرقمية
- مطابقات إستراتيجيات سرعان المقصودة للرقمية
- ** الفصل الثالث: الحلول المقترنة لبعض جماع التضخم بوجه الواقع والمصادر
 - ٣٠ * تأثير السياسة المالية والنقدية
 - = مفهوم السياسة المالية قبل وبعد (البيت)
 - ٣٢ - تقديم أدوات السياسة المالية للكتابة ومتابعيه
 - ٣٣ - تطوير أدوات السياسة المالية في القول المعاصر
 - ٣٤ - الربط العام للسياسة المالية
 - ٣٥ = السياسة النقدية والدستمانية لبعض جماع التضخم
 - ٣٦ - مفهوم السياسة النقدية وسبل التضليل في نظرية السياسة المالية
 - ٣٧ - أهمية أدوات السياسة النقدية في لبعض جماع التضخم
 - ٣٨ - دور السياسة النقدية في لبعض جماع التضخم
 - المؤشرات المائية لاصحاح أسعار الصنف المرنة
 - منهجياً وعملياً مسوقة سرعان الصنف
 - دور البنوك المركزية في حماية نظام مسوقة الصنف
 - ٣٩ - السياسة النقدية للبنوك المركزية وإنشاء التضخم الناشئ عن المطبوعة في فوكالية
 - ٤١ - إجراءات البنك المركزي المصعد لبعض جماع التضخم المستورد والمحلي
 - بناء وتطوير سوسيété المدفوعات المالية
 - مفهوم وألغام عقود المدفوعات المالية
 - العقود التزوجية والعقود المتقبلة
 - ٤٤ - عقود المدفوعات المالية (ضيائـة الشراء والبيع)
 - ٤٥ - عقود مبادلة الصنف وأسعار الفائدة
 - أهمية عقود المدفوعات واسخدامها
 - السرطان الجوعي للتعامل على الصنف بعقود المدفوعات
 - سؤالون مهتمون بغير صوتها المدفوعات المالية
 - ٤٨ - توقعات التمويل الاقتصادي في ظل اضطرابات التضخم وأسعار الفائدة
 - ** الفصل الرابع: سياسة المعونة بالعجز
 - الوعود الديجيتalis والبلدي للتفتيش النفاذ

* تابع محتويات الدراستة:

٧٣

- ٥٠ - مفهوم قاعدة عجز الميزانية
٥١ نظرية العجز المنظم في الميزان
٥٢ المحدود المطلق لعجز الميزانية العامة
٥٣ المترددة للصلة بعجز الميزانية
٥٤ المالية الموقّضة (الأسس العامة)
٥٥ تقييّناً لبيان المالية الموقّضة
٥٦ * دراسة تردد المبادئ التوجيهية التقني في البلدان النامية
٥٧ - الرجاه المؤيد للتوجيه بالتقني وشروطه
٥٨ - الرجاه المعارض
٥٩ - تقييّناً للتوجيه التقني
٦٠ - شروط وضوابط الالحى إلى التوجيه التقني
٦١ - اصطلاح التقني الزائف وأمثاله
٦٢ - التقني في أجوائه المذمّات (أمثلة وأمثاله)
٦٣ *** الفصل السادس : مقدمةً إلى جماع التقني في الرقّاصاد المصري
٦٤ * مقدمةً ذات صلة بالبيان المالية والنقدي والاقتصادية
٦٥ - آليات البيضاء المالية والنقدي لجمع جماع التقني
٦٦ - مفهوم البيضاء الرقّاصادية والبيضاء المقابلة المطلقة
٦٧ - غير آليات مقدمة في البيضاء الرقّاصادية
٦٨ * مقدمةً إلى جماع التقني في مجال الرسميات والارتفاع
٦٩ - المفهوم الرقّاصادي في الرسميات والارتفاع
٧٠ - مقدمةً غير جماعية لجنة التقني في مجال الرسميات والارتفاع
٧١ - حامل الميّزنة الرقّاصادي الصناعي الممدوحة
٧٢ * غير مقدمةً غير جماعية للتقني في مجال البيضاء الزراعية والتجارية
٧٣ * عملي مقدمةً غير جماعية لجنة التقني في مجال البيضاء الرقّاصادي

* محتويات الدراستة